المجلس المصري للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs
ECFA

المؤتمر السنوى
للمجلس المصرى للشئون الخارجية
2022

تداعيات الحرب في أوكرانيا على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ومصر

تحرير وتقديم

د./ عزت سعد

يضم الكتاب المداخلات والأوراق البحثية، التى قُدِّمَت من المشاركين فى المؤتمر. وجميع الآراء الواردة تخص كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلس المصرى للشئون الخارجية

رقم الإيداع بدار الكتب:

المجلس المصري للشئون الخارجية

برج 2 فاخر – أبراج عثمان، كورنيش النيل بالمعادي

تليفون: 6 – 25281091(202)

فاكس: 25281093(202)

البريد الإلكتروني:

info@ecfa-ecfa.egypt@yahoo.com
ecfa.egypt@outlook.com
ecfaegypt@gmail.com
ecfa.egypt.2020@gmail.com

الموقع الإلكتروني:

https://ecfa-egypt.org

المحتويات

كلمة المحرّر	4
الجلسة الإفتتاحية	9
كلمة السيد السفير/ محمد العرابي – رئيس المجلس	10
كلمة السيد/ سامح شكرى – وزير الخارجية	11
الجلسة الأولى: تداعيات الحرب على تنافس القوى الكبرى في المنطقة	12
منسق الجلسة: أ.د/ محمد كمال	13
المحور الأول: الولايات المتحدة الأمريكية - السفير د./ محمد توفيق	14
المحور الثانى: روسيا الاتحادية - السفير د./ علاء الحديدي	19
المحور الثالث: جمهورية الصين الشعبية - السفير د./ علي حسام الدين الحفني	21
مناقشات	23
الجلسة الثانية: التداعيات على الدول العربية ودول الجوار	26
منسق الجلسة: السيد الدكتور/ مصطفى الفقي	27
المحور الأول: الدول العربية - أ.د/ أحمد يوسف أحمد	28
المحور الثانى: تركيا - د./ كرم سعيد	30
المحور الثالث: إيران - د./ هدى رؤوف	35
المحور الرابع: إسرائيل - السفير/ حازم خيرت	38
مناقشات	54
الجلسة الثالثة: التداعيات على مصر	56
منسق الجلسة: السيد السفير/ محمد العرابي	57
المحور الأول: التداعيات السياسية - السفير د./ محمد حجازي و د./ سماء سليمان	58
المحور الثانى: التداعيات الاقتصادية - أ.د./ سعد نصَّار والمهندس/ سامح فهمي	70
المحور الثالث: التداعيات الأمنية والعسكرية - اللواء أركان حرب/ أسامة راغب محمد عطا	75
مناقشات	90
الجلسة الختامية	92
كلمة السفير د./ عزت سعد	93

كلمة المُحرِّر

اختار المجلس المصري للشئون الخارجية لمؤتمره السنوي (2022) موضوع "تداعيات الحرب في أوكرانيا على الأوضاع في الشرق الأوسط ومصر". ولا يخفى أن هذه الحرب كانت، وماتزال، التطور الجيوسياسي الأكثر أهمية منذ عقود والعامل المهمين على العلاقات الدولية منذ بدايات عام 2022، والمرجح أن يستمر معنا عام 2023 ولسنوات قادمة.

ومع بدء الحرب في 24 فبراير 2022، اهتم الخبراء الدوليين بتداعياتها الجيوسياسية والجيواقتصادية ارتباطاً بالعقوبات الاقتصادية غير المسبوقة على روسيا بسبب الحرب، والتي امتدت آثارها المباشرة وغير المباشرة لتشمل العالم، بأسره. فعلى الصعيد الجيوسياسي شنت الولايات المتحدة والحلفاء حملة دبلوماسية غير مسبوقة ضد روسيا بهدف عزلها، بما في ذلك تجميد عضويتها في بعض المنظمات الدولية وطرد أعضاء بعثاتها الدبلوماسية بالحملة. وفي حملتها هذه مارست واشنطن دبلوماسيتها القسرية وضغوطها الهائلة على عدد لا يستهان به من الدول لتبني مواقف مناهضة لموسكو.

وعلى الصعيد الجيواقتصادي، يقدر خبراء الاقتصاد الدولي أن ما أحدثته العقوبات الاقتصادية ضد روسيا من اضطراب وفوضى غير مسبوقة في الاقتصاد العالمي، لم يكن متوقعاً، وأن أحد أسباب ذلك هو أن صانعي السياسات في الولايات المتحدة عادة ما يفرضون عقوبات ضد الاقتصادات الصغيرة والتي تتسم درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي بالتواضع الشديد مثل كوريا الشمالية وسوريا وفنزويلا وميانمار وبيلاروس، وذلك على خلاف الاقتصاد الروسي – الذي كان في المرتبة الحادية عشر قبل الحرب - بما يمتلكه من قطاع طاقة ضخم ومجمع صناعي عسكري متطور وسلة متنوعة من صادرات السلع الأساسية. ووفقاً للخبراء، كان على صناع السياسات الغربيين القبول بالحقيقة المادية المتمثلة في أن "الهجوم الاقتصادي الشامل" من شأنه أن يفرض ضغوطاً هائلة على الاقتصاد العالمي، وأن من شأن تكثيف الجزاءات التسبب في سلسلة من الصدمات المادية التي ستتطلب جهوداً بعيدة المدي لتحقيق الاستقرار. وقد كشف هذا الهجوم الاقتصادي ضد روسيا بالفعل عن واقع جديد مهم: عصر العقوبات غير المكلفة والخالية من المخاطر، والتي يمكن التنبؤ بها، قد انتهى في الواقع. بل أن د. محمد العريان – في تحليل له في دورية الشئون الخارجية في 22 نوفمبر 2022 تحت عنوان "ليس مجرد ركود آخر .. لماذا قد لا يكون الاقتصاد العالمي هو نفسه أبداً" – أكد أن المنعطف الجديد الذي جري للعجلة الاقتصادية تؤشر له ثلاثة اتجاهات جديدة، يرجح أن تلعب دوراً مهماً في تشكيل النتائج الاقتصادية على مدي السنوات القليلة المقبلة وهي: التحول من الطلب غير الكافي إلى العرض غير الكافي كعائق رئيسي للنمو، نهاية السيولة التي لا حدود لها من البنوك المركزية، والهشاشة المتزايدة للأسواق المالية.

ويسعي المؤتمر السنوي للمجلس (2022) إلى التركيز بصفة أساسية على تداعيات هذه الحرب على تنافس القوي الكبرى في الشرق الأوسط وعلى المنطقة – أي الدول العربية ودول الجوار الثلاث (تركيا – إيران – إسرائيل) - التي كانت الأكثر تأثراً بهذه الحرب، خاصة بالنظر إلى مدي ارتباط دولها بأطراف الأزمة، وتحديداً على صعيدي الطاقة والغذاء.

ويعالج المؤتمر هذا الموضوع من خلال محاور ثلاثة رئيسية:

المحور الأول: تداعيات الحرب على تنافس القوي الكبرى في الإقليم، وتحديداً كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين.

في تقدير البعض، أدي نشوب الحرب الأوكرانية ومشاركة القوي الكبرى فيها – إلى عودة الولايات المتحدة بصفة خاصة إلى المنطقة، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط لمستويات غير معهودة وانعكاسات ذلك على الداخل الأمريكي وعلى الحلفاء. وقد اتضح بقوة تنافس هذه القوي وزيادة اهتمامها بدول المنطقة وقضاياها، وسعي كل من الغرب وروسيا والصين إلى كسب تأييد دولها. وعلى الأرجح ستستمر هذه السياسات طالما استمرت الحرب ولم يتم التوصل إلى حل تفاوضي.

وتشير تحليلات أمريكية بما فيها تقرير نشرته "خدمة أبحاث الكونجرس عام 2022" إلى أنه من بين أهم التداعيات، فيما يتعلق بروسيا، كان تقلص حضورها العسكري في المنطقة وتضرر مبيعات الأسلحة الروسية لعدة دول، وزيادة تواصل موسكو مع دول المنطقة بشأن الغذاء، حيث دفعت الأزمة الغذائية التي نتجت عن الحرب دول المنطقة إلى التواصل مع روسيا بكثافة لإيجاد حل لها. كذلك كان من تداعيات الحرب تشدد مواقف روسيا تجاه بعض الملفات في المنطقة، فقد أضاف التدخل العسكري الروسي تعقيدات جديدة إلى محادثات إحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015. وأكد التقرير أن الضغوطات الناتجة عن الحرب الأوكرانية تزيد احتمالية استجابة دول المنطقة لدعوات الولايات المتحدة إلي التعاون مع الغرب فيما يتعلق بالحرب أو غيرها من القضايا. أما بالنسبة للصين فما تزال الأولوية لديها للاقتصاد والتجارة، على نحو ما تجسد في قمم الرياض الثلاث: الصينية / السعودية، والصينية / الخليجية والصينية / العربية (9/7 ديسمبر 2022).

المحور الثاني: تداعيات الحرب على الدول العربية ودول الجوار (تركيا – إيران – إسرائيل).

حرصت الدول العربية، في مجملها، على تبني سياسة متوازنة إزاء الأزمة التي فرضتها الحرب، وأظهرت حياداً واضحاً. وبدت الأغلبية مقتنعة بأن الإبقاء على علاقات طيبة بموسكو يظل وسيلة فعالة لتحسين موقفها التفاوضي تجاه الولايات المتحدة وتوسيع مجال المناورة السياسية أمامها، وبأنها ليست معتمدة تماماً على الولايات المتحدة. وفي هذا السياق وبمبادرة من مصر – اتخذ المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية قراراً – في 9 مارس 2022 بإنشاء مجموعة اتصال عربية للعب دور وساطة بهدف تعزيز ودعم التوصل إلى حل سياسي للأزمة الأوكرانية. وفي أوائل أبريل 2022 اجتمع وفد وزراء خارجية المجموعة مع وزيري خارجية روسيا وأوكرانيا، - كل على حدة - خلال زيارة لموسكو والعاصمة البولندية وارسو. وقد تبين للوفد أن الطرفين لم يصلا بعد لمرحلة القبول بالحل التفاوضي، وأن هناك تصميم على حسم الصراع ميدانيا قبل القبول بالحلول التفاوضية.

وتبدو التداعيات الاقتصادية للحرب على العالم العربي متباينة، بل أن بعض الدول – خاصة دول الخليج المصدرة للطاقة - استفاد من هذه التداعيات في صورة عائدات ضخمة نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة، وهو ما مكّنها من مواجهة ضغوط التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة على مواطنيها. أما الدول الأخرى مثل مصر والأردن ولبنان قد تأثرت بشدة مالياً واجتماعياً.

وفيما يتعلق بتركيا، فإنه مما لا شك فيه أن الحرب وفرت فرصة فريدة لنظام أردوغان للعب أدوار جيوسياسية لم يكن يحلم بها، وهو ما انعكس على السلوك التركي في الإقليم، سواء فيما يتعلق بسوريا أو بليبيا. كما أبدت الدول الغربية تقديرها للدور الذي لعبته أنقرة في إقناع روسيا بالسماح باستئناف صادرات الحبوب الأوكرانية – التي تعتمد عليها بلدان الشرق الأوسط بصفة خاصة – التي منعتها البحرية الروسية في الأشهر الأولي للحرب. كذلك أشادت العواصم الغربية بمبيعات تركيا لطائرات مسيرة لأوكرانيا، وقرارها إغلاق مضيقي البسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الروسية، في ممارسة لحق أنقرة وفقاً لاتفاقية مونترو لعام 1936، وإغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات الروسية المتجهة إلى سوريا. ويبدو اردوغان واثقاً من أن الغرب أدرك أخيراً دور تركيا الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الأمن الغربي. ومن جانبها، تساعد موسكو أردوغان في مقاومة ضغوط الغرب، وتأمل في فوزه في الانتخابات العامة التي المقرر عقدها خلال عام 2023، عبر مبادرات لدعمه مثل تحويل تركيا لمركز إقليمي للغاز. ولا شك في أن أردوغان يدرك هذا الحرص الروسي على دعمه، وبالتالي لا يتوالى، بدوره، عن تقديم هدايا لنظيره الروسي متي كانت هناك فرصة لذلك.

أما إيران، التي تبنت موقفاً داعماً لموسكو في الحرب، فقد أنكرت تماماً إرسالها طائرات مسيرة وصواريخ بالستية لروسيا، وسط تأكيدات لمسئولين أوكرانيين وغربيين بذلك. وقد شهد العام 2022 عدداً قياسياً من الاجتماعات بين كبار المسئولين الروس ونظرائهم الإيرانيين، بما في ذلك زيارة الرئيس الروسي إلى طهران. وأسفرت الاجتماعات عن اتفاقات ملموسة، منها على سبيل المثال مذكرة تفاهم بين شركة جازبروم وشركة النفط والغاز الوطنية الإيرانية، باستثمار الأولي 40 مليار دولار لتطوير صناعة الطاقة في مقابل تصدير قطع غيار السيارات والطائرات، فضلاً عن المركبات نفسها، من إيران إلى روسيا، وذلك حسبما أفادت تقارير غربية عديدة. وكان جون كيربي منسق مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض للاتصالات الاستراتيجية قد حذر، في ديسمبر الماضي، من أن روسيا عرضت على إيران "مستوي غير مسبوق من الدعم العسكري والتقني" ما حوّل العلاقة إلى "شراكة دفاعية كاملة". وبدورها عبرت إسرائيل عن مخاوف مماثلة.

أما إسرائيل، فقد تبنت موقفا صريحاً بإدانة التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا. وكان الحضور العسكري الإيراني في سوريا عاملاً حاسماً في موقفها من الحرب، حيث شهدت العلاقات مع روسيا توتراً واضحاً بسبب الموقف المساند لأوكرانيا، وزادت العلاقات توتراً في الآونة الأخيرة بسبب نشر أنباء عن قيام المخابرات الإسرائيلية بتقديم معلومات لأوكرانيا عن أسرار الطائرات الإيرانية المسيرة التي تستخدمها روسيا هناك. كذلك أشارت تقارير إلى أن إسرائيل تقدم بالفعل منظومات سلاح وأوجه دعم أخرى لأوكرانيا بصفة سرية وعبر حلف الناتو، الذي بات مقتنعاً بأن إيران مصدر تهديد له، ليس فقط بسبب المسيّرات الجاري استخدامها في أوكرانيا، بل لأن لديها القدرة على صناعة صواريخ باليستية لمسافة 4000 كم وتستطيع الوصول إلى العواصم الأوروبية. هذا وتشير تقديرات غربية إلى أن إسرائيل استفادت كثيراً من التداعيات الأمنية للحرب في أوكرانيا، وذلك في صورة مبيعات أسلحة للعديد من الدول الأوروبية، خاصة المانيا، بعد أن دفعت الحرب هذه الدول إلى زيادة إنفاقها الدفاعي.

المحور الثالث: تداعيات الحرب على مصر:

من الناحية السياسية، لم يختلف موقف مصر من الأزمة الأوكرانية عن مواقف البلدان العربية الأخرى، والمتمثل في السعي للحفاظ على توازن صعب في علاقتها الدولية في ضوء ما فرضته الحرب من تحديات وضغوط، مؤكدة في ذلك أن لديها مصالح وأوجه تعاون وعلاقات متشابكة مع أطراف الصراع، وهو ما يتطلب نوعاً من التوازن الدقيق. وفي هذا السياق، رفضت مصر توظيف العقوبات الاقتصادية ضد موسكو في الأزمة.

وكانت القاهرة هي من بادر إلى الدعوة إلى عقد اجتماع عاجل للجامعة العربية لبحث الأزمة، على نحو ما سبقت الإشارة اليه، وفضلاً عن ذلك ورغم تصويت مصر على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة التدخل الروسي في أوكرانيا، إلا أنها كانت حريصة على إصدار بيان شرحت فيه دوافع وأسباب تصويتها، مؤكدة ضرورة تجنب المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين ارتباطاً بأزمات كثيرة وحروب أشعلها الغرب بعيداً عن الأطر المتعددة الأطراف داعية لحلول دبلوماسية للازمة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، جاءت الحرب لتفاقم من تداعيات أزمة كوفيد -19، وبصفة خاصة الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء والطاقة، خاصة وأن مصر من الدول التي تعاني من فجوة غذائية وتعتمد على استيراد الغذاء، ناهيك عن تراجع الحركة السياحية إلى مستويات دنيا. ويحسب للحكومة المصرية قيامها منذ البداية بتشكيل خلية أزمة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء للتعامل مع التداعيات الاقتصادية للحرب من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتأمين مخزون البلاد من السلع الاستراتيجية واحتياجاتها الغذائية، بما في ذلك التخفيف من الضغوط الملقاة على عاتق الاقتصاد المصري والمواطنين من ذوي الدخل المحدود.

ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى تحرك مصر الخارجي ارتباطاً بأزمة الأمن الغذائي بسبب التداعيات الاقتصادية للجائحة وللحرب في أوكرانيا، عندما أطلقت مبادرة عالمية لمبادلة الديون وتحويل الجزء الأكبر منها إلى مشروعات استثمارية مشتركة، كما عرضت التعاون في إنشاء مركز دولي لتخزين وتجارة الحبوب على أرضها، وذلك في الكلمة التي القاها السيد وزير الخارجية سامح شكري أمام الدورة الـــ 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2022.

في المقابل يمكن القول بأن مصر استفادت نسبياً من تأثيرات الحرب في أوكرانيا على قطاع الطاقة العالمي، حيث كانت بمثابة الحافز الرئيسي لتحولات هيكلية يتوقع أن يشهدها هذا القطاع في السنوات المقبلة. ويتمثل محور هذه التحولات بصورة أساسية في تركيز العديد من دول العالم المتقدم على التحول نحو الطاقة النظيفة، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وفي هذا السياق ضاعفت مصر من صادراتها من الغاز الطبيعي المسال وفقاً لوكالة بلومبرج، بنسبة 100% تقريبا خلال عام 2022. وفي إطار سعي دول الاتحاد الأوروبي لإيجاد بديل للغاز الروسي وتنويع مصادر الطاقة لديها، وجدت المانيا، بجانب الولايات المتحدة، ضالتها في دول الشرق الأوسط. فقد أصدرت حكومات الولايات المتحدة ومصر وألمانيا الاتحادية، في 13 نوفمبر 2022، بياناً يوضح خطة لتسريع انتقال الطاقة في مصر من خلال المنصة الموجودة في مصر للغذاء والمياه والطاقة (نوفي)، بحيث يتم توفير الاستهلاك المحلي للغاز المصري من خلال زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، لتوفير الغاز ثم توريده لبرلين. ويقوم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بتنسيق هذا المشروع، والتزمت مصر بتعزيز مساهمتها المحددة وطنياً من خلال مضاعفة حصتها من الطاقة المتجددة بمقدار أربع مرات إلى 42% بحلول عام 2030.

وفي هذا السياق أيضاً كانت مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي قد وقعت مذكرة تفاهم ثلاثية – تحت مظلة منتدى غاز شرق المتوسط – في 14 يونيو 2022 في القاهرة لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا بعد تسييله في مصر، في محاولة لإيجاد بدائل للوقود الروسي في ظل الحرب في أوكرانيا. (وقعت مصر وإسرائيل اتفاقاً عام 2020 بضخ الغاز الطبيعي إلى مصر من أجل تسييله وإعادة تصديره إلى أوروبا بقيمة 15 مليار دولار).

وعلى الصعيد الأمني والعسكري تثير تداعيات الحرب على القوة العسكرية لروسيا، فضلاً عن تعقيدات تنافس القوي العظمي في الإقليم، تساؤلات حول التداعيات المحتملة الأمنية والعسكرية، لذلك على واردات مصر من الأسلحة، خاصة من روسيا، والى أي مدي يمكن أن تؤثر تلك التداعيات على الحضور العسكري والأمني لموسكو في المنطقة، خاصة بالنسبة للملفات التي تدخل في الاهتمامات الاستراتيجية للدولة المصرية. وقد يكون من السابق لأوانه استنتاج الدروس المستفادة من الحرب، إلا أن هناك ما يمكن الحديث عنه في هذا الشأن. وعلى سبيل المثال، يقول الخبراء أن الحرب في أوكرانيا هي "أول حرب رقمية" في التاريخ، ليس فقط ارتباطاً بالقدرات القتالية القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، بل وأيضاً ديناميكية الفضاء الرقمي، سواء بالقرب من ساحة المعركة أو داخلها أحياناً بمشاركة ملايين الأشخاص والمنظمات المتصلة بالإنترنت.

د. عزت سعد
مدير المجلس

الجلسة الافتتاحية

- **كلمة السيد السفير/ محمد العرابي – رئيس المجلس**
- **كلمة السيد/ سامح شكرى – وزير الخارجية**

كلمة السيد السفير/ محمد العرابي

رئيس المجلس

استهل السيد رئيس المجلس كلمته بالترحيب بالسادة المشاركين فى أعمال المؤتمر السنوى للمجلس لعام 2022، متحدثين وحضورًا، وعلى رأسهم معالى السيد وزير الخارجية/ سامح شكرى، الذى يمثل حضوره ومساهمته فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مواصلة لتقليد ذى خصوصية شديدة بالنسبة للمجلس، بما ينطوى عليه ذلك من تأكيدٍ لدور المجلس الدؤوب فى الحرص على إعلاء كلمة الوطن، وفى تعزيز السياسة الخارجية المصرية، وفهم القضايا الإقليمية والدولية المُلِحَّة، وكذا استخلاص ما يمكن من توصيات تساعد على التعامل الناجع إزائها.

تطرَّق السيد رئيس المجلس إلى الحرب الروسية / الأوكرانية وتداعياتها، مشيرًا إلى أنه لم تكد أزمة كوفيد - 19 تنفرج بما أحدثته من تعطل فى سلاسل الإمداد، وارتفاع فى تكاليف الشحن، وضعف فى النظام الصحى العالمى، وارتفاع فى تكلفة الغذاء والطاقة، حتى اندلعت الحرب الروسية / الأوكرانية فى 24 فبراير2022، والتى فاقمت من تلك التداعيات، بل وقد ظهرت آثارها سريعاً من خلال أزمة غذائية عالمية جديدة، نظراً لأن الدولتين المتحاربتين تساهمان بنصيب جوهرى فى الإنتاج والصادرات العالمية من السلع الغذائية الاستراتيجية. وفي هذا السياق، أسرعت الحرب من وتيرة أزمة نقص الغذاء، وتفاقم انعدام الأمن الغذائى فى العديد من دول العالم، وخاصة الدول التى تعانى من فجوة غذائية وتعتمد على استيراد الغذاء، والدول الأقل نمواً، والدول منخفضة الدخل.

إلى جانب ذلك، انطوت الحرب على تداعيات سياسية جمَّة، خاصة وأنه انخرط فيها عددٌ غير يسير من القوى الدولية الكبرى، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، ليس أقلها الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وهم الداعمين لأوكرانيا بطبيعة الحال، وروسيا من جهة أخرى. ويلحق بذلك موقف كلٍ من الصين والهند، والكثير من القوى المتوسطة والصغرى على الساحة الدولية، فى بقاع العالم المختلفة. ولا شك أن التطورات السريعة التى تشهدها الحرب، تزيد من فرص اندلاع اشتباكات مسلحة بين روسيا والناتو، بقيادة الولايات المتحدة. وهذا يستوجب ضرورة بذل أقصى جهد للحيلولة دون الوصول إلى هذه النقطة الحرجة، ومحاولة تهدئة الأوضاع والدخول فى مفاوضات، قدر الإمكان. وفى هذا السياق، لا يسعنا سوى الإشادة بالوساطة العربية التى أعلنتها الجامعة العربية خلال عام 2022، وسعت فيها بشكلٍ عملى، وإن لم تؤتِ ثمارها. وكذا العديد من الوساطات الأخرى. وهى وساطات يجب البناء عليها لتحقيق الأهداف المشار إليها.

فى هذا السياق، وفى ظل استمرار الحرب الروسية / الأوكرانية، وتداعياتها المتنامية على مختلف الأصعدة، كان شعار المؤتمر السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية لعام 2022 هو "تداعيات الحرب في أوكرانيا على الأوضاع في الشرق الأوسط ومصر"، وذلك كمحاولة للوقوف على تلك التداعيات بصورة دقيقة، وكيفية التعامل معها على نحوٍ أفضل، وذلك بمشاركة نخبة متميزة من الخبراء والدبلوماسيين والأكاديميين، مع الثقة الكاملة بقدرة هذا المؤتمر المهم على الخروج بتوصيات تساعد فى التغلب على الموقف الراهن.

كلمة السيد وزير الخارجية/ سامح شكرى

فى كلمته، أعرب معالى وزير الخارجية/ سامح شكرى عن فخره واعتزازه بما يحققه الجهاز الدبلوماسي المصري من نجاحات معتبرة، مشيراً إلى الأزمات والتحديات التي شهدها عام 2022 وآخرها الازمة الروسية الأوكرانية، مستعرضاً أبرز محددات الموقف المصري إزاء تلك الأزمة، وما بذلته مصر من جهود حثيثة للتفاعل على المستوى الثنائي والمتعدد لاحتواء التداعيات الاقتصادية السلبية الناتجة عن الأزمة الاوكرانية على الاقتصاد المصري.

كما تطرقت الكلمة ايضاً إلى وجهة النظر المصرية الداعية إلى الدفاع عن منظومة العمل الجماعي متعدد الأطراف، والتحذير من مغبة التحرك والعمل الدولي خارجها من خلال السعي لإرساء قواعد جديدة خارج هذه المنظومة، مشدداً على الحاجة إلى مراجعة وتطوير مفهوم الأمن الدولي بصورة تتغلب بها قيم الحوار والتعاون والتفهم لاحتياجات الآخر على منطق القوة والتجاهل، مع مراعاة حقوق الآخرين السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وبما يحول دون تحول النزاعات الناشئة إلى صراعات ممتدة.

كما شدد معالى الوزير على أهمية الحفاظ على مفهوم الدولة الوطنية، متناولاً أبرز التحديات التي تشهدها دول الجوار الإقليمي لمصر في كل من ليبيا والسودان وفلسطين، بالإضافة إلى ما تفرضه تحديات التغير المناخي من تداعيات إنسانية واقتصادية واجتماعية باتت تمثل أعباء إضافية على كاهل الدول والحكومات والشعوب. ونوهت الكلمة أيضاً إلى إطلاق مصر لاستراتيجيتها الوطنية لتغير المناخ 2050 في مايو 2022، وما تبذله مصر من جهود مستمرة للاعتماد على مصادر طاقة جديدة ومتجددة جنباً إلى جنب مع موارد الطاقة التقليدية، بالإضافة إلى أبرز ما حققته مصر من نجاحات من خلال استضافتها لمؤتمر المناخ COP27 .

كما شددت كلمة السيد وزير الخارجية على تحدي الأمن المائي الجسيم الذي تواجهه منطقة الشرق الاوسط والقارة الأفريقية، والتي تقع بعض دولها في أكثر مناطق العالم جفافاً وتصحراً، حيث يأتي هذا التحدي مقترناً برغبة بعض دول منابع الانهار في الاستئثار بالمورد المائي والسيطرة عليه دون اكتراث بمقدرات دول اخرى مشاطئة، مشيراً إلى مماطلة إثيوبيا في التوصل إلى إطار قانوني ملزم لملء وتشغيل سد النهضة، ومنوهاً بتمسك مصر بضبط النفس ومراعاة حقوق الشعب الإثيوبي في التنمية، إلا ان هذا الأمر لم ولن يكون أبداً في مقابل التهاون في حق الشعب المصري في الحياة والوجود، الأمر الذي يجعل التوصل دون تأخير او مماطلة إلى اتفاق قانوني ملزم بشان ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي ضرورة لا غنى عنها.

الجلسة الأولى

تداعيات الحرب على تنافس القوى الكبرى في المنطقة

- **منسق الجلسة**: أ.د/ محمد كمال
- **المحور الأول**: **الولايات المتحدة الأمريكية**

  – السفير د./ محمد توفيق
- **المحور الثانى**: **روسيا الاتحادية**

  – السفير د./ علاء الحديدى
- **المحور الثالث**: **جمهورية الصين الشعبية**

  – السفير د./ على حسام الدين الحفنى
- **مناقشات**

كلمة منسق الجلسة

أ.د/ محمد كمال – أستاذ العلوم السياسية ونائب رئيس المجلس

أكَّد السيد نائب رئيس المجلس أن هناك حالة من عدم اليقين حول توقيت نهاية الحرب الأوكرانية، وكيفية انتهائها، مشيرًا إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الحرب الأوكرانية هى كونها ليست حربًا إقليمية، بل تنافسًا بين القوى الكبرى التى لها مصالح وأغراض متباينة.

بيد أنه لا شك أن انتصار روسيا سوف يعزز مكانتها الدولية، وقد ينقل العالم إلى نظام دولى جديد، يميل إلى تعدد القطبية، ولكن هذا ما لا تريده واشنطن بالطبع، لذا لا تدَّخر جهدًا فى دعم أوكرانيا بشتى السبل، وتدفع حلفاءها للقيام بالمثل إزاء أوكرانيا. كما أدَّت الحرب إلى إعادة إحياء حلف الناتو، بعد تكهناتٍ عديدة بانتهائه فعليًا.

هذا، فيما تركَّز الحديث اليوم حول أهمية الجغرافية السياسية فى العلاقات الدولية، على خلفية اندلاع الحرب وتداعياتها المختلفة، كما فُنِّدَت النظرية القائلة بأن الاعتماد الاقتصادى يؤدى إلى السلام، إذ إن كون الاعتماد الأوروبى الهائل على روسيا فى توريد احتياجاتها من موارد الطاقة، لاسيما الغاز، لم يمنع من تعاظم الخلافات الروسية الأوروبية، ودعم أوروبا لأوكرانيا عسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا وماديًا... إلخ، وكذا الاشتراك في عملية فرض عقوبات اقتصادية غير مسبوقة على روسيا.

ولا شك أن لكل تلك التفاعلات الدولية الغاية فى الأهمية تداعياتٍ مماثلة على تفاعلات القوى الكبرى على منطقة الشرق الأوسط، وهو ما تسعى الجلسة الراهنة إلى تناوله، وذلك على النحو التالى عرضه.

المحور الأول

الولايات المتحدة الأمريكية

السفير د./ محمد توفيق – عضو المجلس وسفير مصر الأسبق لدى واشنطن

أولا: عام

أكد الرئيس بايدن في بيانه أمام الكونجرس حول حالة الأمة State of the Union Address يوم 7 فبراير 2023 على تماسك الولايات المتحدة داخليا، وتعافيها اقتصاديا، وتفوقها على الساحة الدولية، بل وإن الدول الديمقراطية بصفة عامة في وضع أقوى مما كانت عليه قبل عامين. إلا أنه أنهى الخطاب بالإشارة إلى أن بلاده تواجه نقطة تحول Inflection Point، وذلك على سبيل التأكيد على أهمية الاستمرار في التوجه الذي حدده في بيانه وطبقته إدارته بالفعل، ومن بين عناصره الدعم الكبير للجانب الأوكراني في تصديه للغزو الروسي الذي بدأ في فبراير 2022، وتثبيت سياسة احتواء محكمة للصين، ويأتي هذا البيان في أعقاب استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي صدرت في أكتوبر 2022، والتي تناولت رؤية الإدارة بشكل أشمل.

ونلاحظ أن البيانات والوثائق الأمريكية المعلنة والخطوات السياسية المتخذة منذ الغزو الروسي – وقبله أيضا– تطرح خطوطا عريضة جديدة للأمن القومي الأمريكي.

كما نلاحظ أن لهذه التصورت جذورا واضحة في إدارتي أوباما وترامب، تبلورت بشكل أكثر وضوحا في إدارة بايدن، ومن ثم فهي تعبر عن رؤية المؤسسة الحاكمة، ولا تقتصر على موقف مؤقت لإدارة قد لا تمتد ولايتها لأكثر من عامين قادمين.

ثانيا: النظام الدولي

تعبر استراتيجية الأمن القومي الجديدة عن إدراك للتحولات العميقة التي حدثت للنظام الدولي والإقليمي، وتقر بنهاية نظام ما بعد الحرب الباردة (الذي اتسم بالأحادية القطبية)، وتؤكد أن نظاما عالميا جديدا سيتشكل خلال السنوات القليلة القادمة، وتضع تصورا لكيفية إدارة التحول وهندسة نظام دولي يحقق مصالحها في ظل التحديات المتنوعة، وذلك من خلال سياسة احتواء جديدة للصين، واستنزاف ممنهج لروسيا، واعتبارهما (مع اختلاف أشكال التعامل مع كل منهما) كتلة استراتيجية معادية، وتصوير هذا الصراع على إنه قيمي ووجودي ما بين الأنظمة الديمقراطية وتلك السلطوية.

وللرؤية الأمريكية الجديدة – والتي ظهرت بشكل أشمل في بيان الرئيس أمام الكونجرس – بعدا اقتصاديا أساسيا فهي تتصور شكلا جديدا للعلاقات الاقتصادية الدولية – أو شكلا جديدا للعولمة، وهو ما أطلق عليه المحللون حركة العولمة العكسية أو المضادة Deglobalization. ويتلخص هذا التصور في شعار أطلقه الرئيس الأمريكي بأن سلاسل الانتاج يجب أن تبدأ في أمريكا وتنتهي فيها، وتأكيده على أن كل المواد المستخدمة في المشروعات الممولة فدراليا يجب أن تكون منتجة في الولايات المتحدة.

وتتضمن سياسة الإدارة منح حوافز لتشجيع الانتاج المحلي في الولايات المتحدة وخاصة في المجالات التكنولوجية المتطورة، وتقديم حجم غير مسبوق من الدعم لتطوير قدرات الانتاج المحلي في تلك

المجالات، وكذلك في البنية التحتية والتعليم، ودفع الشركات الأمريكية إلى التخارج التدريجي من الانتاج في الصين أو عدم الاعتماد عليها بشكل جوهري في سلاسل إمدادها، وملاحقة الشركات الأمريكية ضريبيا لتقليل حافزها للإنتاج في الخارج. يضاف إلى ما تقدم منافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية بطرح مبادرة المشاركة العالمية للاستثمار والبنية التحتية Partnership for Global Investment and Infrastructure (PGII).

لكن استراتيجية المنافسة مع الصين لا تقتصر على تخفيض الاعتماد عليها وتقليص دورها المركزي في سلاسل الإنتاج العالمية، وإنما تتضمن فرض حصار متزايد في إحكامه عليها وخاصة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، سواء بالحد من استحواذ شركاتها على مرافق البنية التحتية الاستراتيجية كالموانئ في بلدان مختلفة، أو بمنع الدول من استخدام أنظمة هذه الشركات في شبكات اتصالتها من الجيل الخامس، وصولا إلى الحظر العملي لتصدير الشرائح الحديثة للصين والذي أعلن في أكتوبر 2022، ما سيكون له تأثير عميق على قدرات الأخيرة الصناعية والبحثية المتطورة على المدى القريب، فضلا عن تشديد الرقابة بطبيعة الحال على نقل التكنولوجيا إليها سواء بالوسائل المشروعة أو غير المشروعة.

ومن الجدير بالإشارة أن الحوافز الضخمة التي تقدمها الإدارة للشركات الأمريكية، وتبنيها سياسات تقييدية لسلاسل الانتاج ولحرية حركة الشركات متعددة الجنسيات تقترب من الحمائية، قد أثار مخاوف – ليس الصين فحسب – وإنما كذلك الحلفاء الأوروبيون، والذين مع تقاربهم مع الموقف الأمريكي بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، يظلون منافسين على الصعيد الاقتصادي.

أما على الصعيد العسكري فتهتم الاستراتيجية الأمريكية بتقوية تحالفاتها العسكرية، فضلا عن قدراتها الذاتية، لتوزيع عبء الدفاع بقدر الإمكان، وقد شاهدنا أن الغزو الروسي لأوكرانيا ساهم في تعزيز وحدة الناتو في أوروبا، وقيام الحلفاء الأوروبيين بتحسين قدراتهم العسكرية وعلى الأخص ألمانيا (مع الإبقاء على اعتمادهم الاستراتيجي على الولايات المتحدة)، فضلا عن تحول السويد وفنلندا عن مواقفهما الحيادية التقليدية بطلب الانضمام للحلف.

لكن الولايات المتحدة لم تسمح لاشتعال الموقف في أوروبا بأن يثنيها عن توجهها الاستراتيجي نحو احتواء الصين ومحاولة تقويض نموها الاقتصادي والعسكري. فقد اهتمت بإنشاء وتنشيط سلسلة من التجمعات السياسية والاقتصادية والعسكرية في آسيا (الكواد بين الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والهند، واليابان) – (اوكوس بين الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا، والذي قامت الأخيرة في إطاره بشراء غواصات نووية أمريكية، رغم تداعيات ذلك على نظام منع الانتشار النووي) – (إطار الرخاء في نطاق المحيطين الهندي والهادي (Indo-Pacific Economic Framework for Prosperity (IPEF) فضلا عن تكثيف التواجد العسكري الأمريكي في المسرح الأسيوي وتصعيد التعاون العسكري مع تايوان واليابان وكوريا الجنوبية. ونلاحظ في هذا الإطار تحول التفكير الاستراتيجي الأمريكي من نطاق آسيا والمحيط الهادي ASIA PACIFIC إلى نطاق المحيطين الهندي والهادي INDO PACIFIC، ما يؤكد على تصاعد أهمية الهند المطردة في الاستراتيجية الجديدة.

ولا تغفل النظرة المستقبلية الأمريكية المخاطر الجديدة العابرة للحدود مثل آثار التغير المناخي وسرعة انتشار الأوبئة على سبيل المثال لا الحصر، وتفترض أن التعاون الدولي بشأنها مطلوب وممكن رغم

توتر مناخ العلاقات الدولية بصفة عامة، وهو أمر مشكوك في فعاليته، ويعني عمليا أن الولايات المتحدة انتهجت خيار العودة لصراعات القوى التقليدية، على حساب التعاون الدولي في مواجهة المخاطر الجديدة.

ثالثا: النظام الإقليمي

وعلى الصعيد الإقليمي يذهب التوجه الأمريكي إلى اعتبار كل من إيران وكوريا الشمالية دول معادية تهددان الاستقرار في إقليميهما، بينما تنظر لأفريقيا بوصفها نطاقا للمنافسة مع النفوذ الصيني المتصاعد، وموقعا لاحتواء النشاط الإرهابي المتعاظم في القارة. وبمتابعة نتائج قمة الولايات المتحدة – أفريقيا الثانية المنعقدة في واشنطن في 13-15 ديسمبر 2022 (القمة الأولى كانت في أغسطس 2014)، لا نجد أن الاهتمام الأمريكي يتعدى كثيرا المواقف الرمزية مثل تأييد تمثيل الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين، وبعض برامج المساعدات التي لا ترقى لمستوى التوقعات الأفريقية ولا تلبي ولو بشكل جزئي احتياجات بلدانها.

أما في الشرق الأوسط – فبخلاف الاهتمام باحتواء الدور الإيراني – فإن التركيز الأمريكي ينصب على تحقيق مزيد من الاندماج الاسرائيلي في المنطقة، والحفاظ على المصالح الأمريكية بقدر أقل من الكلفة والتورط العسكري، مع عدم السماح بفراغ إستراتيجي تملأه روسيا أو الصين أو إيران، وتأتي الترتيبات الأمنية الإقليمية في هذا السياق، فمن ناحية تخفف العبئ العسكري عن الولايات المتحدة (مع اعتمادها بطبيعة الحال على التسليح الأمريكي)، ومن الناحية السياسية تحقق اندماجا متزايدا لإسرائيل في العالم العربي. وبالنسبة للأزمات المشتعلة يكون التفضيل الأمريكي الاحتواء بعيدا عن الخطواط الجادة لتحقيق التسويات الكبرى.

رابعا: التفاعل المصري مع السياسات الأمريكية

عانت مصر – كما عانت الغالبية العظمى من البلدان – من آثار التطورات الأخيرة للنظام الدولي، ونظرا إلى أن الولايات المتحدة ستظل المحرك والمهندس الرئيسي لهذا النظام في المستقبل المنظور، فإن إدارتنا لعلاقاتنا معها ستمثل عنصرا حاسما في قدرتنا على التعامل مع تحولاته السلبية، واللجوء عند الحاجة لمؤسساته المالية، والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي يتيحها أي تحوُّل، والحد من الخسائر المحتملة، والتأثير بصفة عامة على شكله وهندسته بما يخدم مصالحنا.

ومع أهمية هذه العلاقات للمصالح المصرية فإنها لم تعد كافية في حد ذاتها لتحقيق الحد الأدني من أهدافنا الاستراتيجية، أولا بسبب الانشغال الأمريكي المتزايد بالصراع السياسي الداخلي والذي يزداد حدة مع تعاظم الاستقطاب الأيديولوجي في المجتمع، وثانيا لانخفاض الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط بصفة عامة لصالح مناطق أخرى من العالم، وثالثا لتغير شكل وطبيعة التهديدات التي يواجهها الأمن القومي المصري. ومن ثم ليس أمام السياسة الخارجية المصرية خيار سوى التمسك بتحقيق استقلالها الاستراتيجي بالحفاظ على علاقاتها مع القوى الدولية الفاعلة وتعميقها، والسعي في الوقت ذاته إلى تأكيد نقاط التلاقي في المصالح المصرية والأمريكية على الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية، والبحث عن مجالات جديدة للتعاون المشترك.

ومن الواضح أن تزايد الثقل المصري دوليا وإقليميا يصب بشكل مباشر في دعم العلاقات المصرية الأمريكية.

وفي هذا السياق من المهم لنا الحفاظ على فعالية التنظيمات الدولية والإقليمية التي تخدم مصالحنا في مواجهة محاولات تهميشها سواء بشكل مقصود أو كنتيجة لعملية الاستقطاب الدولي المتزايد، أو بغرض تسهيل الاندماج الإسرائيلي في المنطقة العربية. وهذا لا يتعارض مع ضرورة تحركنا بشكل مواز لتشكيل تكتلات جديدة من الدول متشابهة الفكر في الموضوعات المختلفة، استغلالا لما بدا في الفترة الأخيرة من توجه واضح لدى دول الجنوب لعدم الانسياق في حرب باردة جديدة.

ومن المهم في هذا السياق أن يكون لدينا القدرة على تطوير السياسات والمواقف بشكل مستمر بما يتيح لنا التفاعل مع الموضوعات الجديدة على الصعيد الدولي مثل البيئة والطاقة والصحة والهجرة والتعليم وحوكمة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، بما يخدم مصالحنا ويعزز دورنا كفاعل إيجابي في النظام الدولي، وقد لاحظنا النجاح الكبير الذي حققته مصر في استضافتها لمؤتمر قمة المناخ الذي عقد في شرم الشيخ في نوفمبر 2022، ومن المهم التحرك النشط في هذا المجال خلال العام المقبل الذي نترأس فيه القمة، والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تتيحها التقنيات الصديقة للبيئة.

وبمتابعة التهديدات المتزايدة باللجوء للسلاح النوي في إطار الأزمة الأوكرانية، تبرز أهمية تكثيف دورنا التقليدي في مجال نزع السلاح النووي، سواء على المستوى متعدد الأطراف أو في إطار تيسير المفاوضات الأمريكية الروسية (على النحو الذي أوردته بعض التقارير الإعلامية حول احتمال استضافة مصر لجولة المفاوضات القادمة بينهما)، والتفكير في مبادرات جديدة في هذا الشأن، خاصة مع تزايد مخاوف العديد من الدول من احتمال استخدام أسلحة نووية بما يمثل خطرا حقيقيا على مستقبل البشرية.

ويظل الدور الإيراني يمثل التحدي الرئيسي للسياسة الأمريكية على الصعيد الإقليمي، فمن ناحية يصعب له التوصل لاتفاق مع إيران في ظل ممارساتها القمعية ضد المتظاهرين وتحالفها الاستراتيجي المتعاظم مع روسيا، في حين أن عدم الاتفاق يتيح لإيران الفرصة أن تطور قدراتها النووية. ومع إصرار الجانب الأمريكي على منع إيران من الحصول على السلاح النووي، فإن هناك منطقة رمادية تتمثل في امتلاك القدرات النووية دون الوصول لنقطة التسلح النووي، ويبدو أن الاحتواء والعرقلة يمثل البديل العملي للسياسة الأمريكية تجاه إيران في المستقبل القريب، ويتمشى مع ذلك التهدئة النسبية في كل من اليمن وسوريا والعراق.

سيكون من مجالات التنسيق المصري الأمريكي في المرحلة المقبلة الحفاظ على التهدئة على الصعيد الإسرائيلي الفلسطيني إثر تسلم حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة السلطة في إسرائيل، والحد من الأضرار البالغة على القضية الفلسطينية والاستقرار في المنطقة، والتي نشهد إرهاصاتها بالفعل نتيجة لمواقف إسرائيل الاستفزازية، وقد أظهرت التحركات الأمريكية الأخيرة تعاظم القلق الأمريكي في هذا الشأن.

ورغم تباين الرؤى المصرية والأمريكية بشأن الوضع في ليبيا، تشترك الدولتان في هدف تحقيق التسوية السياسية، وتجنب أن تتحول ليبيا إلى ساحة لمواجهة أمريكية روسية غير مباشرة. وفي حين يشكل التواجد العسكري الروسي (من خلال شركة فاجنر) حساسية بالغة للجانب الأمريكي، فإن الوجود العسكري التركي يمثل لمصر ذات القدر من الحساسية، ما يؤكد على أهمية التفاعل المصري الأمريكي في هذا الملف.

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه أن نتوقع أن يتطابق الموقفين المصري والأمريكي بشأن أزمة سد النهضة، بل يجب أن تعتمد مصر فيها بالأساس على قدراتها الذاتية، فإن استمرار النشاط المصري مع

الجانب الأمريكي الرسمي وعلى صعيد الجماعات الأمريكية المهتمة بالقضايا الأفريقية، من شأنه أن يساعدنا على الحفاظ على مصالحنا المشروعة.

ونلاحظ الموقف الأمريكي الإيجابي تجاه الجهود المصرية للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، وهو الموقف الذي تعزز مع أزمة الطاقة العالمية، وإن كان السبب الرئيسي للنجاح المصري يعود لرؤيتنا الاستراتيجية السابقة على أزمة الطاقة بسنوات، وللخطوات المنهجية التي اتخذناها في هذا الشأن قبل نشوبها، وهي الرؤية التي تستحق كل الإشادة، فإن النجاح الحالي والمستقبلي يعتمد كذلك على توافق تحركنا مع المصالح الأمريكية والأوروبية. ومن الجدير بالذكر أن الجانب الغربي حقق هدفي توفير بدائل لمصادر الطاقة الروسية من جهة، وتخفيض أسعار الطاقة للحد الذي لا يهدد النشاط الاقتصادي ويلبي احتياجات السياسة الداخلية من جهة أخرى.

في الوقت الذي يتلاشى فيه هدف إسقاط الأنظمة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بصفة عامة، ومحاولة استراتيجية الأمن القومي التفرقة بين أنواع الأنظمة السلطوية الصديقة والمعادية، فإن سردية صراع الديمقراطية والسلطوية سيمثل إطارا متصاعدا للسياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم فإن المبادرات التي تبنتها مصر في مجال حقوق الإنسان – استنادا إلى اعتبارات داخلية محضة – ووضعها موضع التطبيق بشكل ممنهج، من شأنه أن يزيل عنصرا منغصا للعلاقات، بل قد يفتح الباب أمام تطويرها بشكل إيجابي.

ويظل التعاون العسكري حجر الزاوية للعلاقات المصرية الأمريكية، ومن المهم الحفاظ عليه رغم احتياج مصر المؤكد للتعاون مع شركاء آخرين لضمان متطلبات أمنها القومي من ناحية، والتوجه الأمريكي المتزايد للربط بين برنامج المساعدات العسكرية وممارسات السياسة الداخلية المصرية من جهة أخرى. وسيكون من الضروري أن تتخذ مصر من جانبها خطوات محسوبة لتذكرة الجانب الأمريكي بأن المساعدات جزء من صفقة أكبر تخدم مصالح الطرفين.

خامسا: الخلاصة

يمكن القول بأن تفاعل الرؤية الاستراتجية الأمريكية الجديدة مع أهداف ومصالح القوى الكبرى الأخرى (الصين وروسيا) تخلق مناخا دوليا غير مواتي لمصالح الدول النامية بصفة عامة ومصالحنا بصفة خاصة، وذلك في الوقت الذي يتعاظم فيه تأثير التحديات الجديدة مثل الاحتباس الحراري وسرعة انتشار الأوبئة والهجرات البشرية الكبرى، ومن ثم لا يمكن استبعاد أن تمر عملية التحول إلى نظام دولي أكثر استقرارا عبر سلسلة من الأزمات العالمية المتلاحقة وغير المتوقعة أحيانا، ما يبرز أهمية حرصنا على دعم العلاقات المصرية الأمريكية مع احتفاظنا بعلاقات متوازنة مع القوى الدولية الأخرى، وتنشيط دورنا على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال التخلي عن التفكير النمطي، واستباق التطورات بالمبادرة، وتوظيف أدوات القوى الناعمة في زمن تتعاظم فيه السرديات والاعتبارات المعنوية في السياسة الخارجية، وذلك من أجل اجتياز هذه التحديات التي لا يستهان بها، بل والاستفادة من الفرص التي توفرها مراحل التحول الكبرى.

المحور الثانى

روسيا الاتحادية

السفير د./ علاء الحديدي – عضو المجلس وسفير مصر الأسبق لدى روسيا الاتحادية

من أجل فهم ما يحدث الآن حول الحرب الروسية الأوكرانية علينا أن نبدأ من المفهوم الروسي لأمنها القومي، والمنطلقات الفكرية التي تستند عليها السياسة الخارجية الروسية، في رؤيتها للأزمة مع أوكرانيا؛ حيث أن هناك اتجاهين، أولهما: يتمثل في المدرسة الأوروبية التي بدأت مع بطرس الأكبر وإستمرت حتى تولي بوتين الحكم في عام 2000 وترى بإختصار شديد أن روسيا تنتمي إلى الحضارة الغربية. وثانيهما أو المدرسة الثانية فهي المدرسة الأوراسية، أو السلافية، تمثل انعكاسًا لأفكار (يفجيني بريماكوف)، والتي تصاعدت للسيطرة على التوجهات الخارجية الروسية، وفق مفهوم الوطن التاريخي، وتراجع سيطرة التوجهات الأوروبية على صانع القرار الروسي. ويأتي في هذا الإطار مع ما هو معروف عن وجهة نظر الرئيس بوتين بشأن إنهيار الإتحاد السوفيتي القديم وتطلعه لإستعادة النفوذ الروسي السابق في الدول المتاخمة لحدود الدولة الحالية ووقوف ما يراه من زحف حلف شمال الآطلنطي نحو حدود بلادهه بإنضمام دول أوروبا الشرقية الشيوعية السابقة إلى هذا الحلف.

يضاف لما سبق تواتر الحديث في الأدبيات السياسية الروسية مؤخرا عن ضرورة حماية الأقليات الروسية في دول الإتحاد السوفيتي السابق، ومنها أوكرانيا والتي كانت تشير بعض الإحصائيات إلى وجود عدد كبير من المواطنين القاطنين في الجزء الشرقي منها من الذين يشعرون بالإنتماء الي القومية الروسية. وإنطلاقا من هذه المفاهيم شنَّت روسيا حربها هذه ضد أوكرانيا حفاظًا على ما تراه أنه أمنها القومي، وحقها الإستراتيجي في تأمين حدودها. وقد جاءت هذه الخطوة الروسية الأخيرة (أي الهجوم على أوكرانيا وغزو أراضيها) بعد أن أخذت موسكو العديد من الخطوات السابقة وعلى فترات متباعدة لقياس ردِّة الفعل الدولي وخاصة الغربي، ونذكر في هذا الصدد الغزو الروسي لجورجيا بدعوى حماية السكان الروس في الإقليمين المتمردين على السلطة المركزية في العاصمة تبليسي في سبتمبر من عام 2008. ورغم ذلك جاء رد فعل حلف شمال الأطلسي ضعيفا للغاية رغم أنه سبق له في إجتماعه في مارس من ذلك العام في بوخارست أن أعرب عن ترحيبه بإنضمام كل من جورجيا وأوكرانيا له. وزاد من ضعف رد الفعل الغربي من وجهة النظر الروسية إقدام فرنسا (احد الأعضاء الكبار في حلف شمال الأطلسي) بتوقيع عقد بناء حاملتي طائرات هليكوبتر لروسيا المعروفة بإسم "الميسترال" لتعزيز قدراتها على الهجوم البرمائي بعد ما ظهر من خلل في قدرات الجانب الروسي أثناء غزوه لجورجيا.

وإتصالا بما سبق كان أيضا الغزو الروسي لأوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم في عام 2014 ودعم المتمردين في إقليم الدونباس شرق البلاد بشكل واضح وغير مستتر. ورغم أن رد الفعل الغربي كان مختلفا بعض الشئ هذه المرة حيث تم فرض بعض العقوبات الإقتصادية ذات التأثير المحدود وقيام فرنسا بإلغاء صفقة "الميسترال" (السابق الإشارة اليها)، إلا أنه من الناحية قدما قامت ألمانيا بتعزيز علاقاتها الإقتصادية مع روسيا بالشروع في بناء خط أنبوب ثاني لتزويد روسيا بالغاز الروسي فيما عرف بإسم خط نورد ستريم 2، اي خط السيل الشمالي الثاني. وهو ما كان يساهم في دعم الصناعة الألمانية من ناحية، ومن ناحية أخرى الإقتصاد الروسي ككل وتدعيم مركز موسكو كالمصدر الرئيسي للطاقة في العالم مع ربط المانيا صاحبة أكبر إقتصاد في أوروبا به.

هذا، ويمكن القول أن الروس وبناء على ردود الأفعال الغربية التي كانت تأتي مع كل خطوة يقومون بها، يتم التحرك لاحقا في خطوة تالية، وعليه، وبناء على ما تم في كل من جورجيا في عام 2008 وشبه جزيرة القرم في 2014، فإنه يمكن فهم القرار الروسي بغزو أوكرانيا والدخول في ما سمي بـ "العملية العسكرية الخاصة". وهنا نود أن نتوقف قليلا بشأن الأهداف الروسية من الحرب الحالية، وهل تستهدف روسيا في نهاية المطاف مجرد نزع سلاح أوكرانيا، وأن تكون دولة محايدة مثلها مثل فنلندا، وهو ما قيل أن الرئيس الفرنسى ماكرون قد طرحه على الرئيس الروسي عندما التقى به قبل بدء العمليات العسكرية في فبراير 2220.

هنا أود الإشارة إلى أن هدف بوتين لا يقتصر فقط على مجرد أن تكون أوكرانيا محايدة أو موالية لروسيا كما يذهب البعض، ولكن هناك هدف أكبريتمثل في العمل على تغيير المعادلة الإستراتيجية في أوروبا. وهو ما يتفق مع ما قيل من أن بوتين يعتبر أن الغرب قد أخلَّ بتعهداته السابقة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وأثناء فترة حكم بوريس يلستين من عدم توسع حلف شمال الأطلسي شرقا وإقترابه من الحدود الروسية الحالية بشكل مباشر، ويستشهدون (مؤيدي السردية الروسية لما حدث من إتصالات خلال هذه الفترة) بما عرف بإسم الوثيقة التأسيسية الناتجة عن اجتماع روسيا والناتو في عام 1997. ومن هذا المنطلق، استدعى بوتين الشعور بعدم احترام الغرب لروسيا والإستهانة بها، وعدم أخذ المخاوف الروسية بشأن نظم الدفاع البالستية التي أقامها حلف الناتو في أوروبا الشرقية، ولاسيما في دول حلف وارسو سابقًا، بمحمل الجد. هذا ناهيك طبعا عن توسعات الناتو إلى حدوده التي سبق الإشارة إليها وليست بحاجة إلى مزيد من الشرح.

فقدان الثقة من الجانب الروسي في النوايا الغربية وخاصة الأمريكية كانت وراء فشل كل المحاولات الغربية في الشهرين الأخيرين للحيلولة دون الغزو الروسي في 24 فبراير 2022. ويأتي في هذا السياق فشل زيارة كلٍ من الرئيس الفرنسى ماكرون والمستشار الألمانى شولتز؛ اللذان دعيا إلى العودة إلى صفقات (مينسك ١) و (مينسك 2) في التعامل مع إقليم الدونباس؛ وهو ما أدى إلى استياء الحكومة الروسية وتعزيز قناعتها بعدم إحترام الجانب الغربي لها واستهانتهم بها. ومن هنا كان القرار الروسي بدخول الأراضي الأوكرانية وفرض الإرادة الروسية، وقد ساعد القيادة الروسية على إتخاذ هذا القرار عدة عوامل يأتي من بينها:

1- الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وتراجع النفوذ الأمريكي في منطقة أسيا الوسطى.
2- الانقسام الأمريكي الداخلي، حول مواجهة روسيا بين مؤيدين ومعارضين؛ حيث يتزايد التأييد لروسيا من جانب الحزب الجمهوري، وخاصة من جانب الموالين للرئيس السابق، دونالد ترامب.
3- الانقسام الأوروبي إزاء كيفية التعامل مع موسكو؛ حيث إن بعض الدول الأوروبية لها مصالح مشتركه مع روسيا، مثل (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا) مقابل الدول الأوروبية الشرقية، مثل (دول البلطيق، وبولندا) التي تعمل على مجابهة روسيا.
4- اعتماد الدول الأوروبية بشكل كبير على صادرات الطاقة الروسية من (أكثر من نصف الواردات الأوروبية من الغاز تأتي من روسيا، وثلث الواردات من النفط تأتي من روسيا).
5- تنامي العلاقات الروسية الصينية بشكل غير مسبوقا مع صدور بيان مشترك في 4 فبراير 2022 أثناء زيارة الرئيس بوتين إلى بكين يصف العلاقة بين البلدين، بأنها: "صداقة بلا حدود".

المحور الثالث

جمهورية الصين الشعبية

السفير/ علي حسام الدين الحفني – أمين عام المجلس وسفير مصر الأسبق لدى الصين

لقد ادت العلاقات الصينية الروسية الوثيقة الى اتخاذ الدولتين مواقف متقاربة حيال الوضع فى شرق اوروبا و حد ادنى من التفاهم حيال الازمة الاوكرانية و خلفياتها.

فان الدولتين تدركان اهتمام الدول الاوروبية و الولايات المتحدة و خاصة فى اطار حلف الاطلنطى بأضعاف روسيا و دعم وضع الحلف بل و ضم اوكرانيا اليه فضلا عن ضم دول اوروبية اخرى كانت عازفة عن اتخاذ هذه الخطوة لاعتبارات توازن القوى و عدم المساس به. و لا شك ان اضعاف روسيا خاصة مع الاخذ فى الاعتبار ثرواتها من الطاقة و كونها المصدر الاول لها الى اوروبا و ما تجلى من زيادة القدرات الروسية النوعية فى المجال العسكرى لهو امر يعزز - اذا ما تحقق - من توازن القوى لصالح الولايات المتحدة بصفه خاصة و يجعل الموقف الصينى فى وضع اضعف هو الاخر.

الا انه من الواضح ان الصين و ان كانت ترى ان تطور النزاع الروسى الاوكرانى الى حرب تستخدم فيها كل الاسلحة تقريبا الامر الذى سوف يضعف روسيا و دول اوروبا فى اَن واحد و ان ذلك قد يكون محققا لبعض المكاسب للصين الا ان الصين كانت مدركة انها لا يسعها الا ان تشبت التدخل العسكري فى اوكرانية حيث انها ملتزمة مبادئ ميثاق الامه المتحدة والقواعد القانون الدولى.

ولاعتبارات التوازن فعلى الصين ان تدين السياسات الغربية التى تسببت فى قيام هذه الحرب، تلك السياسات التى تتحمل مسئولية ما واجهته اوكرانية من تدمير ونزوح ولجوء.

وفى الواقع فان موقف روسيا من امدادات النفط وتأثر اوروبا بشدة من جرَّائه وشروع الولايات المتحدة واوروبا فى اتخاذ سلسلة تدابير عقابية ضد روسيا وما ترتب على ذلك من تداعيات وخاصة زيادة اسعار النفط قد ادى الى تقارب المواقف الروسية مع دول الخليج المنتجة للنفط وتنسيق الجانبين بشأن سياسات ومواقف منظمة "اوبك بلس" وخاصة تلك الخاصة بالتسعير. هذا من جانب وسعى الصين وروسيا لتعزيز تعاونهما فى تعويض خسارة روسيا من النفط بزيادة الواردات الصينية منه مع التوصل لتفاهمات بشأن سبل السداد والحد من الاعتماد فى هذه الصفقات على الدولار الاميريكى.

ولقد ادت الحرب الاوكرانية وتداعياتها الاقليمية والدولية الى زيادة التضخم العالمي واضطراب سلاسل التوريد وزيادة اسعار المواد الغذائية والسلع الاساسية وغيرها الى بداية تحول الدراسات والابحاث صوب التفكير فى اهمية اعادة النظر فى سياسات مؤسسات التمويل الدولية والتعامل التجارى على اساس المقايضة بشكل متزايد وزيادة معدل استخدام العملات المحلية فى الصفقات التجارية والاقتصادية بدلا من الاستمرار فى الاعتماد بشكل اساسي على الدولار الاميركى الذى بدء يفقد الكثير من قوته. بل ان عدد متزايد من الدول حول العالم بدأت فى التحول لممارسة المزيد من هذه التدابير خاصة مع زيادة وطأة ازمة المديونية التى تواجهه اعداد متزايدة من دول العالم.

وهنا بدأت بعض الدول وخاصة التى تعانى من زيادة مديونيتها الخارجية فى البحث عن تحالفات وعن الانضمام الى مؤسسات كالبريكس املا فى ان تتحرر شيئا فشيئا من اعتمادها الشديد على عملة الدولار الاميركي.

ولقد شهدت العلاقات العربية الصينية طفره كبيرة فى النصف الثانى من عام 2022. فلقد كان هناك تفاهنما على حساب العلاقات العربية الامريكية التى لم تشفع قمة جادة بين الطرفين فى يوليو 2022 فى اعطائها الدفعة التى كانت تأملها الاطراف جميعها، اذ شهدت مزيد من التوتر والتصعيد فى الفترة السابقة عليها، كما ادى تقارب الطرفين العربي والصيني فى مواقفهما من الحرب الاوكرانية وتطلع الجانبين لاعطاء دفعة جديدة للعلاقات سواء فى مجال النفط او غيره من المجالات العديدة، سواء على مستوى العلاقات الثنائية الصينية مع كل دولة وبخاصة المملكة العربية السعودية، والعلاقات الصينية الخليجية، أو العربية الصينية بشكل عام، ادى هذا وذاك لاعطاء دفعة كبيرة للمصالح العربية الصينية ساهمت فيها المقاربات الروسية العربية الصينية ايضا.

ولقد أدت الحرب الاوكرانية وخاصة ما اعقبها من تداعيات غير مسبوقة فعل العقوبات الامريكية والغربية الموقعة على روسيا فى المزيد من التقارب الصينيى العربي، ولقد تجلى ذلك من خلال صفقات ضخمة للنفط يتم سداد ثمنها أو بعضها بالعملات المحلية، الامر الذى ينعكس على موقع الدولار الاميركي دوليا، وتجلى من خلال استمرار التفاهم الروسي السعودى فى ايطار اوبك بلاس، ومن خلال ما بدأ يتردد من ان عدد من الدول العربية وهى السعودية والامارات ومصر والجزائر مرشحين للانضمام الى تجمع بريكس وان هنام تفكير للاتفاق على عملة جديدة موازية للدولار الاميركى والتوسع فى استخدام العملات المحلية فى الصفقات ذات الطابع التجارى والاقتصادى المبرمة بين دول التجمع.

وتجدر الاشارة الى ان كلا من الصين والدول العربية أو معظمها تتخذ مواقف متوازنة بين روسيا والدول الغربية فى الازمة الاوكرانية، اذ ان الطرفين كلا منهما يحرص على الحفاظ على التوازن فى علاقته بطرفين النزاع والطرفين الضالعين فى العقوبات المفروضة على روسيا.

كما يلاحظ ان حتى ايران وتركيا واسرائيل وان كانت بدرجات متفاوته تسعى للحفاظ على درجات شبه متساويه مع روسيا واوكرايا والايات المتحدة واوروبا ولتحقيق اكبر مكاسب ممكنه من هذه الحرب. ومن الملاحظ ايضا ان هناك ادراك فى الشرق الاوسط ومصر بان الوضع لدولى الراهن فى طريقه الى التغير وان النظام الاوحادى القطبية فى طريقه الى زوال وان المنظومة الاقتصادية والمالية الدولية مرشحة للتحول وهو الامر الذى يفرض على دول المنطقة اعادة النظر فى التوترات السائدة بالمنطقة والعلاقات المأزومة بين بعض اطرافها وهو الامر الذى يطرح التسائل بشأن تغير التوازنات بين الدول فى هذه المنطقة.

مناقشات

- **السفير د./ محمد بدر الدين زايد:** علَّق على مسألة السلاح الروسي، متسائلاً: منذ متى كان هناك حديث أصلاً عن تفوق السلاح الروسى على السلاح الغربى؟! مشيرًا إلى أن الحرب الأوكرانية شهدت تزويد أوكرانيا بأسلحة غربية متقدمة، وكذا روحًا معنوية كبيرة، وكفاءة فى قواتها، بجانب عنصر المفاجأة الذى أظهرته المقاومة الأوكرانية، وقدرة الشعب الأوكرانى على الصمود فى وجه القوات الروسية. كما أشار إلى أن روسيا أعلنت الحرب وعجَّلت بالكثير من الأزمات، رغم ان الأحداث الدولية كانت تشير إلى تراجع القوة الأمريكية وحدوث تحول كبير فى هذا الصدد.

- **السفير د./ محمد إدريس:** تساءل عن الارتدادات الداخلية للحرب الأوكرانية فى كلٍ من القوى الكبرى الثلاث (روسيا والصين والولايات المتحدة)، وكذا عن مصير الصراعات المجمدة بفعل تداعيات الحرب، مثل القضية الفلسطينية، ومدى الدعم الذى تلقاه فى الوقت الحالى لتسويتها، كما تساءل عن طبيعة البعد الأفريقى فى سياسات كلٍ من روسيا والصين والولايات المتحدة، وهل هو ينطلق من رؤية كمية للاستفادة من أصوات البلدان الأفريقية فى الأمم المتحدة، أم ان هناك رؤية أخرى خاصة بالتحولات فى النظام الدولى؟

- **أ./ أحمد أبو شادي:** تساءل عن حقيقة تراجع العولمة، وصواب الجدال الدائر بشأن ذلك فى كثير من الأوساط الأكاديمية.

- **السفير د./ منير زهران:** تساءل عن مستقبل نظام الأمن الدولى فى ضوء ما يشهده النظام الدولى حاليًا.

- **السفير د./ عادل السالوسى:** أشار إلى أن النظام الدولى بعد شن العملية الروسية فى أوكرانيا، يشبه النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية، ارتباطًا بالتنافس بين القوى الكبرى ومعضلة توازن القوى وتداعيات ذلك على المسرح العالمى، مشيرًا إلى ان الولايات المتحدة ستظل على رأس قمة مثلث القوى الدولية الكبرى، فيما تكون كلٌ من الصين وروسيا قاعدتيه. مضيفًا أن الغرب يسعى بدأب لدعم الهند وتعزيز مكانتها الدولية لتكون قوة كبرى مكافئة للصين وخصمًا كبيرًا لها، وهذا سيسهم فى إضعاف الصين إلى حدٍ كبير.

- **السفير/ رخا حسن:** أشار إلى ان هناك سقفًا متفق عليه بالنسبة للتسليح العربى، لكى لا تتفوق على إسرائيل. وفيما يتعلق بتراجع العولمة، أشار إلى أنها تراجعت بالفعل، إلى حد الانتهاء، منذ أيام ترامب وقراراته الاقتصادية الحمائية، وانسحابه من كثير من المنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة والمؤثرة. كما أشار إلى أن وجود الهند فى البريكس سيحول دون ابتعاد الهند كثيرًا عن روسيا والصين، ما يفرض عليها أن تتبنّى موقفًا محايدا، ومصالحها الاقتصادية هى المحرك الرئيسى لها على الساحة الدولية.

- **د./ حازم عطية الله:** تساءل عن تداعيات الحرب الأوكرانية، فى ضوء التحليل النفسى لشخصية الرئيس بوتين، والذى يفيد بأنه شخص عنيد ولن يقبل بالهزيمة.

- **السفيرة/ وفاء بسيم:** أشارت إلى ان التجارب التاريخية أثبتت أن العقوبات تفقد تأثيرها تدريجيًا، ويحدث نوع من التكيف والتأقلم معها، فما صحة ذلك؟ كما علقت على البعد النووى فى الحرب الأوكرانية،

وتساءلت: هل السلاح النووى نوع من الردع الذى لن يتعدّى مرحلة التهديد، أم سيتم استخدامه فى الحرب ولو بشكل محدود؟

- **أ./ السيد هانى:** أشار إلى أن الرئيس الأمريكى جو بايدن هو مَن بدأ المعركة فى أوكرانيا، وأغضب روسيا وتعدَّى على أمنها القومى بدعم مطالب أوكرانيا للانضمام لحلف الناتو، المعادى التقليدى لروسيا، هذا فضلاً عن استمرار المعركة يصب فى صالح شركات السلاح الامريكية، وتعزز سير عملها وأرباحها. من جهة أخرى، أكد السيد/ هانى أنه لا بد من إيلاء الاهتمام اللازم لقضية السد الإثيوبى فى إطار تراجع الاهتمام العالمى بكثيرٍ من المسائل الدولية لصالح قضايا أخرى مثل الحر بالأوكرانية وتغير المناخ وغيرهما. مضيفًا أنه لا يجب الرهان على المنظمات الإقليمية لتسوية الأزمة، فالاتحاد الأفريقى لم يستطع ذلك، وسط استمرار إثيوبيا فى سياساتها المتعنتة أحادية الجانب.

الردود:

- لا شك أن هناك ارتدادات داخلية فى الصين من جرَّاء الحرب الأوكرانية، فهى لديها مشاكل كثيرة مع معظم دول الجوار، باستثناء روسيا، وهذه المشكلة تمثل فرصة للآخرين لتوظيفها ضد الصين. وبالنسبة لتايوان، فإنه من المؤكد أن التغيير سيحدث من الداخل، ولن يتم استردادها بالقوة، وتعلم واشنطن تمامًا أن قضية تايوان لا تقبل أى مساومة مع بكين. من جهة أخرى، تقوم الصين بتعزيز علاقاتها مع البلدان النامية، حيث تلبع دورًا كبيرا فى أفريقيا حاليًا، خاصة فى موضوعات تغير المناخ وأزمة الغذاء، وسيكون للبلدان الأفريقية نصيب فى الاستفادة من 10 مليار دولار خصصتهم الصين لمواجهة أزمة الغذاء على مدى الخمس سنوات المقبلة. وعلى كلٍ، وارتباطًا بعلاقة مصر بالصين، فإنه لا شك أن الصين مارد قادم، ويجب ألا تسمح مصر بأن تكون علاقتها بالصين مجال مقارنة بالقوى الدولية الأخرى.
- بشأن العقوبات الدولية ومدى التأقلم معها، فقد ثبت أنها تؤثر على الشعوب فى المقام الأول، وليس الأنظمة السياسية، وهذا ما يمكن ملاحظته بسهولة فى أفريقيا. ومسألة التأقلم تلك لا تخفى حقيقة ذلك التأثير الذى لا يمكن إغفاله أو الاستهانة به. لذا كانت الدول العربية من بين الدول التى لم تنخرط فى عملية العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، إدراكًا لحقيقة تلك العقوبات وتأثيرها على الشعوب.
- بشأن الارتدادات الداخلية للحرب فى روسيا، يمكن القول بأنها تم تقسيم روسيا إلى ريف وحضر، وفقًا للإعلام الغربى، بغية إضعاف التماسك الشعبى الروسى. كما تشير الإحصاءات أن هناك نحو مليون روسيًا قد هربوا عقب إعلان الجيش الروسى عن حاجته إلى مزيد من الروس لتجنيدهم فى الحرب، واغلبهم من سكان المدن والطبقة الوسطى. من جهة أخرى، فإن روسيا تعوّل بشدة على الدول الأفريقية فى سياق عملية التنافس الدولى الجارية، هذا فيما تسعى إلى تدعيم وجودها فى البلدان الأفريقية، واستغلال ذراع فاجنر العسكرى لتحقيق المزيد فى هذا الصدد.
- فيما يتعلق بالتحليلات الخاصة بشخصية بوتين، والسيناريوهات المحتلمة للحرب على ضوء ذلك، يُشار إلى أن هناك مَن يطرح فكرة الانقلاب على بوتين، وأن بعض المسئولين والقيادات فى روسيا سيقومون بهذا الإجراء، وهذا احتمال وارد، ولكنه مستبعد. هذا فى ظل احتمال آخر، مفاده قبول بوتين بتسوية تحفظ ماء وجهه فى حال ميل كفة الحرب لغير صالح موسكو، وأن الغرب سيكون من الذكاء والفطنة بإعطائه الفرصة لذلك. هذا، ومن جملة الامور التى يراهن عليها الغرب ارتباطًا بصمود روسيا فى الحرب، هو

تراجع توريد التكنولوجيا إلى روسيا، ما يحد من قدرتها فى العديد من قطاعات الصناعة الروسية، ومن ثمَّ الحد من استمرارها فى الحرب.

- أن الهند قد استفادت إلى حدٍ كبير من الحرب على صعيد استيراد النفط والسلاح الروسيين بأسعار مخفضة، وأنها تراقب أداء السلاح الروسى فى الحرب الجارية فى أوكرانيا، وأنها ستغير نمط تسليحها عاجلاً أم آجلاً، خاصة وأن الغلبة حتى الآن فى الحرب هى للسلاح الأمريكى مقابل نظيره الروسى، هذا بالإضافة إلى كون الهند طرفًا فى آلية الحوار الرباعى (QUAD) التى تنخرط فيها الولايات المتحدة، وذلك فى إطار التوتر العام الذى يحيط العلاقات الهندية الصينية حاليًا، وأنه كلما تقاربت العلاقات الصينية الروسية، تباعدت العلاقات الهندية الروسية.
- أن العلاقة بين روسيا والصين قد طرأ عليها تغيير نوعى، إذ أن الصين هى القوة الاقتصادية الثانية عالميًا، وأنها تستفيد بشدة من المواد الخام التى تستوردها من روسيا لدعم اقتصادها. هذا فيما يتنبأ الكثيرون بأن الصين هى الطرف الأقوى مقارنة بروسيا، وأن موسكو ستعتمد على بكين مستقبلاً.
- يتوقع الكثيرون أن روسيا ربما ستتحول إلى إيران كبرى بسبب العزلة المفروضة عليها، وبالتالى من المرجح أن يشهد العالم تكتل روسى – ايرانى متكامل الأبعاد، خاصة فى ظل حاجة روسيا للاستفادة من خبرة إيران فى كيفية التعامل والتأقلم مع العقوبات الغربية، بالنظر إلى السنوات الطويلة التى عانت فيها ايران – ولا زالت – من تلك العقوبات عليها.
- من جهةٍ أخرى، وبشأن البعد النووى فى الحرب الأوكرانية، فإنه قد يكون مطروحًا نظريًا، ولكن أى تصعيد نووى فى الحرب لن يمكن تحديد مداه او جسامة التداعيات المترتبة عليه. فإنه لا يخفى ان روسيا تهدد باستخدام السلاح النووى التكتيكى، ولا شك أنه فى حال استخدامها له فعليًا، فإن حلف شمال الأطلسى لن يتوانى عن الدخول فى الحرب رسميًا، ما يجعل الأخيرة تدخل مرحلة متقدمة، يمكن أن تتطور إلى حرب عالمية ثالثة. ومن ثمَّ، يجب العمل على تسهيل المفاوضات النووية بين روسيا والولايات المتحدة، وتأكيد العودة إلى الاتفاقات ذات الصلة.

- فى التحليل القانونى، تعد العملية الروسية فى أوكرانيا غزوًا وليست عملية محدودة، إذ إنها انتهكت سيادة دولة اخرى، بصرف النظر عن أية أبعاد أخرى.

- فيما يتعلق بالارتدادات الداخلية للحرب الأوكرانية على الداخل الأمريكى، فإنه يتجلّى بشدة فى أزمة الطاقة وارتفاع أسعارها هناك. والواقع أن الإدارة الأمريكية استفادت من الحرب إلى حدٍ كبير، على أكثر من صعيد، ليس أقلهم تعزيز حلف الناتو وكذا أرباح شركات السلاح والطاقة الأمريكية، الموجهة لأوروبا.

- فيما يتعلق بالسد الإثيوبى، وما يطرحه البعض من إمكانية استخدام القدرات العسكرية المصرية لمعالجة هذا الملف، فإنه لا بد من التأكيد على أن الهدف من تعزيز تلك القدرات هو ليس استخدامها، وإنما عدم استخدامها. بيد ان هذا لا يعنى أنه يمكن التهاون مع التعامل المصرى مع هذا الملف الشائك، كون قضية المياه هى قضية وجودية لمصر وشعبها، وتستلزم التحرك المصرى النشط إقليميًا ودوليًا.

الجلسة الثانية

التداعيات على الدول العربية ودول الجوار

- **منسق الجلسة**: الدكتور/ مصطفى الفقي
- **المحور الأول**: **الدول العربية**

– أ.د/ أحمد يوسف أحمد

- **المحور الثانى**: **تركيا**

– د./ كرم سعيد

- **المحور الثالث**: **إيران**

– د./ هدى رؤوف

- **المحور الرابع**: **إسرائيل**

– السفير/ حازم خيرت

- **مناقشات**

كلمة منسق الجلسة

السيد الدكتور/ مصطفى الفقى

استهل سيادته الحديث بالإشارة إلى غياب الخطوط الفاصلة بين ما هو عالمى وما هو إقليمى في عالم اليوم، مشيرًا إلى أن الموقف الدولي الراهن يشبه الموقف الذى ساد قبل الحرب العالمية الأولى من منظور صراع القوميات، وأن الغموض والترقب قد فرض نوعًا من غياب المواقف الحدية والتحالفات الكاملة.

وارتباطًا بعنوان الجلسة، ركز سيادته على مسألتين أساسيتين أولاهما علاقة التحالف غير المباشر بين روسيا وإسرائيل، وهو الأمر الذى يفسر الحساسية الروسية الشديدة تجاه أى حديث عن دعم إسرائيلى لأوكرانيا، وإن كان هذا التحالف غير المباشر قد فتّ فى عضده ما كشفته الحرب من اصطفاف إسرائيل إلى جانب واشنطن وحلفائها فى الحرب ضد روسيا. والثانية استغلال إسرائيل المزيد من تهميش القضية الفلسطينية بسبب الحرب فى التصعيد ضد المقاومة الفلسطينية.

هذا فيما أشار إلى ما تملكه بعض الدول العربية من موارد للطاقة، بما وفر أوراقًا لها تم توظيفها فى إدارة الصراع، هذا فضلاً عن طابع التوازن الذى ميز المواقف العربية تجاه الصراع بشكلٍ عام، باستثناء الجزائر التى بدت متعاطفة مع الجانب الروسى بالإضافة إلى سوريا بطبيعة الحال لأسباب مفهومة. فى الوقت ذاته، نبَّه سيادته على مسألة الحساسيات والتنافسات العربية على الأدوار القيادية، وهى قضية بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل النظام العربى بطبيعة الحال.

فى سياقٍ متصل، وارتباطًا بإيران، فإنه قد تجلَّى دعمها الكبير لروسيا فى حربها ضد الغرب، وأن نمط العلاقات الثنائية بين البلدين حاليًا من شأنه أن يؤطِّر لنوع من التحالف القائم بينهما على المدى الطويل. هذا فيما تعد تركيا وقيادتها براجماتية إلى أبعد حد، وأصبحت رقمًا صعبًا فى المعادلة فى الحرب، وفى منطقة الشرق الأوسط على السواء.

المحور الأول

الدول العربية

أ.د/ أحمد يوسف أحمد - أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

لعلَّ تناول مسألة تداعيات الحرب الاوكرانية على الدول العربية يتتطلب بداية الإشارة إلى ثلاث ملاحظات، هى: 1) أن تداعيات الحرب شديدة الوضوح على تلك البلدان، فى سياق تداعيات الحرب العامة، ارتباطًا بارتفاع أسعار الطاقة وأزمة الغذاء... إلخ. 2) أن تأثير هذه التداعيات متباينة على الدول العربية، وفقًا لخط الانقسام بين الدول العربية الفقيرة والأخرى الغنية. إذ يُلاحظ أن هناك تداعيات عمَّت الجميع، لكن هناك بعض الدول العربية التى استطاعت التغلب على تلك التداعيات، هذا فى ظل معاناة دولة عربية مثل لبنان على سبيل المثال بشدة من جرَّاء الحرب، بالنظر إلى أنها تعتمد فى تأمين 90 % من وارداتها من القمح من الخارج. 3) أن هذه التداعيات لا شك تؤثر على فاعلية النظام العربى إقليميًا ودوليًا.

ولا شك أنه لا بد من التأكيد كذلك على أن ثمة احتياج شديد إلى نوع من المساهمات الدولية فى إيجاد حلول لصراعات المنطقة، خاصة فى ظل تعاظم الاهتمام الدولى بها، اتصالاً بموارد النفط الهائلة لديها، فقد أظهر الاهتمام بليبيا مؤخرًا أنه متعلق بموارد الطاقة لديها، وليس اهتمام خالص لتسوية النزاع. هذا فيما أُصيبت جهود التسوية العربية بشئ من الجمود من جرَّاء الحرب الأوكرانية، وزادت من جانب التهميش.

أشار د./ يوسف إلى أن التنافس الدولى بين القوى الكبرى يوفر فرصًا للدول المتوسطة أو القوى الإقليمية، سواء في إقليم الشرق الأوسط أو غيره، للعب دور أقوى، إلى جانب ما يمثله كذلك من تهديدات. وقد تجلَّى ذلك بوضوح في زيارات ثلاث من قيادات القوى الكبرى للمنطقة خلال عام 2022 (زيارة الرئيس بايدن للرياض في 13 – 16 يوليو 2022، والرئيس بوتين لإيران في 19 من الشهر ذاته، والرئيس الصيني للرياض في 7 – 9 ديسمبر 2022).

وفي السياق عاليه، يعتقد الكثيرون أن التنافس الجاري، رغم ما ينطوي عليه من أزماتٍ اقتصادية قاسية، إلا أنه يوفر للدول العربية هامشًا لا بأس به للمناورة السياسية، ونوعاً من التوازن في العلاقات العربية / الأمريكية، ارتباطًا أكثر بموارد الطاقة التي تزخر بها بعض الدول العربية، والحاجة الغربية المُلِحَّة إليها، بما يساعد في تقليص تداعيات أية تحولات محتملة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة. وأنه سيكون على القوى الكبرى المتصارعة إيلاء المزيد من الاهتمام لوجهات نظر البلدان العربية، خاصة إذا ما أحسنت الأخيرة استخدام ما لديها من أوراق، وتوافرت لديها الإرداة للقيام بذلك.

ولعلَّ بالإمكان هنا الإشادة بالموقف الحيادي العربي من الأزمة، وعدم مشاركتها في فرض العقوبات على روسيا، وكذا عدم إلقاء الدول العربية بجميع بيضها في السلة الأمريكية، وتبنّيها موقفًا متوزانًا ومتوازيًا إزاء كافة القوى الدولية المتنافسة. وفي هذا الصدد، يتم التأكيد على زيارة الرئيس الصيني المشار إليها للرياض، في أول قمة صينية / عربية، غير مسبوقة، ارتبطت بشكلٍ غير مباشر بالحرب الأوكرانية وتداعياتها، والحاجة المتبادلة لتعزيز التعاون في مجال الطاقة ومكافحة أزمات الغذاء وتغير المناخ. كما أُشِير إلى المفارقة في الموقف الأمريكي تجاه السعودية على خلفية مقتل خاشقجي من ناحية، وعدم إذعانها زيادة إنتاج النفط نزولاً على رغبة الجانب الأمريكي من ناحية أخرى.

كما يمكن التأكيد على التشابه بين بيان القمة العربية فى الجزائر فى نوفمبر 2022، ونظيره الخاص بالقمة العربية / الصينية فى الشهر التالى، من حيث التأكيد على حق الشعوب فى تطوير نظمها الخاصة، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وهى إشارات ودلائل توحى ببدء الوعى العربى لتعزيز مصالحها واستقلالها فى خياراتها الاستراتيجية وعلاقاتها مع الدول والقوى الكبرى.

فلقد أوْلَى إعلان قمة الجزائر 2022 على نحوٍ خاص اهتمامًا خاصًّا بالتطورات الدولية الراهنة، وبلوَرَ بشأنها رؤية متكاملة يمكن أن يُبنى عليها دور عربى فاعل فى إعادة تشكيل النظام الدولى، فقد رأى أن التوترات الدولية المتصاعدة تُسلط الضوء على الاختلالات الهيكلية فى آليات الحوكمة العالمية، وعلى الحاجة المُلِحّة لمعالجتها ضمن مقاربة تكفل التكافؤ والمساواة بين جميع الدول، وتضع حدًّا لتهميش الدول النامية، وأكد ضرورة مشاركة الدول العربية فى صياغة معالم المنظومة الدولية الجديدة كمجموعة منسجمة وموحدة، وكطرف فاعل لا تعوزه الإرادة والإمكانات والكفاءات لتقديم إسهامات فعلية إيجابية فى هذا المجال. كما أكد هذا الإعلان الالتزام بمبادئ عدم الانحياز كأساس للموقف العربى من الحرب فى أوكرانيا، والذى يقوم على نبذ استخدام القوة والسعى لتفضيل خيار السلام عبر الانخراط الفعلى لمجموعة الاتصال الوزارية العربية فى الجهود الدولية الرامية إلى بلورة حل سياسى لهذه الأزمة يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويراعى الشواغل الأمنية للأطراف كافة. وفى هذا السياق، ثمّن إعلان قمة الجزائر قرارات «أوبك+»، التى أدت فيها كبريات الدول العربية المُصدرة للنفط دورًا رائدًا باعتبارها قرارات ضامنة لاستقرار الأسواق العالمية للطاقة، وكانت هذه القرارات باعثة للأمل فى إمكان بلورة دور عربى موحد تجاه تلك التطورات وعملية إعادة تشكيل النظام الدولى ليعزز مكانة الدول العربية فى هذا النظام.

وهكذا، فإن المصالح الوطنية لكل الدول العربية تقريبًا صارت فى نفس الاتجاه، ولكن لا تخفى بطبيعة الحال الأهمية الفائقة للمبادرات السابقة لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة للدول العربية، وبالذات فى مجال شح المياه والأمن الغذائى. ويُرجى أن تسير هذه المبادرات جنبًا إلى جنب مع جهود تحقيق الأمن الغذائى العربى، وأن تكون مرتبطة بآليات تنفيذية، وأن يتم التنسيق فى هذا الصدد مع القمة التنموية الخامسة، التى من المقرر أن تُعقد فى موريتانيا لاحقًا هذا العام. والأهم من هذا كله أن تحظى تلك المبادرات بمتابعة جادة، بحيث لا تكون مجرد بنودٍ فى إعلان، وإنما يتم تجسيدها على أرض الواقع، والحقيقة أن هذه النقطة بالغة الأهمية بسبب ما يُلاحظ أحيانًا من محدودية الفاعلية فى متابعة قرارات القمم العربية.

المحور الثانى

تركيا

د./ كرم سعيد - خبير الشئون الإقليمية - الأهرام

حملت الأزمة الأوكرانية ارتدادات متباينة على تركيا، لكنها في المقابل منحت أنقرة العديد من الفرص والمكاسب التي مكنتها من تحقيق جملة واسعة من المصالح الاستراتيجية. ولذلك حرصت تركيا منذ بدايات الأزمة على إنتاج توجهات ومواقف توازن بين بين التكلفة والفوائد، وتضمن ليس فقط تحييد التأثيرات السلبية للأزمة، وإنما تعزيز الاستفادة، و تحقيق الأهداف الاستراتيجية التركية، وقد عملت أنقرة التي تلعب دوراً محورياً في الأزمة، على وضع الخطط والبدائل للتعامل مع تطورات الأزمة فضلاً عن تطوير الاستجابة التركية مع التداعيات الميدانية للأزمة بما يضمن مصالحها.

سياسة مرنة

تبنت تركيا موقفاً حيادياً تجاه الأزمة الأوكرانية التي مر على اندلاعها عاماً كاملاً، ففي الوقت الذي أعلنت معارضتها للتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، أكدت على الاستعداد لتقديم كافة أوجه الدعم لكييف، بصفتها عضواً في التحالف الغربي وحليفاً في الناتو. وفي الوقت الذى عارضت العقوبات الغربية على موسكو، سعت إلى طرح نفسها وسيطاً بين طرفي الأزمة.

حسابات تركيا المعقدة تجاه الأزمة، ترجع بالأساس لمجموعة من الاعتبارات، أهمها علاقات الشراكة القوية والمتنامية التي تربط أنقرة مع موسكو وكييف؛ والتي تعد أحد السياقات الحاكمة للموقف التركي تجاه الأزمة الأوكرانية، فهناك روابط ومصالح تركية متنوعة مع الطرفين، وهنا، يمكن فهم حرص أنقرة على بناء علاقات متوازنة الأطراف المنخرطة في الأزمة، ما يجعل التضحية بأي من هذه الروابط والمصالح مسألة خارج حساب صُنع القرار التركي.

تعزيز المكاسب

فتحت الأزمة الأوكرانية الباب أمام دور دبلوماسي جديد لتركيا، ووفرت بيئة خصبة لتعظيم مكاسبها الاستراتيجية، ودعم حضورها في المعادلات الإقليمية والدولية أكثر من أى وقت مضي. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أبرز المكاسب التركية من الأزمة، **والتي يمكن بيانها على النحو التالي:**

1-تعظيم المنافع الاقتصادية: انطلاقاً من مبدأ "التوازن الآمن" الذي تبنته تركيا في التعاطي مع الأزمة الأوكرانية، تمكنت أنقرة من تأمين مصالحها مع موسكو وكييف. فمع موسكو دفعت باتجاه تنمية الروابط والمشاريع التجارية والاستثمارية بالإضافة إلى اضطلاع أنقرة بدور الوسيط التجاري بين روسيا والغرب، أي استيراد السلع الروسية عبر سوق ثالث وهو السوق التركي.

بالتوازي شهدت العلاقات التجارية مع موسكو طفرة كبيرة، مكنت الاقتضاد التركي من تجاوز بعض عثراته، حيث نما حجم التجارة بين روسيا وتركيا نما في النصف الأول من العام الماضي بنسبة 110% أى ما يقدر بنحو 13.7 مليار دولار.، وذلك وفقاً لنائب رئيس الوزراء "ألكسندر نوفاك". كما تحولت موسكو إلى سادس أهم وجهة للصادرات التركية خلال العام 2022، حيث توسعت الصادرات التركية لموسكو من

المواد الكيماوية ورقائق دقيقة ومنتجات أخرى تشمل مكونات إلكترونية، ووصلت قيمتها حتى نهاية أكتوبر الماضي بنحو 2.6 مليار دولار. ويشار إلى أن موسكو وأنقرة ترنبطان بشراكة اقتصادية واسعة، فمثلاً وصل حجم التجارة مع موسكو إلى نحو 34,7 مليار دولار بنهاية العام 2021. كما أن ما يقرب من 21 في المئة من أنشطة شركات البناء التركية في الخارج تعمل في روسيا، وذلك وفقاً لبيانات معهد الإحصاء التركي.

في المقابل تعتبر تركيا واحدة من أهم وأبرز المستثمرين الاقتصاديين في أوكرانيا، حيث تنامت التجارة الثنائية بين الجانبين بنسبة 50 في المئة تقريبا خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2021، حتى وصلت إلى حوالي 5 مليار دولار بنهاية العام الماضي، مع وجود أكثر من 700 شركة تركية استثمارية في أوكرانيا، أهمها شركة "تركسل" التي يعتبر فرعها في أوكرانيا ثالث أكبر مشغل لشبكات المحمول، ويمتلك صندوق الاستثمار الوطني التركي أكثر من 26% من أسهم الشركة. كما نجحت أنقرة في استثمار وساطتها في قضية الحبوب الأوكرانية لتعزيز منافع اقتصادية استثنائية، وذلك من خلال زيادة حصتها من ورادات القمح الأوكراني، والحصول عليه بأسعار تنافسية بالإضافة إلى حصول شركات النقل البحرية التركية على الأولوية في للقيام بدور فاعل في نقل الحبوب الأوكرانية.

2-تطوير الصفقات العسكرية: نجحت تركيا في تحقيق منافع عسكرية غير مسبوقة مع طرفي الأزمة، وتطوير العلاقات الدفاعية المشتركة مع موسكو وكييف. فقد تحصل تركيا بجانب حيازتها منظومة الدفاع الصاروخية الروسيةS400 ، على طائرات سوخوي 57 الروسية بعد استبعادها من مشروع إنتاج مقاتلات F35 الأمريكية ناهيك عن استمرار الاشتراطات الأمريكية بشأن الموافقة على منح تركيا طائرات F16 . كما زادت تركيا من صادراتها الدفاعية لموسكو، حيث أشارت بيانات إلى دور أنقرة في بيع موسكو مسيّرات ومركبات مدرعة وتصدير منتجات عسكرية، وهو ما دفع .وكيل وزارة الإرهاب والاستخبارات المالية في وزارة الخزانة الأميركية بريان نيلسون عشية زيارته لأنقرة في مطلع فبراير 2023 إلى تحذير تركيا، وإظهار المخاوف الأمريكية بشأن زيادة الصادرات التي تشمل بيع السلع الدفاعية الأمريكية التي تحوزها أنقرة إلى موسكو.

على الجهة الأخرى، طورت أنقرة علاقاتها الدفاعية الوثيقة مع أوكرانيا بصورة لافتة بعد اندلاع الحرب، ونجحت في تعزيز مكاسبها العسكرية مع كيف، فعلى سبيل المثال شرعت شركة "بايكار"، أبرز صانع أسلحة في تركيا، في إنشاء مصنع جديد في كييف من شأنه أن يضاعف قدرتها على إنتاج طائرات بدون طيار مسلحة. وفي تصريحات له أكد الرئيس التنفيذي لشركة "بايكار" التركية، خلوق بيرقدار، إن المصنع الجديد، تبلغ تكلفته 100 مليون دولار، ويقام على على مساحة 30 ألف متر مربع في أوكرانيا، من المقرر أن يبني النطاق الكامل لطائرات الشركة بدون طيار في غضون ثلاث سنوات تقريبًا .

لم تقف مكاسب أنقرة على ما سبق، ففي نوفمبر الماضي سلمت تركيا طرادات جديدة للبحرية الأوكرانية. كما زادت مبيعات الدرونز التركية إلى أوكرانيا، والتي وصلت إلى ما يقرب من 50 طائرة منذ بداية الأزمة الأوكرانية، وهي واحدة من أهم المبيعات العسكرية التركية. وتشير بيانات مجلس المصدرين التركي إلى ارتفاع صادرات تركيا من الصناعات الدفاعية إلى أوكرانيا من 1.9 مليون دولار إلى 59.1 مليون دولار في العام 2022 بزيادة نحو 30ضعف ما كانت عليه العام 2021. ويشار إلى أن تركيا تحصل من كييف على المحركات التي تستخدمها تركيا في تشغيل الجيل الحديث من الطائرات التركية من دون طيار "الدرونز".

كما تعتبر الاتفاقية الإطارية للتعاون في قطاع الدفاع ومجال التقنيات العالية والطيران والصناعات الفضائية التي وقعها البلدان في فبراير 2022، أبرز خطوات التعاون والتنسيق الأمني بينهما.

3-تعزيز التويع في منطقة القوقاز: لم تبدى دول القوقاز التضامن المرجو مع موسكو في حربها ضد أوكرانيا، خاصة مع تصاعد مخاوفها من توجه بوتين نحو التأكيد على عودة الزخم للقومية الروسية، وشعور هذه الدول بأن مسألة تمدد طموحات روسيا القومية إليها هي مسألة وقت تحددها مآلات الحرب الأوكرانية. وتصاعدت هذه المخاوف بعد إنكار الرئيس الروسي "بوتين" في خطابه له نهاية العام 2021 صراحةً وجود دولة أو قومية أوكرانية؛ لأنها كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي، وهو ما ينطبق على دول آسيا الوسطى. وهنا يمكن فهم تصريحات رئيس طاجكستان إمام علي رحمون عشية القمة الأولى لتجمع رؤساء روسيا وبلدان آسيا الوسطى، في 14 أكتوبر الماضي في أستانا، حيث أشار إلي "رغبة بلاده في تعامل أكثر احتراماً" من جانب روسيا.

في هذا السياق سعت تركيا إلى توظيف هواجس دول القوقاز بجانب انشغال موسكو في الحرب الأوكرانية لتحقيق نقلة نوعية أكبر في دفع وتثبيت نفوذها في آسيا الوسطي. ورغم أن أنقرة دابت على استغلال القوميات التركية والإرث التاريخي الذى يربطها بشعوب منطقة القوقاز في تأمين مصالحها في هذه المنطقة إلا أن الأزمة الأوكرانية مثلت فرصة استثنائية لتعميق النفوذ التركي، وظهر ذلك في دخول تركيا على خط النزاع الحدودي الذى اندلع بين طاجيكستان وقيرغيزستان في مايو الماضي، باعتبارها الشقيق الأكبر. كما قدم الرئيس أردوغان نفسه راعياً للصلح بين أرمينيا وأذربيجان، حين دبّر في 6 أكتوبر الماضي اجتماعاً ثلاثيا مع الرئيس الآذري ونظيره الأرميني على هامش قمة "المجتمع السياسي الأوروبي" في العاصمة التشيكية براغ. وعلى هامش قمة الأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، طالب الرئيس التركي روسيا بإعادة القرم إلى "أصحابها الشرعيين"، مذكراً بأن "أحفادنا (التتار) يعيشون هناك." كما اتجهت تركيا بصورة لافتة نحو تطوير مشروع "الممر الأوسط" الذى يربط دول القوقاز والصين مع تركيا لتعزيز دورها كناقل ووسيط في حركة التجارة العالمية.

4-دعم الاستفادة والمكانة في أسواق الغاز: نجحت أنقرة في توظيف الأزمة الأوكرانية لتحقيق أهداف متنوعة في تأمين احتياجاتها النفطية وتعزيز مكانتها كممر للطاقة، فمن جهة ساعد الموقف التركي المتوازن تجاه الأزمة، في دعم استمرار إمدادات النفط والغاز والسلع الغذائية للسوق التركي، ومن ثم تجنب البحث عن بدائل أخرى بتكاليف مرتفعة، وتجلى ذلك في موافقة الرئيس الروسي عشية لقائه نظيره التركي في سوتشي في 5 أغسطس 2022 على أن تدفع تركيا 25 % من قيمة الغاز الذي تستورده من روسيا بالروبل؛ ما يعني مساعدة تركيا على تعديل ميزان المدفوعات، وتحويل تركيا إلى مركز دولي لتوزيع الغاز الروسي، وهو قرار ذو طابع إستراتيجي.

كما استثمرت تركيا الأزمة لترسيخ دورها كمعبر آمن لنقل تدفقات الغاز من آسيا الوسطى وشرق المتوسط إلى القارة الأوروبية، وكشف عن ذلك مؤشرات متنوعة، منها اقتراح الرئيس الروسي في 13 أكتوبر 2022 تحويل تركيا إلى ممر للغاز الروسي من خلال إنشاء "مركزا لتصدير الغاز" مقرة تركيا لنقل مصادر الطاقة الروسية إلى أوروبا. كما بحثت أنقرة مع الجانب الإسرائيلي بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية إمكانية مد خط أنابيب يربط بين أوروبا وإسرائيل مروراً بتركيا.

على صعيد ذي شأن، بذلت تركيا جهوداً حثيثة لاستغلال تصاعد حدة الأزمة الأوكرانية، لتمرير اتفاق مع اذربيجان خلال النسخة الثانية لمنتدى الطاقة التركي الأذربيجاني في 6 أكتوبر الماذي، تضمن رفع سعة خط "تاناب" لنقل الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا عبر الأناضول من 16 مليار متر مكعب إلى 32 مليار. ولا شك أن زيادة كمية الضخ في خط تانانب يسمح بزيادة الحصة التي تحصل عليها تركيا من الغاز الآذري، حيث يتوقع أن تصل من 6 مليار قدم مكعب إلى نحو 11 مليار قدم مكعب..

5-تحقيق انتصارات داخلية: جاء الموقف التركي متوافقا مع سياقات المصالح الداخلية، حيث مثلت الحرب الأوكرانية فرصة لتعزيز الصورة الذهنية لحزب العدالة والتنمية في الداخل التركي، والذى يعاني تراجعاً لافتاً، من خلال استثمار دور الوساطة الذى لعبته تركيا في حل أزمة الحبوب الأوكرانية، للتأكيد على محورية الدولة التركية على الساحة العالمية. وكذلك وظفت النخب التركية الحاكمة ارتدادات الأزمة في تبرير التراجع الحادث في الأوضاع المعيشية التركية، وتراجع مؤشرات الاقتصاد، خاصة بعد فشل الإجراءات التقليدية التي تبنتها أنقرة للتحايل على محاصرة التضخم، والتراجع الحادث في سعر العملة التي فقدت نحو ثلث قيمتها.

6-تحييد الضغوط الغربية: نجحت تركيا في استثمار الأزمة الأوكرانية للتأكيد على مركزية دورها في حماية الأمن القومي الأوروبي، وأهمية موقعها في استراتيجية الولايات المتحدة وحلف الناتو لاحتواء التحركات الروسية، خاصة بعد قرار تركيا إغلاق مضيقي الدردنيل والبوسفور، حيث يعتبر الميناءين نقطة المرور الرئيسية لروسيا نحو البحر الأسود والبحر المتوسط. كما **أعلنت تركيا مطلع أكتوبر الماضي رفضها لقرار روسيا ضم موسكو إلى سيادتها** مناطق دونيتسك، ولوهانسك، وخيرسون، وزاباروجيا الأوكرانية، وأشارت **إلى أن الخطوة تمثل "انتهاكا خطيرًا" لقواعد القانون الدولي. ومثلت هذه المواقف التي تبنتها أنقرة دعماً لأوكرانيا ناهيك عن تماهيها مع الناتو.**

النهج البراجماتي التركيا تجياه الأزمة الأوكرانية، دفع القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة إلى عدم تصعيد حدة الخلاف مع أنقرة، والعودة إلى موازنة المصالح بالنظر إلى حاجة الولايات المتحدة إلى الدور التركي في إفشال التوجه العسكري الروسي في أوكرانيا ناهيك عن أن استمرار الاحتقان قد يدفع أنقرة إلى تبني خيارات لا تتوافق مع حسابات المصالح الأمريكية والناتو في المرحلة الحالية. ومن هنا، فقد مثلت الأزمة الأوكرانية فرصة لتوفير المزيد من الفرص لمعالجة القضايا الشائكة بين أنقرة وواشنطن، والأخذ بعين الاعتبار المصالح التركية، وتجلى ذلك في سعى الرئيس بايدن لإقناع الكونجرس بأهمية إتمام صفقة طائرات F16 مع تركيا. كما تراجعت حدة الانتقادات الأمريكية تجاه الأوضاع الحقوقية في تركيا.

في المقابل مهدت الأزمة الأوكرانية نحو ترطيب العلاقات العلاقات التركية الأوروبية، وإقناع الأوروبيين بأهمية التخلى عن الإجراءات العقابية ضد تركيا، خاصة مع غياب حسم الأزمة الأوكرانية، وإصرار موسكو على الاستمرار في عسكرة الأزمة، ومقاومة الضغوط الغربية. وشهدت الشهور الماضية تقارب لافت بين العواصم الأوروبية وأنقرة، حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلي نزع فتيل التوتر بين أنقرة وأثينا بالإضافة إلى اصطفاف الدول الأوروبية لدعم ومساندة أنقرة عشية أحداث الزلزال المدمر الذى ضرب مناطق جنوب تركيا في 6 فبراير الماضي.

7-**رفع حظر التسليح عن أنقرة:** فرضت تطورات الأزمة الأوكرانية على بعض الدول الأوروبية رفع القيود على تصدير الأسلحة وتكنولوجيا الدفاع إلى تركيا، والتي فرضتها في العام 2019 بسبب عمليتها العسكرية ضد المقاتلين الأكراد في شمال سوريا ونجحت تركيا في مركزية دورها في تطورات الأزمة الأوكرانية، وقدرتها على تحييد الضغوط الروسية على المصالح والأمن الأوروبي، في دفع العديد من الدول الأوروبية، منها السويد وبريطانيا لرفع الحظر عن تصدير السلاح إلى تركيا. كما تتجه دول أوروبية أخرى خلال المرحلة الحالية إلى إعادة تقييم سياسة حظر توريد السلاح لتركيا، خاصة أن الأخيرة تشترط للموافقة على انضمام السويد وفنلندا للناتو،رفع دول الناتو القيود على صادرات الدفاع إلى تركيا.

في الختام: يمكن القول أن سياسة تركيا تجاه الأزمة الأوكرانية مكنتها من تحقيق سلسلة من المصالح الاستراتيجية التي تمثل أولوية في عقيدة السياسة الخارجية التركية، كما هيأت الأزمة فرص أكبر لتعزيز حضور أنقرة على الساحة الدولية

المحور الثالث

إيران

د./ هدى رؤوف – عضو هيئة التدريس بجامعة نيوجيزة

منذ بدء الحرب على أوكرانيا، كانت هناك مخاوف من أن التطورات تلك، لا سيما المواجهة المتصاعدة بين روسيا والغرب، قد تؤثر سلباً في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني. وبتوالي الأحداث تبين أن انعكاسات الحرب فى أوكرانيا ألقت بظلالها على كل من الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وعلى ملف التفاوض بين إيران والغرب لإحياء الاتفاق النووي. وقد تجلت التداعيات فى أمرين، الأول هو موقف روسيا من مباحثات فيينا بين إيران والغرب، والثاني عقد قمة النقب بين إسرائيل وبعض الدول العربية والخليجية.

ويمكن تناول الانعكاسات التي ألقت بظلالها الأزمة الأوكرانية على النحو التالي:

موقف روسيا من مباحثات فيينا لإحياء الاتفاق النووي:

في ظل اقتراب الاتفاق على معظم القضايا الخلافية بين إيران والغرب، طالبت روسيا على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف بضمانات خطية من الولايات المتحدة بأن العقوبات المفروضة عليها بفعل الحرب فى أوكرانيا لن تمس نظام العلاقات التجارية - الاقتصادية والاستثمارية المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. رداً على ذلك، قالت الخارجية الأميركية إن العقوبات الجديدة المفروضة على روسيا ليست مرتبطة بالاتفاق النووي مع إيران، وليس المقصود منها التأثير في تنفيذه. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية إن العقوبات الجديدة المتعلقة بروسيا لا علاقة لها بخطة العمل الشاملة المشتركة ولا ينبغي أن يكون لها أي تأثير على تنفيذها المحتمل، كما حذرت فرنسا من أن الطلب الروسي قد يبدد الآمال في إحياء الاتفاق النووي.

يعد الموقف الروسي مفاجئاً لإيران، التي تدعمها روسيا في المباحثات الجارية، وعلى الرغم من علاقة "الأعدقاء" بين روسيا وإيران إلا أن روسيا تعد محوراً رئيسياً فى سياسة إيران القائمة على النظر شرقاً. لذا كان صادماً الموقف الروسي الذى قد يعرقل الخطوات الأخيرة لإحياء الاتفاق بعد مباحثات استمرت لنحو 11 شهراً. وتعاملت إيران بحذر حتى لا تخسر حليفها الروسي، لكنها اعتبرت أن روسيا تريد تأمين مصالحها في أماكن أخرى، وأن هذه الخطوة ليست بناءة لمحادثات فيينا.

ولا يزال موقف روسيا من خطة العمل الشاملة المشتركة غير واضح على الرغم من مزاعم بإحراز تقدم في نزاعها مع واشنطن، حيث قال وزير الخارجية الروسي في 15 مارس 2022 إنه تلقى تعهداً كتابياً من الولايات المتحدة بأن العقوبات المفروضة على موسكو بسبب حرب أوكرانيا لن تؤثر في التجارة مع إيران، لكن وزارة الخارجية الأميركية حذرت من أنها لن تسمح لروسيا باستخدام الاتفاق كمخرج للتهرب من

العقوبات المتعلقة بأوكرانيا، واكتفت بالقول إنها لن تعاقب مشاركة روسيا في مشاريع نووية في إيران بموجب الاتفاق النووي.

استضافة إسرائيل قمة النقب الإقليمية:

لا تخفى إسرائيل استيائها من جوهر الاتفاقية التي تتبلور في فيينا، ولطالما حاولت التأثير فيها. فالاتفاقية حال تم إحياؤها الآن تعد أسوأ من سابقتها لأنها "أقصر وأضعف" وتقيد النشاط النووي الإيراني لمدة عامين ونصف العام فقط، حيث أنه بعد هذه الفترة، يمكن لإيران تركيب أجهزة طرد مركزي متطورة من دون قيود. ونجحت إسرائيل فى تنظيم قمة إقليمية استضافت وزراء خارجية إسرائيل وواشنطن والإمارات ومصر والبحرين، وهو ما اعتبره البعض تدشيناً لتحالف إقليمي مناهض لإيران ولسياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية.

لقد عكست القمة توحد مصالح بعض الأطراف الإقليمية من خلال البحث عن آلية لمواجهة التحديات التي تواجه أمنهم القومي ومصالحهم. وجاءت القمة في توقيت تزامن مع قرب إحياء الاتفاق النووي وفى ظل الأزمة الأوكرانية وحاجة الولايات المتحدة لدعم حلفائها الإقليميين من دول الخليج لزيادة إنتاج النفط من أجل خفض الأسعار وتعويض نقص النفط والغاز الروسي. لكن جاءت القمة لترسل للولايات المتحدة رسائل بأن سياستها لم تلب احتياجاتهم الأمنية، ومن ثم وحدت القمة فرقاء الشرق الأوسط. لذا كان من المتوقع أن دول الخليج العربية التي تواجه هجمات إرهابية من الجماعات المدعومة من إيران، أن ترفض طلبات واشنطن لتعبئة أسواق النفط ما لم يتم تلبية احتياجاتها الأمنية. وفى هذا السياق قالت وزارة الخارجية الأميركية إنها على اتصال دائم بالحلفاء في الشرق الأوسط لتقديم تطمينات لهم.

تداعيات الحرب:

تتمحور أهم تداعيات الحرب على النفط الروسي والإيراني، حيث تعمل الدول الأوروبية منذ الأزمة الأوكرانية على مسارين الأول فرض عقوبات على روسيا، والثاني إيجاد بديل للغاز الروسي. ومن ثم فربما تعمل الدول الأوروبية على تسريع إتمام الاتفاق النووي مع إيران من أجل عزل روسيا وضمان مواصلة تدفق النفط والغاز، ومن ثم يجب رفع القيود المفروضة على مبيعات النفط الإيراني كجزء من الاتفاق النووي. لذا فإن التوصل إلى إحياء الاتفاق مع إيران وعودة النفط الإيراني إلى السوق، سيكونان إشارة لروسيا بأن الاعتماد العالمي على الطاقة الروسية يتضاءل. وهو ما يفسر مطالب روسيا فى الخطوات النهائية للاتفاق النووي.

في ظل تلك التطورات يبدو أن إيران تتأهب للعب دور فى سياسة الطاقة الأوروبية، ومن ثم زاد موقع إيران كمنتج للنفط من تعقيد السياسات المتعلقة بالدفع لإعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، فقد أدت العقوبات التي يقودها الغرب على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، ويتطلب قرار الدول الأوروبية فرض حظر نفطي محتمل على روسيا البحث عن مصادر بديلة وإيران هي أحد الخيارات.

الأزمة الأوكرانية وتداعياتها المتصلة بالنفط الروسي والبحث عن بدائل له وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية تؤكد أن إيران تريد بقوة إتمام إحياء الاتفاق النووي أكثر من ذي قبل، لأن أسعار النفط المتزايدة قد تساهم بشكل كبير في تعافي الاقتصاد الإيراني المتضرر من العقوبات.

ومن جهة أخرى فإن استمرار تصعيد العمليات العسكرية الروسية، يعرقل المصالح الإيرانية بسبب عدم إتمام المرحلة النهائية لإحياء الاتفاق.

يمكن لإيران أن تحصل على الكثير من المنافع وربما تضطر القوى الغربية إلى تسريع الاتفاق المشكوك للتركيز على روسيا وأزمة أوكرانيا وتوجيه مواردهم لاحتواء سلوك روسيا في أوروبا، وفي ظل هذه الظروف لا يستطيعون الضغط على إيران، إضافة إلى أن التعاون مع إيران قد يحد من إمكانيات روسيا في أسواق النفط والغاز ويضعف مواقعها الاقتصادية في أوروبا.

هذا، ولا يمكن إغفال أن إيران قد انفردت بكونها الدولة الوحيدة التي اختارت دعم روسيا دبلوماسيًا وعسكرياً خلال الحرب، عبر عدم إدانة تدخلها في أوكرانيا، وتزويد روسيا بالطائرات المسيرة المؤثرة في ساحة المعركة، وهو ما قلَّص كثيراً من هامش المناورة أمامها، ورسخ وضعيتها كطرف أصيل في محور روسيا / الصين، كما كان لهذا الموقف انعكاسات حاسمة على فرص إحياء الاتفاق النووي المُوقَّع عام 2015، بما في ذلك دفع إيران للمضي قدمًا في تعزيز برنامجها النووي.

وجديرٌ بالذكر أن إيران خرجت بدرسٍ مهم من الأزمة الأوكرانية، يتمثل فى أن الحرب تُفرَض على الدول التى تتخلَّى عن عنصر الردع لديها، وأنه لا يمكن الاعتماد على الدول الأجنبية لتوفير الردع المطلوب إذا ما تطلَّبت الأمور ذلك. ومن ثمَّ، يلعب ذلك دورًا في عدم تخلِّي طهران عن تطوير قدراتها النووية. كما يشجعها ذلك على تعزيز روابطها بروسيا، وإمدادها بالمزيد من المسيرات فى حربها مع الغرب، والتى من شأنها أن تعطى انطباعًا عمَّا يمكن لإيران فعله، رغم العقوبات. ولذا، يُلاحَظ أن الأوروبيين المعتدلين قد شغلتهم تلك المسألة بشدة، حتى أن موقفهم المعتدل تجاه إيران قد شابه التشديد.

المحور الرابع

إسرائيل

السفير/ حازم خيرت – عضو المجلس وسفير مصر السابق لدى إسرائيل

ألقاها نيابة عنه السفير/ عاطف سيد الأهل – عضو المجلس وسفير مصر لدى إسرائيل سابقًا

مقدمة: طبيعة العلاقات الإسرائيلية بكل من روسيا وأوكرانيا قبل الحرب:

سعى بوتين منذ استلامه للحكم في عام 2000 إلى إعادة روسيا كلاعب بارز في الشرق الأوسط، بالتنسيق مع جميع الأطراف في المنطقة، وقد جعل سياسته ترتكز على تعريفه الخاص للمصالح الروسية، انطلاقاً من وجهة نظر واقعية بحتة. وتضمنت هذه السياسة تحسين العلاقات مع إسرائيل إثر تدهورها في أواخر التسعينات في عهد وزير الخارجية ورئيس الوزراء آنذاك يفكيني بريماكوف، الذي كان بالتأكيد أكثر تأييداً للعرب.

وقد ساهمت عدة عوامل في اهتمام سياسة بوتين بإسرائيل، خصوصاً في سنوات حكمه الأولى، ومن بينها الصراع مع جمهورية الشيشان في شمال القوقاز، والتي اتخذت طبيعة إسلامية متطرفة بشكل متزايد نتيجةً لسياسات موسكو وانتهاكاتها الفاضحة لحقوق الإنسان، وكانت إسرائيل من بين الدول القليلة التي لم تنتقد بوتين على خلفية الإجراءات التي اتخذها في الشيشان. وقد شبّه بوتين صراع روسيا ضد الإرهاب بصراع إسرائيل ضده (حركة حماس)، كما كرر هذه المقارنة ذاتها في عدة اجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى.

وهناك محرّك آخر لسياسة بوتين تجاه إسرائيل، وهو اهتمامه بتطوير علاقات اقتصادية مع دول الشرق الأوسط، حيث سعى إلى إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل، مثل تجارة التكنولوجيا المتطورة (High Technology) في مجالات تتضمن تقنية النانو. وبصورة عامة، نمت التجارة بين روسيا وإسرائيل لتصل إلى مليار دولار سنوياً بحلول عام 2005 وازدادت بأكثر من ثلاثة أضعاف بحلول عام 2014، إلى ما يقرب من 3.5 مليار دولار. ويُعتبر هذا الرقم أعلى بقليل من ذلك الذي حققته التجارة بين روسيا ومصر في العام ذاته.

وبناءً على أرقام التجارة السنوية الصادرة مؤخراً عن وزارة الاقتصاد والصناعة، تبلغ الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى روسيا مليار دولار سنويًا، بينما تصل الواردات من روسيا إلى إسرائيل إلى 2.5 مليار دولار. وتتمثل معظم الواردات الروسية من الوقود والمعادن والأحجار الكريمة، وخاصة الماس. كما تتمثل الصادرات الرئيسية من إسرائيل إلى روسيا من المنتجات الزراعية (26٪) والآلات والمعدات الطبية والبصرية (41٪) والمواد الكيميائية. ويأتي نصف واردات إسرائيل من القمح من روسيا، كما تزود روسيا إسرائيل بجزء كبير من الفحم المستخدم لتشغيل محطات الكهرباء في إسرائيل، وبسعر منخفض نسبياً.

وقد دأبت إسرائيل على الإبقاء على العلاقات الجيدة مع روسيا للحفاظ على مصالحها مع بوتين، ومن بينها المصالح الاقتصادية السابق الإشارة إليها، واستقدام يهود روسيا، والإبقاء على مكاتب الوكالة اليهودية

بموسكو، وأيضا مواصلة تنسيق الهجمات الإسرائيلية على سوريا لإضعاف التواجد العسكري الإيراني، فقد سبق وأن صرح وزير الخارجية يائير لابيد، بأن "لإسرائيل حدودا مشتركة مع روسيا"، حيث تفاوضت إسرائيل على اتفاق تنسيق ضمني مع موسكو، يسمح لها بقصف مواقع عسكرية إيرانية في سوريا، ومواكبة نقل الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله في لبنان، وتشير بعض المصادر إلى أن هذا الاتفاق لايزال قائماً حتى اليوم على الرغم من بعض العوائق الطفيفة، مما سمح لإسرائيل بشن مئات الغارات الجوية في سوريا على مدار السنوات الخمس الماضية، ومؤخرًا، تم تدمير مئات الطائرات الإيرانية من دون طيار في سوريا.

بداية الحرب:

في البداية حاولت إسرائيل التخفيف من وصف الصراع بين الجانبين بتجنب تسميته بـ "الحرب"، فقد صرح وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد بأن النزاع بين روسيا وأوكرانيا لن يتحول إلى حرب في القريب العاجل، ورد عليه السفير الأوكراني بإسرائيل يفجيني كورنيشك بتصريح حاد قال فيه: "من العار أن السيد لبيد لم يلحظ حالة الحرب التي تمر بها بلدان وسط أوروبا مع روسيا منذ ثمانية أعوام على الأقل، كان يمكن لأوكرانيا أن تتفهم محاولات إسرائيل للوقوف على الحياد في الحرب الأوكرانية- الروسية، ولكن ليس من المقبول أن يتبنى وزير الخارجية الإسرائيلي الدعاية الروسية التي تقوم على إنكار العدوان الروسي على الأراضي الأوكرانية". وقد عبرت هذه التصريحات بوضوح عن الجزء الأول من المبدأ الذي وضعه المسئول الإسرائيلي المشار إليه، فقد كانت إسرائيل قبل أن تصل الأوضاع إلى حالة الغزو الصريح من جانب روسيا منحازة للأخيرة بوضوح مما تسبب في غضب أوكرانيا.

وقد تخوفت إسرائيل منذ بداية الصراع من تأثر التجارة مع كل من الشريكين التجاريين الهامين روسيا وأوكرانيا بشكل سلبي وبخاصة روسيا، وتحديداً في مجال التكنولوجيا المتطورة، وكذلك فيما يتعلق بالقمح والفحم والماس (حيث أن روسيا هي المنتج الرئيسي للماس الخام، وتسيطر على حوالي ثلث السوق العالمية، كما أن إسرائيل تشتهر بتجارة الماس).

وفي فبراير 2022، وعقب اندلاع الأزمة فقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي أن إسرائيل مستعدة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية المباشرة للصراع، حيث يتم متابعة هذه التداعيات من قبل فريق تم تشكيله لهذا الغرض من كبار المسؤولين بالوزارات المختلفة، وتتمثل إحدى المهام الرئيسية لهذا الفريق في تقييم مخزون إسرائيل الحالي من القمح والفحم والنفط وما إلى ذلك. ويتم ذلك للتأكد من أن الأزمة لن تؤدي إلى أي نقص حقيقي. وفي حين أن إسرائيل لديها إمدادات كافية من جميع هذه المنتجات، بما في ذلك الحبوب والأعلاف، والتي تعتبر روسيا وأوكرانيا موردیها الرئيسيين إلا أن إسرائيل تقوم أيضًا بإنشاء سلاسل إمداد بديلة، لتلافي الأضرار الاقتصادية التي قد تنتج عن ارتفاع تكلفة المواد الخام، والبنزين والفحم والطاقة، فضلا عن توافرها.

ومع تسارع الأحداث ووقوع الغزو الروسي، اضطرت إسرائيل لإدانته، حيث صرح وزير الخارجية في 24 فبراير، قائلاً: "الهجوم الروسي على أوكرانيا انتهاك خطير للنظام الدولي، وإسرائيل تدين الهجوم، وهي مستعدة لتقديم المساعدة الإنسانية لمواطني أوكرانيا". ودعا إلى "العودة إلى طاولة المفاوضات، بوساطة القوى الدولية لتسوية الخلافات سلمياً".

طبيعة تأثير الحرب على العلاقات الإسرائيلية الأوكرانية:

تُعد أوكرانيا حليفًا لإسرائيل وداعمًا لها، وقد اعترفت عام 2020 بالقدس عاصمة لإسرائيل، وفتحت مكتباً للسّفارة فيها. كما سبق وتمكنت إسرائيل من جلب مئات الآلاف من المهاجرين اليهود من أوكرانيا، كما أن عدد الإسرائيليين في أوكرانيا يصل إلى 15 ألف.

وعلى الرغم من أن إسرائيل من المفترض أن تكون الحليف الأبرز للرئيس الأوكراني زيلينسكي؛ فإن التوتر تصاعد بين الجانبين لأسباب يعزوها المحللون إلى صراع المصالح بين تل أبيب من جهة، وكل من طرفي الحرب موسكو وكييف من جهة أخرى.

ورغم التحذيرات التي كانت تصدرها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية منذ شهر يناير الماضي بقرب حدوث غزو روسي لأوكرانيا، ودعوة مواطنيها في أوكرانيا لمغادرتها بأسرع وقت، ظلت إسرائيل محافظة على منع توتر علاقتها بروسيا، فلم تتبع الولايات والمتحدة والدول الأوروبية في دعوة مواطنيها لمغادرة أوكرانيا، خاصة وأن روسيا كانت تنظر إلى مثل هذه الدعوات على أنها تحريض عليها في وقت كانت مستعدة فيه للتفاوض مع الغرب لحل الأزمة سلمياً وعبر الدبلوماسية. وبعد أسبوعين فقط من صدور الدعوات الغربية للمواطنين بمغادرة أوكرانيا، أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تحذيراً لرعاياها من السفر لأوكرانيا، وطالبت المقيمين فيها بتوخي الحذر وعدم الاقتراب من النقاط الساخنة، أي تلك التي يتوقع أن تشهد معارك بين الجيشين الروسي والأوكراني. وفي اليوم التالي -وربما بعد ضغوط أمريكية- طالبت إسرائيل رعاياها صراحة بمغادرة أوكرانيا على الفور.

وقد تم استقدام 14 ألفا و450 من أوكرانيا، علما أنه منذ يوليو الماضي، كان هناك تباطؤ في عدد المهاجرين من أوكرانيا، عزته صحيفة "يسرائيل هيوم" إلى ما وصفته بـ"نجاحات كييف في الحرب"، و"التوتر الخفي بين إسرائيل وأوكرانيا، ورفض تل أبيب طلب كييف بتزويدها بالأسلحة المتقدمة والدفاعات الجوية."

وتعتبر التجارة الإسرائيلية مع أوكرانيا أقل بكثير من التجارة مع روسيا، حيث تصل مع أوكرانيا إلى أقل من 800 مليون دولار في السنة، ويتمثل حوالي 80٪ من هذا المبلغ واردات، مثل القمح والمنتجات الزراعية الأخرى، حيث يأتي 30٪ من واردات القمح لإسرائيل من أوكرانيا، إلا أن الأخيرة كانت تعتبر حليفة سياسية لإسرائيل قبل الحرب، نظراً لتحيزها الواضح للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة حليفة الدولتين (أوكرانيا وإسرائيل).

وفي ظل هذه التعقيدات والملفات المتشابكة، كثيرا ما اشتبكت تل أبيب مع كييف، في قضايا بقيت تفاصيلها مجهولة ومحاورها مبهمة، لكن دون أن يصل الأمر بين البلدين إلى حد الصدام الدبلوماسي، إذ تلوح بالأفق بوادر أزمة سياسية بين إسرائيل وأوكرانيا، وذلك عقب تصويت البلدين تجاه مشروعي قرارين بالأمم المتحدة بطريقة اعتبرت كل من كييف وتل أبيب أنها لا تصب بمصلحتهما.

وفي حالة عكست تصاعد وتيرة الصدام الدبلوماسي بين البلدين، صوتت أوكرانيا مع 98 دولة لصالح طلب السلطة الفلسطينية وجهة نظر قانونية من محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية، وانتهاك إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال.

وعقب استدعاء السفير الأوكراني لدى تل أبيب لجلسة استماع في نوفمبر الماضي، لم يتأخر الرد العملي الإسرائيلي على المستوى الدولي، حيث امتنعت تل أبيب عن التصويت بالأمم المتحدة لصالح مشروع قرار يدعو روسيا إلى دفع تعويضات لأوكرانيا، على خلفية الحرب التي تشنها موسكو على كييف منذ فبراير الماضي.

وفي قراءة لتصاعد التوتر بين أوكرانيا وإسرائيل بأروقة الأمم المتحدة، يجمع محللون وتقديرات مواقف مراكز الأبحاث الإسرائيلية بأن رد تل أبيب الدبلوماسي، يأتي "بغية عدم إغضاب روسيا والإبقاء على علاقة وطيدة مع الكرملين، وأيضا شكلا من أشكال الانتقام من كييف، بغية الضغط عليها وثنيها عن دعم أي قرار في الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية."

كما رفضت إسرائيل مد كييف بمعدات عسكرية حتى وإن كانت "دفاعية"، بل لم تكن إسرائيل مستعدة لتزويد كييف بنظام الدفاع الجوي المسمى بـ"القبة الحديدية"، الذي تستخدمه ضد الصواريخ التي تستهدفها من قطاع غزة أو جنوب لبنان، ولم تقترح على الأوكرانيين أكثر من إرسال ملابس أو مستشفى ميداني. وأخيرًا، رفضت إسرائيل في بداية الحرب دخول اللاجئين الأوكرانيين إلى أراضيها.

ولكن عقب بداية الحرب قدمت إسرائيل مساعدة إنسانية ملموسة للشعب الأوكراني: إنشاء مستشفى ميداني في غرب أوكرانيا ؛ شحن 100 طن من مواد الإغاثة، بما في ذلك الإمدادات الطبية ومعدات تنقية المياه والخيام والبطانيات ؛ الترحيب بحوالي 15000 لاجئ من الصراع؛ إرسال 25000 علبة تموينية؛ وقبول جرحى الحرب الأوكرانيين في المستشفيات الإسرائيلية لتلقي العلاج الطبي المتخصص، بالإضافة إلى دعمها بالعديد من المولدات الكهربائية لمساعدتها على مواجهة الضربات الروسية التي استهدفت شبكات الطاقة، فضلا عن تزويد أوكرانيا بمعدات واقية مثل الخوذات والدروع الواقية للبدن والأقنعة الواقية من الغازات وبدلات الحماية من الألغام، وقد أشارت عدد من التقارير لم يتم تأكيدها رسمياً إلى أن إسرائيل تزود أوكرانيا بمعلومات استخبارية حول الطائرات الإيرانية بدون طيار التي تستخدمها القوات الروسية وبتكنولوجيا دفاعية مضادة.

وتعتبر إحدى القضايا الخلافية هي رفض إسرائيل تزويد كييف بنظام القبة الحديدية للدفاع الصاروخي، وينبع تردد إسرائيل من اعتباريين أمنيين أساسيين: أولاً، مع وجود إيران وحزب الله وحماس على حدود إسرائيل، فإن المخزون الحالي من البطاريات والصواريخ الاعتراضية مطلوب في الداخل لمواجهة التهديدات القائمة؛ ثانيًا، هناك مخاوف من أنه وفي حال توفير القبة الحديدية لأوكرانيا، يُمكن لروسيا حال تقدمها في الحرب أن تخترق التقنيات المصنفة المتطورة للنظام. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الآن، لم تتم مشاركة القبة الحديدية إلا مع دولة واحدة فقط، وهي الولايات المتحدة، وهي شريك إسرائيل في تطوير النظام.

وتضع دول أخرى أيضًا قيودًا على المعدات الموردة إلى أوكرانيا. على الرغم من أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي قد قدموا دعمًا عسكريًا سخيًا لكييف، إلا أنهم لم يقدموا أسلحة محددة على أحدث طراز - دبابات وطائرات مقاتلة متوافقة مع معايير الناتو، وأنظمة دفاع صاروخي متطورة. وبالمثل، تشعر دول الناتو بقلق متزايد بشأن استنفاذ مخزوناتها الدفاعية.

ولكن على صعيد آخر، فيرى محللونا إسرائيليون أنه يجب على إسرائيل أيضًا أن تكون على دراية بالمواقف السائدة بين اليهود الأمريكيين، الذين يدعمون أوكرانيا بقوة، كما بدأ العديد من حلفاء إسرائيل في

توجيه الانتقادات على رد الفعل الإسرائيل "الفاتر" على سلوك روسيا، حيث يترتب على ذلك تحمل مسئولية أخلاقية كبيرة.

وإلى جانب المساعي للحفاظ على الجاليات اليهودية في روسيا وأوكرانيا وإبعادهما عن تداعيات الحرب، تجد إسرائيل نفسها، "في صراع مع المصالح التي تجمعها مع أوكرانيا التي توجد بها أكبر جالية يهودية في أوروبا وتقدر بحوالي 600 ألف يهودي غالبيتهم يحملون الجنسية الإسرائيلية أيضا". كما يقول نمرود جورن مدير المعهد الإسرائيلي "ميتفيم" المتخصص في السياسات الخارجية لإسرائيل والشرق الأوسط.

وأوضح جورن أن "الدبلوماسية الإسرائيلية سعت إلى خلق توازنات تحافظ على المصالح مع روسيا، وكذلك المصالح مع أوكرانيا والغرب، مشيرا إلى أن تصاعد التوتر الدبلوماسي بين تل أبيب وكييف يعكس كواليس تصادم المصالح بدون أن ينذر ذلك بتفاقم أزمة حقيقية.

وأعلنت الحكومة الإسرائيلية الجديدة أنها ستحد من الحديث بعلانية عن الأزمة الأوكرانية، بينما أكد السفير الإسرائيلي لدى أوكرانيا في ديسمبر الماضي، أن علاقات إسرائيل مع روسيا تخلق قيودا أمام تل أبيب فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية.

وعليه، فإن حكومة نتنياهو، وبحسب مركز أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، ستعتمد سياسة جديدة تقضي بالحفاظ على علاقات جيدة ووطيدة مع روسيا بسبب مصالحها الاستراتيجية لتقويض النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، والحد من التمركز العسكري لطهران في سوريا، وضمان حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي بالأراضي السورية.

وفي يناير 2023، فقد أعرب السفير الأوكراني لدى إسرائيل عن أمله بأن "تستمر العلاقات بين أوكرانيا والحكومة الإسرائيلية الجديدة في التحسن"، داعيا تل أبيب لتزويد كييف بالسلاح، وقال "نتوقع دعما أكبر من إسرائيل، لقد طالبنا خلال عشرة أشهر من الحرب بتزويدنا بمعدات دفاعية"، "آمل أن تصبح إسرائيل حليفتنا بطريقة واضحة، لأن عدواً مشتركاً مثل إيران يمكن أن يقربنا فقط، لذلك آمل في تعاون أقوى بين حكومتينا"، "نحن بحاجة إلى وسائل هجومية لشن الحرب التي سنفوز بها مهما كانت"، وحث إسرائيل على الوقوف "في الجانب الصحيح من التاريخ".

<u>الوساطة الإسرائيلية وإعادة تنظيم القوى السياسية ذات الثقل في المنطقة:</u>

بالإضافة للمصالح المشتركة بين البلدان الثلاثة، فإن إسرائيل تسعى من خلال التعامل بحذر مع أطراف الصراع الروسي- الأوكراني، إلى أن تتمكن من القيام بدور الوسيط في تسوية الصراع، بحكم علاقاتها القوية بالدولتين؛ لتسليط الأضواء على تسوية هذا الصراع.

الجدير بالذكر أن صوت إسرائيل لا ينسجم مع باقي الأصوات "الغربية" حول الأزمة الأوكرانية، حيث يرفض قادتها مواجهة بوتين الذي تربطهم معه مصالح استراتيجية واقتصادية بصورة مباشرة، حتى لو كلفهم ذلك إغضاب الحليف الأميركي.

وقد حاولت إسرائيل لعب دور الوساطة بين الطرفين دون أي تحيز لطرف دون آخر ظاهرياً، وذلك بالطبع لحماية مصالحها في المنطقة، حيث جاءت زيارة بينيت إلى العاصمة الروسية موسكو يوم 5 مارس

2022 ولقاءه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أجل بحث مستجدات الأزمة في أوكرانيا – حيث يعتبر من الشخصيات الدولية النادرة التي استقبلها فلاديمير بوتين في تلك الفترة-، والشروع في مهمة الوساطة أو "ناقل للرسائل"، والتي أعقبها اتصال من بينيت إلى رئيس أوكرانيا زيلينسكي؛ وذلك قبل توجهه إلى ألمانيا. لتجسد تلك الجولات الخارجية دوائر الحركة الإسرائيلية من أجل لعب دور الوسيط، والانخراط في مساعي تسوية الصراع، بما يحقق المصالح الإسرائيلية أو تقليل الخسائر المتوقعة (على قدر المستطاع)، ومحاولة تحويل التحديات إلى فرص، خاصة وأن المصالح الإسرائيلية كانت في قائمة الملفات محل التباحث؛ حيث قالت مراسلة قناة "كان" الإسرائيلية إنّ "اللقاء لم يبحث فقط جهود وقف إطلاق النار في أوكرانيا، إنما أيضًا مواضيع إضافية تقلق إسرائيل جدًا، من بينها وضع الجاليات اليهودية الموجودة في أوكرانيا وروسيا". وتابعت: "وأيضًا تم بحث موضوع يقلق رئيس الحكومة جدًا، ألا وهو التقدم في المحادثات النووية في فيينا والمعارضة الإسرائيلية للاتفاق النووي مع إيران"، وأشارت إلى تنويه الإعلام الإسرائيلي على أنّ "بينيت وبوتين تحدثا عن الواقع الأمني في سوريا".

وتأتي تحركات إسرائيل والرغبة في القيام بالوساطة في الصراع، مقرونًا بدعم وقبول أوروبي وأمريكي؛ حيث ترى واشنطن والدول الأوروبية بأن إسرائيل تعد مؤهلة للقيام بدور الوساطة، فمن ناحية تتمتَّع بعلاقات قوية مع جميع أطراف الصراع؛ الولايات المتحدة، وحلف الناتو، وأوكرانيا من جهة، وروسيا من جهة أخرى.

وقد أثبتت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي صحة التقديرات الإسرائيلية بأن موسكو لن تقدم على محاسبة إسرائيل بسبب تصريحاتها التي أدانت الغزو الروسي لأوكرانيا، على النحو الذي يضر بشبكة مصالحهما المشتركة، خاصة في ظل انشغال روسيا في الحرب، وعدم الرغبة في اتساع دائرة أعداءها.

كما أن تصريحات موسكو والتي أعادت فيها التأكيد على عدم اعترافها بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الأراضي السورية، تعد مجرد أوراق ضاغطة على إسرائيل، حتى لا تنساق "كلية" لصالح الدول الغربية وواشنطن، وهذا ما سبق وأكدته موسكو إزاء مستقبل تنسيقها الأمني مع إسرائيل حول سوريا، حينما أعلنت السفارة الروسية في تل أبيب، في 26 فبراير، أن روسيا تتوقع استمرار تنسيقها العسكري مع إسرائيل بشأن سوريا، وذلك بعد أن أبدت موسكو استياءها من التصريحات الإسرائيلية بشأن الأزمة الأوكرانية. وأثبتته عمليًا إسرائيل من خلال قصفها للجنوب السوري في 7 مارس 2022؛ وذلك بعد زيارة بينيت لروسيا، لتؤكد أن التفاهمات والتنسيق الخاص بسوريا، والتي سبق وأكد بينيت على ضرورة الحفاظ عليها - خلال زيارته الأولى لموسكو في 22 أكتوبر 2021 بعد توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية - مازالت قائمة، ولم تتأثر بالحرب الأوكرانية.

ويرى البعض أن زيارات قادة "إسرائيل" المكثفة لموسكو في السنوات الأخيرة لم تكن تعبيراً عن تقارب، وإنما محاولات دؤوبة لمنع التدهور أو تخفيف حدته، فليس من مصلحة "إسرائيل" أن تخسر دولة عظمى مثل روسيا لها نفوذها الدولي وقوتها العسكرية والاقتصادية، ولا أن تتجاهل المسار الروسي المتوجّه نحو التصادم مع الحليف الأميركي القريب إلى درجة التلاحم.

إلا أن إسرائيل قد اضطرت للتصويت على القرار الذي اعتمدته 141 دولة خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، لإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا ومطالبة موسكو بسحب قواتها، لكنها رفضت تبني

العقوبات الاقتصادية ضد موسكو وعدد من قادتها، حيث كان من الصعب على إسرائيل أن تتفادى إدانة روسيا في وقت تحركت فيه الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الكبرى لفرض عقوبات مشددة على موسكو، وربما تكون واشنطن قد طلبت من إسرائيل اتخاذ هذا الموقف صراحة.

وقد حرصت الحكومة الإسرائيلية على التحرك سياسيًا من أجل احتواء الغضب الروسي جراء موقف إسرائيل الذي دعم وحدة أوكرانيا وسيادتها الكاملة على أراضيها.

ويتمثل هذا التحدي الذي تواجهه إسرائيل في مدى قبول واشنطن بعدم التزامها بالانخراط في فرض عقوبات على روسيا أسوة بالولايات المتحدة وحلفائها بشكل كامل، والاكتفاء بالإدانة الدبلوماسية للغزو الروسي، خاصة وأن مشاركة إسرائيل بشكل فعال في فرض العقوبات على روسيا، سيضعها في مواجهة مباشرة معها، بما ينعكس على قدرتها على القيام بدور الوسيط "الناقل للرسائل" بين أطراف الصراع.

إن سياسة إسرائيل دقيقة، ولكن لا يمكن تصنيفها على أنها محايدة، وتسعى هذه الاستراتيجية إلى حماية مصالح الأمن القومي لإسرائيل، لكنها تخدم أيضًا الصالح العالمي وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية والتي ترى أن الوقوف أمام المارد الروسي ودعم أوكرانيا عسكرياً لن يؤدي لإنهاء الحرب.

وهناك تخوف إسرائيلي من التصادم مع روسيا، حتى لا يتكرر ما حدث بالماضي، ووفقاً للرواية الإسرائيلية ففي 30 يوليو 1970، وأثناء حرب الاستنزاف بين إسرائيل ومصر، انخرطت طائرات IAF Phantomو Mirage في قتال عنيف مع مقاتلات MiG بقيادة طيارين سوفيت. وبنهاية المعركة الجوية، أسقطت خمس طائرات روسية دون خسائر إسرائيلية. وقد احتفلت إسرائيل بنجاحات طياريها لكنها كانت قلقة من التصعيد إلى صراع واسع النطاق مع الاتحاد السوفيتي. وتكررت هذه المخاوف لعقود، ففي حرب سيناء (1956) ، حرب الأيام الستة (1967) ، حرب يوم الغفران (1973) ، كان على القيادة الإسرائيلية أن تفكر بجدية في احتمال وقوع هجوم روسي على الدولة اليهودية بالنيابة عن العرب.

كما جاءت توصيات من جانب قيادة الجيش الاسرائيلي مؤخراً بتوخي الحذر في التعامل مع أطراف الصراع وعدم تبنى مواقف تصعيدية ضد روسيا من أجل مواصلة التنسيق المتعلق بالتهديدات الإيرانية في سوريا، وفقًا "لآلية منع التصادم"، خاصة مع الرسائل التصعيدية التي بعثتها روسيا لإسرائيل من خلال النشاط المتزايد للطيران الروسي والسوري المشترك على حدود الجولان دون إخطار تل أبيب بذلك، بالإضافة إلى التصريحات الروسية الغاضبة التي أعادت التأكيد على أن هضبة الجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية، والتحذير من مخاطر تنامي الاستيطان في الهضبة، الأمر الذي يتعارض مع أحكام اتفاقيّة جنيف لعام 1949.

كما بدا واضحاً من خلال حجم الهجمات الجوية الإسرائيلية على مواقع تابعة للحرس الثوري الإيراني في سوريا والتي بلغت 27 هجوماً خلال عام 2021، أن روسيا كانت تغمض عينها عن الهجمات الإسرائيلية ولا تحاول اعتراضها، بل كانت وما تزال هناك شكوك في أن روسيا تتلقى من إسرائيل تحذيراً مسبقاً بأنها ستهاجم مواقع محددة على الأراضي السورية بسبب وجود تحركات للحرس الثوري الإيراني ولحزب الله فيها. ولأن إسرائيل تريد الحفاظ على التفاهمات التي تجمعها مع روسيا في سوريا، فهي تخشى من أن تؤدي إدانتها الصريحة للغزو الروسي لأوكرانيا، إلى تحرك روسيا نحو تقييد الأعمال العسكرية الإسرائيلية المستمرة ضد إيران وحزب الله في سوريا.

هذا هو أساس الاتفاق الذي تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى الحفاظ عليه من خلال رفض تبني العقوبات الدولية ضد موسكو. ويقول جيورا إيلاند، وهو لواء ومدير سابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي إنه "إذا قرر الروس قطع خط الهاتف الأحمر، فيجب أن نفكر في إمكانية مواصلة ضرباتنا في سورية من عدمها". وقد تكون للخلاف مع موسكو عواقب وخيمة إذا قررت روسيا الرد على ذلك، على سبيل المثال، بالتشويش على إشارات الملاحة المخصصة للنقل العسكري، بل والأسوأ من ذلك، على تلك الإشارات الخاصة بالنقل المدني. كما تخشى الدوائر الأمنية الإسرائيلية أن تؤدي استحالة استمرار إسرائيل في غاراتها الجوية على إيران في سوريا إلى تحقيق "انتصار لحزب الله" اللبناني، الذي ستصل إمداداته من الأسلحة الإيرانية في تلك الحالة إلى مستوى لم تشهده حتى الآن. باختصار، لا يمكن لإسرائيل أن تخاطر بإغضاب الدب الروسي أكثر من اللازم.

الداخل الإسرائيلي:

تجدر الإشارة إلى وجود 1.5 مليون مواطن إسرائيلي من أصول روسية و300 ألف من أصول أوكرانية، ولذلك فإن الوجود والتأييد الكبير لطرفي الصراع داخل إسرائيل يحتم على الأخيرة التزام الحياد تجاه الصراع؛ حفاظًا على التماسك المجتمعي "الهش". وهذا ما تعكسه استطلاعات الرأي بشأن الحرب الأوكرانية والتي تشير إلى تعقيدات الداخل الإسرائيلي واصطفافه ما بين روسيا وأوكرانيا.

وقد أشار استطلاع الرأي الذي أجرته صحيفة "مكور ريشون" اليمينية في مارس 2022، إلى أن 76% من المواطنين اليهود يؤيدون الغرب مقابل 10% فقط يؤيدون روسيا، وهناك 14% في حيرة بين الطرفين. كما أظهر أن أحزاب اليمين تؤيد روسيا أكثر. ففي صفوف اليمين، تنخفض نسبة تأييد حكومة أوكرانيا إلى 70%، فيما ترتفع في صفوف اليسار والوسط الليبرالي إلى 86%. وفي صفوف المواطنين العرب بإسرائيل (فلسطينيي 48)، فإن نسبة تأييد أوكرانيا تصل إلى 41%، فيما تعد نسبة تأييد روسيا 35%.

تهديدات روسية إسرائيلية على فترات متباعدة تعكس تغير العلاقات بتغير المواقف وتوجه القيادة السياسية في إسرائيل – مايو ويوليو وأكتوبر 2022:

حدث القليل من المناوشات العسكرية المحدودة على الحدود السورية، حيث قالت إسرائيل إن طائراتها العسكرية تعرضت لنيران روسية مضادة للطائرات فوق سوريا في مايو الماضي، كما دعا وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في أوائل شهر يوليو الماضي إسرائيل إلى الكف عن الغارات الجوية التي تشنها منذ سنوات على أهداف إيرانية داخل الأراضي السورية، وذلك بعدما قصفت المقاتلات الإسرائيلية موقعا عسكريا إيرانيا بالقرب من القاعدة البحرية الروسية في ساحل طرطوس شمالي غربي سوريا.

وفي أكتوبر الماضي، تجددت التهديدات الإسرائيلية لروسيا على لسان وزير الشتات الإسرائيلي حيث قال "حان الوقت لنقدم لأوكرانيا مساعدات عسكرية مثلما تفعل الولايات المتحدة ودول الناتو". وقد اعتبر ذلك تطوراً جديداً بعد الموقف شبه المحايد الذي كانت تبديه حتى لا تخسر علاقاتها مع روسيا.

ورداً على ذلك أتت ردوداً أخرى بتهديدات من روسيا تجاه مصالح إسرائيل، حيث صرح مسئولون بأن روسيا ستعيد النظر في علاقتها بإسرائيل، الأمر الذي قد يتضمن وقف التعاون في المجال الجوي السوري، وأن تنسحب روسيا من العقوبات الأممية ضد إيران، وإعادة التحالف مع إيران.

وأحيانا ما تعتمد إسرائيل على تسريب بعض التصريحات للإعلام أو المراكز البحثية، ولكن نادراً ما تلجأ لتصريحات رسمية مباشرة، فالموقف أُعتبر تغييراً في السياسة الخارجية حيث جاء التصريح على لسان وزير إسرائيلي.

وقد حرص المحللون الإسرائيليون على توضيح أن إسرائيل لديها العديد من الحلفاء الإقليمين الأقوياء، وليس من السهل تهديدها، وذلك كرد فعل على التهديدات المحتملة.

وفي وقت سابق ردّت المتحدثة بلسان وزارة الخارجية الروسية بقولها: إن مقاربة "إسرائيل" لروسيا في الأشهر الأخيرة "غير مجدية، وإن القيادة في إسرائيل سمحت لنفسها بإطلاق تصريحات مناوئة لروسيا."

كما سبق ورد لبيد على تصريح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الذي أكّد فيه أن "الأصول اليهودية للرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي لا تضمن عدم وجود النازية في بلده"، بقوله إنه "تصريح مشين ولا يغتفر"، وقال "إن اتهامات اليهود أنفسهم بمعاداة السامية هي "أدنى مستوى من العنصرية"، مطالباً روسيا بالاعتذار، لترد وزارة الخارجية الروسية في المقابل على طلب يائير لابيد "الاعتذار "، بأن تصريحاته "مناقضة للتاريخ"، وتفسّر إلى حد كبير مسار سلطات البلاد في دعم نظام النازيين الجدد في كييف."

أبرز محددات العلاقات الروسية الإسرائيلية:

بالإضافة إلى ما سبق توضيحه من العلاقات التجارية والاقتصادية القوية، وكذلك التنسيق العسكري على الصعيد السوري، فهناك العديد من المحددات الأخرى للعلاقات ومن بينها:

- أن هناك العديد من الشركات الإسرائيلية العاملة والاستثمارات اليهودية في روسيا والتي قد تتأثر بشكل كبير، لأن العلاقات التجارية مع روسيا واسعة النطاق وتشمل العديد من المجالات المختلفة، وبخاصة الشركات الإسرائيلية المتخصصة في التكنولوجيا المتطورة، والتي حظيت باهتمام روسي مفرط خلال السنوات القليلة الماضية، وقد انعكس ذلك على زيادة الاستثمارات المباشرة وإنشاء شركات فرعية في موسكو والمدن الروسية الأخرى.
- ضمان سلامة ورفاهية المجتمع اليهودي في روسيا - والذي يُقدر بـ 100 ألف نسمة على الأقل- وقدرة أفراده على الهجرة إلى "إسرائيل" إذا رغبوا في ذلك، دون المساس بحقوقهم أو ثرواتهم وإمكانياتهم الاقتصادية.

- الاستفادة من الأثرياء المهاجرين من روسيا، سواءً من الأصول اليهودية، أو العائلات الروسية الثرية، حيث تشير بعض التقارير إلى هروبهم إلى إسرائيل بشكل مؤقت أو دائم وفقاً لما ستسفر عن نتائج الحرب، وتشير بعض المصادر إلى إن الأمريكيين طلبوا بالفعل من إسرائيل عدم السماح للبنوك والأفراد الروس الخاضعين للعقوبات بالهروب إليهم عبر البنوك الإسرائيلية والنظام المالي المحلي، إلا أنه لا توجد دلائل واضحة على استجابة إسرائيل لتلك الرغبة.

- ثمة أسباب أخرى، وإن كانت أقل أهمية، تدفع إسرائيل نحو الامتناع عن زيادة التوتر مع روسيا، فلا تزال إسرائيل تسعى لاستئناف مبيعاتها من التقنيات التكنولوجية المتطورة لروسيا والتي توقفت منذ عام 2015.

استمرار الحرب وتأثيرها على إسرائيل:

يُعتبر توقف العمل في الفروع الأوكرانية للشركات الإسرائيلية بشكل كامل أحد أهم تأثيرات الحرب على إسرائيل، حيث أثرت بشكل مباشر على حوالي 20 ألف موظف -معظمهم من المبرمجين- بسبب الهجمات الروسية على المدن الأوكرانية، على الرغم من أن الشركات بذلت قصارى جهدها لمساعدة موظفيها. وفي بعض الحالات، قاموا بدفع رواتبهم لمساعدتهم خلال هذه الفترة، ورغم ذلك فقد تعرضت الإنتاجية في أوكرانيا لضربة مدمرة، وبالتبعية تأثرت الاستثمارات الإسرائيلية.

ولكن اللافت للنظر أن الحكومة الإسرائيلية قد وظفت الحرب الروسية الأوكرانية لاستقدام المهاجرين إليها بصورة أكبر، حيث استقدمت الوكالة اليهودية خلال حرب روسيا وأوكرانيا 61 ألف مهاجر، مقارنة بنحو 25 ألفا من المهاجرين الذين تم استقدامهم عام 2021، وذلك وفق معطيات نشرتها "الجمعية الوطنية لتشجيع الهجرة" (أوفك يسرائيلي). وأظهرت المعطيات أن عدد المهاجرين عام 2022 زاد أكثر عن الضعف مقارنة بالعام الماضي، علما بأن الزيادة بدت واضحة من أوكرانيا وروسيا التي ارتفعت بنسبة 316%. ويُستدل من البيانات أنه خلال عام 2022، هاجر أكثر من 32 ألفا و494 شخصاً إلى إسرائيل من روسيا.

التأثير المستقبلي:

من المحتمل أن تستمر الحرب في أوكرانيا لسنوات دون أن يتمكن أي من الجانبين من فرض إرادته على الآخر. ومن وجهة النظر الإسرائيلية، يقول عيران ليرمان، نائب رئيس معهد "القدس للإستراتيجية والأمن" إنه من الواضح أن الحرب في أوكرانيا لن تنتهي قريبا، موضحا أنه بالنسبة لتل أبيب، فإن التغييرات التي تحدث على المستويين الدولي والإقليمي بسبب الحرب لها آثار بعيدة المدى على بعض العناصر الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي.

كما أوضح ليرمان أن تل أبيب تجد نفسها أمام العديد من القضايا والملفات والمحاور التي تعكس مصالحها مع موسكو وكييف، وأيضا مصالحها الإقليمية والعالمية، وهو ما يتقاطع مع المفارقة الروسية، والاستقطاب بين الصين وروسيا من جهة وأميركا والغرب من جهة أخرى، وتكشف حقيقة التهديد العسكري والأمني للغرب.

ويُعتقد أن كافة هذه المحاور لها تداعيات ونتائج مباشرة -وبعضها طويل الأمد- على إسرائيل ومكانتها العالمية والإقليمية، حيث عززت الأزمة عناصر معادلة الأمن القومي لإسرائيل في جميع الجوانب تقريباً، وعززت مكانتها على الساحة الدولية، حتى وإن بدا بعض التوتر بالعلاقات بين إسرائيل وأوكرانيا وتباين المواقف بين موسكو وتل أبيب.

ووفقاً لما سبق، يتمنى الإسرائيليون أن تنتهي الأزمة الروسية الأوكرانية في أسرع وقت ممكن، كي لا تُجبرهم الولايات المتحدة الأميركية على إعطاء موقف ضد روسيا، أو أن يُطلب من "إسرائيل" أداء دور في العقوبات الاقتصادية ضدها، الأمر الذي ينتج منه بالتأكيد غضب روسيا الموجودة فعلياً عند حدودها الشمالية.

لكن، إن انتهت الأزمة بسرعة، كما تتمنى "إسرائيل"، فهي قد فجَّرت قضية في غاية الخطورة بالنسبة إلى وجود "إسرائيل" ككيان قائم، متمثّلة بانتزاع الثقة الإسرائيلية باعتمادها على قدرة الولايات المتحدة

الأميركية وجديتها في حماية أمن "إسرائيل" القومي. فمن جهة، تدرك "إسرائيل" أن من أهم النتائج المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية أنها ستمهد لنظام دولي جديد، يُنهي الهيمنة الأميركية كقطب وحيد في الخريطة الدولية، وبروز أقطاب جديدة، في مقدمتها الصين، بالإضافة إلى أن الأزمة قد كشفت ضعف المجتمع الدولي في مواجهة مثل تلك التحديات، وعدم وجود ضمانات دولي. وبالتالي، ستسعى "إسرائيل" إلى الاعتماد على تقوية دولتها، وإعادة تشكيل تحالفاتها من جديد في ضوء تلك التغيرات الطارئ.

ومن جهة أخرى، كشفت الأزمة محدودية قدرة الولايات المتحدة الأميركية على الإيفاء بالتزاماتها بشأن حماية أمن حلفائها (أوكرانيا). فالسلوك الأميركي، منذ انسحابه من أفغانستان، وصولاً إلى ردة الفعل الأميركية على دخول الجيش الروسي لأوكرانيا، على الرغم من كل تهديدات الرئيس الأميركي بايدن، إلاّ أن عدم إرسال الجنود الأميركيين للقتال في أوكرانيا، والاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية، قد ترك اوكرانيا تواجه مصيرها وحدها، وبقوتها الذاتية، وهو ما سبق أن أشعل الضوء الأحمر في المجتمع الإسرائيلي.

لذلك، بدأت تتعالى الأصوات داخل المؤسسة العسكرية ومؤسسات صنع القرار الإسرائيلي التي تدعو إلى العودة إلى العقيدة العسكرية الإسرائيلية الهادفة لحماية أمن "إسرائيل" بأيادٍ إسرائيلية من دون طلب للمساعدة الخارجية (الاعتماد على الذات)، الأمر الذي قد يؤثر على ارتباط أمن "إسرائيل" القومي بالخارج، سواء من خلال الدعم الأميركي الدائم، أو التنسيق مع الروسي، وحديثاً من خلال مساعي تشكيل أحلاف عسكرية مع دول التطبيع العربية.

الاستفادة الإيجابية لإسرائيل من الحرب:

يُعد المشهد الاستراتيجي العالمي حالياً مفيداً لشركات الدفاع الإسرائيلية، وهم يتوقعون زيادة كبيرة في المبيعات في أعقاب الأزمة الأمنية التي أحدثها الغزو الروسي لأوكرانيا حيث يتم تخصيص المزيد من الأموال للمشتريات العسكرية، نظراً لإحساس الغرب المتزايد بالتهديد، والرغبة في تأمين بلدانهم من أية تهديدات مستقبلية. وقد أعلن المستشار الألماني أولاف شولتز بالفعل أن ألمانيا ستشتري طائرات مقاتلة بدون طيار، كما تستأجر ألمانيا حاليًا خمس طائرات بدون طيار من طراز Heron من شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية.

ومن المتوقع أن يُعزز أعضاء الناتو الآخرون برامج المشتريات العسكرية، بما في ذلك دول أوروبا الشرقية المهددة بشكل مباشر بالعدوان الروسي أو دول أوروبا الغربية التي تسعى إلى إعادة بناء قدرات الردع ضد موسكو، ومن المتوقع أن يتم التركيز على الطائرات بدون طيار والذخائر، الأمر الذي سيؤدي إلى انتعاش الصناعات الدفاعية الإسرائيلية، التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الإسرائيلي، وتضيف مزايا للتفوق النوعي للجيش الإسرائيلي.

علاوة على ذلك، كان للارتفاع الحاد في تكاليف النفط والغاز، والمخاوف من شتاء بارد في أوروبا، تأثير إيجابي شبه فوري على مكانة إسرائيل كمصدر للطاقة، وتركز الاهتمام على توفير بدائل أخرى للتصدير إلى أوروبا، مثل الاتفاقية الثلاثية بين الاتحاد الأوروبي ومصر وإسرائيل لاستخدام مرافق التسييل المصرية، كما أن هناك طموح إسرائيلي لإقامة أنبوب بحري يربط حقول الغاز البحرية في "إسرائيل" باليونان، ومنها بدول أخرى في أوروبا، إلا أن تكلفته الباهظة تعد عائقاً رئيسياً."

إحدى النتائج المرحب بها من وجهة النظر الإسرائيلية هي التدفق الديمغرافي لإسرائيل، ففي حين حاولت إسرائيل من خلال العديد من الأساليب إقناع يهود أوكرانيا بالانتقال إلى إسرائيل. ولكن وعلى الرغم من الاستفادة الاقتصادية لإسرائيل، وسعيها تاريخيا لاستقدام اليهود، وما أثبتته التجارب السابقة أن أي مساهمة ديموغرافية للجماعة اليهودية في إسرائيل له أهمية استراتيجية على المدى الطويل، إلا أن البعض يرى أن النزوح اليهودي إلى إسرائيل بأعداد ضخمة وفي وقت قصير قد يكون له آثار سلبية أيضا اقتصاديا ومجتمعيا.

هناك تأثير آخر للحرب في أوكرانيا من وجهة نظر بعض المفكرين الإسرائيليين، وهو التأثير الإيجابي على مكانة إسرائيل في العالم، وتحسين صورتها، فالأحداث الأمنية المتتالية: مثل 11 سبتمبر، وموجة الإرهاب التي تبعتها في أوروبا، والآن الحرب في أوكرانيا، سوف توحد وجهة النظر الدولية وتساعد الآخرين على فهم التحديات والمخاطر التي تواجهها إسرائيل، والطريقة التي تستجيب بها لها، (بمعنى أنه سيؤدي إلى زيادة التعاطف مع إسرائيل ودعمها والتوقف عن إدانتها لما ترتكبه من ممارسات عنيفة)، حيث سيتم تنحية المصطلحات السلبية مثل "العسكرة" و"الاعتماد على القوى الأمنية" جانبًا لصالح الخطاب الدفاعي والاستخباراتي والأمني، الذي تتمتع فيه إسرائيل بثقل يتجاوز أبعادها الديموغرافية والجغرافية، وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية.

كما أن هناك تأثرا إيجابيا على مستوى الديناميكية اللبنانية الداخلية، حيث برز اهتمام بترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، وتبادل المصالح للاستفادة المتبادلة من الأزمة في سرعة توفير الغاز وطرحه للأسواق، وتلبية الاحتياجات الأمريكية والفرنسية، الأمر الذي تطمح إسرائيل من خلاله إلى تنحية التعامل مع حزب الله، والضغط على الرئيس اللبناني والتعامل معه بشكل مباشر.

وعلى صعيد الصراع مع إيران، فإن إسرائيل تستغل الحرب للتهويل من الخطر الإيراني ودعمه لروسيا ضد التحالف الغربي، وفي حين أن ذلك قد يؤثر على العلاقات الروسية الإسرائيلية إلا أن الأخيرة لم تترك هذه الفرصة دون استغلال.

كما استفادت إسرائيل على الساحة السورية، حيث تم استئناف النشاط الإسرائيلي المكثف بعد فترة انقطاع نسبية، بالإضافة إلى التنسيق الروسي الإسرائيلي، إما لانشغال روسيا بالحرب أو لحرصها على إبقاء إسرائيل على الحياد إن لم تكسبها كحليف.

وقد أظهرت الحرب في أوكرانيا مكانة إسرائيل الدولية المتنامية وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية، فهي واحدة من الدول القليلة التي حافظت على اتصال مباشر مع جميع الأطراف، وكانت محاولاتها للوساطة موضع تقدير جيد. الأمر الذي يتيح لإسرائيل مساحة أكبر في المناورة على الساحة الدولية، وتخفيف الضغوط للتعاطف مع الغرب ودعم العقوبات ضد روسيا.

كما يؤثر الوضع الجديد أيضًا على العلاقات الإسرائيلية التركية، فالجهود التركية لتأمين الغاز الإسرائيلي أكثر أهمية مما كانت عليه قبل الأزمة، مما يعزز يد إسرائيل في مفاوضاتها مع أنقرة. علاوة على ذلك، من المحتمل أن ترى تركيا حلف شمال الأطلسي بشكل أكثر إيجابية لأنه يقع على حدود روسيا، مما يدفع أنقرة للاتجاه نحو الغرب.

التعاون مع ألمانيا:

خلال زيارة رئيس الوزراء يائير لابيد إلى برلين، تم طرح خيار عقد مع ألمانيا لبيع نظام الدفاع الصاروخي الإسرائيلي Arrow 3 مقابل أكثر من ملياري دولار. إنه نموذج بسيط لما هو متوقع من زيادة الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة.

وتعد زيارة المستشار الألماني أولاف شولتس في 2 مارس 2022 إلى إسرائيل - والتي تعد الأولى له خارج ألمانيا منذ انتخابه مستشارًا في ديسمبر (2021) – كانت بمثابة بداية إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل من أجل القيام بدور الوسيط بين أطراف الصراع، حينما تحدث المستشار الألماني عن أهمية دور الوساطة قائلاً: "من مسئوليتنا نقل الأحداث بأسرع وقت من ساحة المعركة إلى غرف المفاوضات".

وأتت أهمية تلك الزيارة في ضوء مساعي إسرائيل لإعادة تشكيل الساحة دوليًا، وفي ظل الرغبة في اتساع دائرة تحالفاتها، استنادًا لمبدأ الاعتماد على الذات في الدفاع عن أمنها ومصالحها. وفي هذا الشأن نشر المحلل العسكري يوآف ليمور بصحيفة "يسرائيل هيوم" مقالاً حول الدروس المستفادة من حرب أوكرانيا؛ حيث أشار إلى أن "هناك درسًا يجب أن تتعلمه إسرائيل من الحرب في أوكرانيا، وهو أن على إسرائيل الاعتماد على نفسها وقوتها العسكرية للدفاع عن نفسها، ولذلك يجب أن تحافظ على ضمان بقاء الجيش في أيد أمينة في المستقبل". واتساقًا مع رأي يوآف ليمور السابق، فإن إسرائيل يبدو أنها أدركت هذا الدرس، خاصة وأن زيارة المستشار الألماني جاءت بعد شهر من توقيع وزارة الدفاع الإسرائيلية مع شركة "تسنكروف" لإنتاج ثلاثة غواصات متطورة لسلاح البحرية الإسرائيلية بتكلفة بلغت ثلاثة مليارات يورو وبتمويل جزئي من الحكومة الألمانية.

كما أسفر اللقاء عن تدشين تعاون استراتيجي جديد بين إسرائيل وألمانيا، حيث سيدار هذا التعاون عبر لقاءين يتم عقدهما سنويًا لمناقشة الشئون الأمنية والسياسية التي تهم البلدان. وبالتالي، فإن تلك الزيارة تُمثل فرصة لتوثيق علاقات إسرائيل مع الدول الأوروبية وتعزيز حضورها هناك، خاصة من الناحية العسكرية من خلال تنشيط صادراتها في المجال العسكري والمخابراتي والأمني.

وعلى صعيد آخر، تطرق اللقاء إلى إشكالية النووي الإيراني؛ حيث أكد المستشار الألماني على تفهم بلاده لمخاطر هذا السلاح على السلام بما يشير إلى أن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا لن تؤدي إلى التغاضي عن التوصل لاتفاق أكثر تشدداً مع إيران في مفاوضات فيينا، خاصة مع خشية إسرائيل من أن يؤدي تراجع إيران في قائمة الأولويّات الأمريكيّة الراهنة، إلى تخفيف الضغوط الغربية المُمارسة عليها في مفاوضاتِ فيينا النووية واستغلال إيران الحرب من أجل القيام بخطوات متقدمة في برنامجها النووي.

كيف تنعكس الحرب على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

على الرغم من أن انعكاسات الحرب الروسية- الأوكرانية على القضية الفلسطينية لا تزال غير واضحة، خاصة وأن الصراع يبدو أنه يتجه صوب سيناريوهات مفتوحة، وأنها لم تعد حرباً خاطفة ومحدودة، إلا أنه من الممكن قياس حدود التأثر استنادًا لما يمكن أن تحدثه الحرب من تغييرات آنية أو مستقبلية على طرفي الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال التطرق لأبرز التحديات، وكيفية توظيف كل طرف ما لديه من قدرات للحد من آثارها السلبية.

وذلك يستدعي طرح تساؤل مهم وهو: هل ستنجح إسرائيل في مساعيها في إطار سياسة خلط الأوراق بالانتقال من حالة "رفض" تسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والاكتفاء بمقاربة "تقليص الصراع" من خلال الاكتفاء بالحلول الاقتصادية، إلى البحث عن دور الوسيط أو ناقل للرسائل بين أطراف الصراع الروسي- الغربي؛ وذلك في مسعاها لإعادة تمركزها دولياً على النحو الذي يمكنها من تحويل التحديات إلى فرص والخروج بأقل الخسائر، خاصة مع علاقتها الوطيدة ومصالحها المتشابكة مع كل من موسكو وكييف؟

وعلى صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتزامنًا مع تطورات الصراع الروسي الغربي، فقد أثير جدلاً حول ماذا لو اضطرت إسرائيل للدخول في حرب إقليمية على نحو متزامن من عدة جبهات؛ ذلك التساؤل الذي سبق ودار حوله نقاشات في مايو 2021، حين توحدت جبهة غزة مع القدس مع فلسطينيي 48، وتم إطلاق صواريخ وطائرة مسيّرة من الجبهة الشمالية، ونُظمت مسيرات جماهيرية من الأردن ولبنان تجاه الحدود مع فلسطين.

إذ تترقب إسرائيل في حال امتدت شظايا الحرب الأوكرانية إقليمًيا، أن يصبح العمق الإسرائيلي، ساحة لتصفية الحسابات، في حال تجاوزت إسرائيل الخطوط الحمراء، وتحالفت بشكل صريح ضد روسيا لصالح واشنطن والدول الأوروبية، لتقوم روسيا في المقابل بتوظيف الساحة السورية لصالحها، وإعطاء الضوء الأخضر لكل من الجيش السوري وإيران وحزب الله، بتوجيه ضربات متزامنة مع جبهة غزة ضد إسرائيل، هذا فضلا عن كون اليمن تمثل إحدى جبهات التهديد لإسرائيل بما يفقد الأخيرة القدرة على حماية عمقها الاستراتيجي.

يضاف إلى ذلك احتمال رفع روسيا مستوى مبيعاتها للأسلحة إلى حلفاءها في المنطقة، ومن ثم تعزيز قدراتهم الهجومية بالتوازي مع ضبابية المسار التفاوضي بشأن الملف النووي الإيراني، وفي حال تقديم المزيد من التنازلات لمصلحة إيران، الأمر الذي سيدعم النفوذ والقوة الإيرانية، وبالتالي محور إيران الإقليمي في المنطقة، وسينعكس بدوره على دعم الفصائل في غزة، وستكون على درجة عالية من الجاهزية لتوحيد الاشتباك بين غزة والقدس.

واستنادًا لما سبق، وفي ضوء المخاوف السابقة، والتقديرات الإسرائيلية لها، فإن إسرائيل ستحرص على التهدئة خاصة في غزة، وفي الوقت نفسه ستقوم بتعزيز قدراتها على ردع أي هجوم متزامن من عدة جبهات، مع تأمين وتحصين جبهتها الداخلية، خاصة وأن إشعال حرب في غزة سيكون له مردود سلبي على صورة إسرائيل كوسيط لتسوية الصراع في أوكرانيا. كما أن واشنطن ستعتبره حرب بالوكالة من جانب حلفاء روسيا، بهدف تشتيت الاهتمام الإعلامي الغربي المسلط على روسيا في أوكرانيا ليتجه صوب القدس وانتهاكات إسرائيل.

وبالتالي، فقد أمر وزير الدفاع الإسرائيلي بزيادة عدد تصاريح العمال الذين يخرجون للعمل في إسرائيل من قطاع غزة، كجزء من سياسة إسرائيل لتحسين الحياة المدنية في القطاع، وتنفيس الاحتقان الداخلي وتحويل الضغط تجاه حركة حماس. وعلى الرغم من أهمية قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية في الأول من مارس 2022، بشأن إلغاء أوامر الإخلاء بشكل كامل ضد العائلات الأربعة (جاعوني وكرد واسكافي وقاسم) والذي يمكن أن ينسحب على بقية عائلات الشيخ جراح، واعتباره رغبة إسرائيلية في احتواء

التصعيد، إلا أن الجمعيات الاستيطانية لن تقبل بهذا القرار، ويمكن أن تشتعل المواجهة خاصة مع اقتراب شهر رمضان والأعياد اليهودية والإسلامية.

القضية الفلسطينية.. تحديات وفرص ممكنة

تتمثل أبرز التحديات والفرص التي يمكن أن تفرضها الحرب الروسية- الأوكرانية على القضية الفلسطينية فيما يلي:

1- **ازدواجية المعايير :**أثارت الإجراءات والعقوبات الغربية المشددة ضد موسكو، ردود فعل فلسطينية غاضبة، نتيجة الازدواجية التي تنتهجها الدول الغربية حيال الملف الفلسطيني، ورفض فرض عقوبات مماثلة ضد إسرائيل بسبب احتلالها الأراضي الفلسطينية، والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وفي الوقت الذي تصف فيه المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب" وتفرض الحصار عليها، يتم فتح باب التطوع "العلني" لدعم أوكرانيا.

كما حذرت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان لها من "استغلال الحكومة الإسرائيلية وأذرعها المختلفة بما فيها ميليشيات ومنظمات المستوطنين للانشغالات الدولية بما يجري في أوكرانيا؛ بهدف تصعيد عدوانها وانتهاكاتها وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني"، لافتة إلى "وجود مخاطر من استغلال إسرائيل للأحداث الدولية في سرقة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتعميق الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة عامة وفي القدس الشرقية وأحيائها المختلفة، بما فيها حي الشيخ جراح بشكل خاص"، كما نددت بقرار الحكومة الإسرائيلية بتخصيص موازنة بقيمة 250 مليون شيكل (نحو 79 مليون دولار)، لتعزيز تهويد المدينة المقدسة، في الوقت نفسه الذي أعلنت فيه الحكومة الإسرائيلية عن "خطة طوارئ" لاستقطاب المزيد من اليهود.

2- تراخى فلسطيني: لم يدرك الجانب الفلسطيني بعد (لحظة نضج الأزمة)، ولم يتخذ حتى الآن أي خطوات جادة لتوظيف الصراع الدائر لصالح القضية مثلما تفعل إسرائيل، خاصة مع التحديات العديدة التي يمكن أن تلحق بها، وفي مقدمتها توظيف إسرائيل للحرب من أجل تشجيع هجرة يهود أوكرانيا وروسيا لزيادة عدد سكانها من اليهود، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، خاصة مع إقناع كل من له "حق" المواطنة في إسرائيل طبقًا لقانون العودة، بالهجرة إليها وليس مجرد الخروج من منطقة الخطر والعودة إلى أوكرانيا بعد انتهاء الحرب، حيث أن قانون العودة، يمنح حق المواطنة لمن ليسوا يهودًا شرط أن يكون الوالد أو الجد أو الجدّة يهوديًا وقد دعا عضو الكنيست تسفي هاوزر إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لاستيعاب الجالية اليهودية في أوكرانيا -والتي تقدر وفقًا لآخر الإحصاءات المعلنة بنحو 200 ألف بأسرع وقت، واعتبر أن الأوضاع الحالية فرصة تاريخية أمام إسرائيل يجب إدارتها بحكمة، وتحقيق أهداف إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

3- **تزايد الاستيطان:** أعلن قسم الاستيطان الإسرائيلي في المنظمة الصهيونية العالمية عن بدء تحرك لإنشاء 1000 وحدة سكنية استيطانية جديدة لاستيعاب اليهود الفارين من أوكرانيا، حيث تتضمن الخطة مباني سكنية يتم استخدامها كمجموعات لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد، وستقام المباني في مناطق قرب الحدود الشمالية في النقب، وادي عربة، وادي الينابيع بالقرب من بيسان، وفي وادي الأردن. كما وصفت وزيرة الداخلية الإسرائيلية إيليت شاكيد هذه الهجرة الجديدة قائلة وفقًا للقناة 7 العبرية: "أعتقد أنه عمل

مهم وضروري لتعزيز النقب "ومن المهم التنويه إلى أن الهجرة ليست هي التهديد الوحيد الذي يواجه القضية الفلسطينية، حيث تستغل إسرائيل الحرب من أجل التسريع بتغيير الواقع على الأرض، خاصة في القدس، والمسجد الأقصى.

4- **إنهاء الانقسام الفلسطيني:** إن الأمر يقتضي من المستوى الرسمي الفلسطيني شن حملة دولية مطالبة بتنفيذ قواعد القانون الدولي دون تمييز على إسرائيل مثلما يحدث حيال روسيا. وعلى نحو متزامن الانخراط في خطوات عاجلة لإنهاء الانقسام، وتوحيد الصف الفلسطيني من أجل ضمان فعالية الحراك الفلسطيني في المحافل الدولية. ويمكن استكمال ما تم الإجماع عليه من قبل باختيار الانتخابات كمدخل لإنهاء الانقسام والمؤجلة منذ مايو 2021، وتأتي أهميتها في هذا التوقيت بالذات، في ضوء انشغال إسرائيل خارجيًا بدور الوسيط في الأزمة الأوكرانية وعدم رغبتها في أن تظهر أمام العالم بأنها العائق أمام ممارسة الشعب الفلسطيني حقه الانتخابي وإدارة العملية الديمقراطية.

5- **تحييد أطراف إقليمية:** يمكن توظيف انشغال الأطراف الإقليمية التي كانت من بين العوامل المعرقلة للمصالحة الوطنية - تركيا وإيران- من أجل الدفع قدمًا بخطى المصالحة والانتخابات. فبالنسبة لتركيا، سوف تكون مشغولة بترتيبات الحرب وتفاعلاتها، باعتبارها عضوًا في الناتو، وترى في الحرب تهديدًا مباشرًا لأمن البحر الأسود والبسفور، ولإمدادات الغاز الروسي، وبالتالي فهي منخرطة في مساعي تحويل التحدي إلى فرصة سياسية وجيوسياسية، تعزز من مكانتها في حلف الناتو وفي الاتحاد الأوراسي الروسي، الذي يمتد إلى وسط آسيا والجمهوريات المستقلة، أما إيران، فإنها ترى في الأزمة فرصة يمكن استثمارها لتحقيق بعض المكاسب في مفاوضات فيينا النووية وفي أسواق النفط والغاز من أجل تعزيز دورها الإقليمي.

مناقشات

- **السفير/ رخا حسن:** أشار إلى أن الدول العربية أصيبت بصدمة كبيرة، من جرَّاء رؤية تكالب الدول الأوروبية على مساعدة أوكرانيا، بينما أهملت الازمات العربية والقضية الفلسطينية اهمالاً شديداً ولسنوات طويلة؛ فهذا جعل أغلب الدول العربية تتخذ موقفًا حياديًا ورفضت المشاركة في تطبيق المقاطعة مع روسيا.

وبالنسبة لتركيا، فإنه دائما ما تترك الدول الكبرى في الحروب دولةً ما لتكون مدخلًا لتسوية الصراع؛ فالدول الكبرى تركت تركيا كمدخل وساطة أو تهدئة، كما كان الاردن في حرب العراق مدخلًا للتواصل مع الطرف الآخر.

بالنسبة لإيران، ليست ايران فقط السبب في تعطيل الاتفاق النووي وانما أيضًا الشرط الذي وضعه وزير الخارجية الامريكي السابق بومبيو، وايضا موقف الكونجرس الامريكي الذي يتبنى اتجاه قوي جداً بعدم العودة للاتفاق النووي، وزاد هذا الاتجاه بسيطرة الجمهوريين على مجلس النواب. وكل هذا يجعل ايران ترغب في العودة للاتفاق كما هو وليس اتفاق جديد، والخلاف الحاصل اليوم أن أمريكا تريد اتفاق جديد، فيما تريد ايران نفس الاتفاق.

بالنسبة لإسرائيل، فإنها مع الناتو قلباً وقالباً، وروسيا تعلم هذا جيدًا، ولكن روسيا تنظر لما بعد الحرب، لأنه يوجد تكوين روسي مهم جداً في سكان اسرائيل، حيث لا يزالون يتحدثون الروسية، ويُكنون مواقف متعاطفة مع روسيا، بل ولهم علاقات معها، وأيضاً لهم موقف متوازن إزاء التنافس بين روسيا وإيران في سوريا.

- **د. محسن توفيق:** أكَّد سيادته على أهمية موضوع المؤتمر، محيِّيًا المجلس على اختياره هذا الموضوع الديناميكى والهام فى حياتنا اليوم، واقترح أن يكون هناك مرصد في المجلس لرصد التغيرات الجديدة وإمداد الجهات المعنية بها.
- **السفير/ عاطف سيد الأهل:** أكَّد على أهمية الحديث عن تأسيس جديد لتسوية القضية الفلسطينية. وبالنسبة لإيران، فإنها دولة مهمة في المنطقة، وهي تريد بالفعل الرجوع للاتفاق القديم المبرم عام 2015 لأنه لم يتطرق لمسألة الصواريخ البالستية، رغم أنها تشكل تهديدا مماثلا للأسلحة النووية، وهذا من أهم الأمور التي استغلتها ايران.
- **أ.د./ أحمد يوسف:** أكد على أهمية الأمن العربي، مضيفًا أنه لا ينبغي لأثيوبيا القيام بالملء الرابع الذي سيكون له تداعيات كثيرة للتأثير على وضع مصر المائى، بل ووجودها.
- **السفير د./ محمد بدر الدين زايد:** أشار إلى أن ما يحدث الآن من تواجد ايران وتركيا في الحرب الأوكرانية، باعتبارهما قوى إقليمية، سيؤدي أن تكون لهذه الدول تأثير على التسويات المستقبلية للحرب، وهذا يرتبط بمحاولات إعادة صياغة النظام الدولي بشكل عام في مرحلة قادمة.

الردود:

- **أ.د./ أحمد يوسف:** بالنسبة للسفير رخا حسن، فقد قدم اضافة مهمة، على الرغم من الاعتقاد الشخصي بأن الدعم الكثير من الدول الاوروبية لأوكرانيا ليس السبب الاصيل في تراجع القضية الفلسطينية، خاصة فى ظل الأوضاع العربية المتشعبة والمتعددة والتى ساهمت بدورها فى انهماك الدول العربية بمحاولة التعاطى معها، وهو ما أدى بالضرورة إلى تراجع الاهتمام العربى بالقضية الفلسطينية. بالمثل،

لا يمكن تحميل الجامعة العربية وزر ذلك، لكن الفكرة أن آليات الجامعة العربية ذاتها هي فى حاجة لتطوير، وهو لن يتم سوى بتوافق الدول العربية وإبداء الإرادة السياسية القوية لتنفيذ ذلك.

فيما يتعلق بالوساطة التركية في الازمة الاوكرانية، فهو يرتبط في أحد جوانبه بحرص تركيا على الدفاع عن مصالحها، وهذا حاضر بشكل كبير، خاصة فى ظل ما تتسم به السياسة الخارجية منذ سنوات بدرجة عالية من البراجماتية الواضحة.

هذا، والتحالف القائم بين تركيا وروسيا هو تحالف ضرورة وليس تحالف استراتيجي، وأيضا العلاقات التركية مع القوى الاوروبية والولايات المتحدة تعتريها كثيرٌ من القضايا الخلافية مثل الموقف من عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي. كما أن القضايا الاستراتيجية الخلافية مع الولايات المتحدة الامريكية، والتى من أهمها المسائل العسكرية، تفرض حالة من الشك، بل وترسخه في الذهن التركي إزاء واشنطن، وهو ما اقتضى من أنقرة تبني دور حيادي ومتوازن للدفاع عن مصالحها من جهة، ولشكوكها فيما بتعلق بعلاقاتها مع موسكو أو القوى الغربية من جهة أخرى.

- **هدى رؤوف:** أشارت إلى إن ايران تمتلك الصبر الاستراتيجي الدبلوماسى، وكانت تريد ضمانات من الولايات المتحدة بعدم الانسحاب من الاتفاق النووى، كل هذا بالتزامن مع العمل على تغيير الواقع النووى، وتطوير الصواريخ الباليستية، وإظهار قدراتها بعيدًا عن كاميرات مفتشى الوكالة الدولية.

في الواقع، فإن انخراط إيران في الحرب الأوكرانية، إلى جانب تصميمها على تطوير الصواريخ الباليستية وقدراتها النووية عمومًا، سيجعل قدرة الغرب على الضغط عليها من الصعوبة بمكان، وعلى أي حال، فإن ايران ماهرة في الاستفادة من اي ازمة.

- **عاطف سيد الأهل:** بالنسبة للقضية الفلسطينية، ومنذ التقسيم، مروراً بكل الاتفاقيات حتي اتفاقية اوسلو، تعاني من تحركات عربية غير محسوبة، مقارنة بالجانب الإسرائيلي، ما أضعف الكفة العربية. وحتى صفقة القرن التى طرحها ترامب، والتى تشتمل على شبه دولة فلسطينية، تمت مناقشتها الموضوع مع نتنياهو فقط، دون حضور أي طرف فلسطيني، وكل هذا يدعو للقول بعدم التفاؤل بشأن إمكانية إقامة دولة فلسطينية كاملة ومتكاملة.

الجلسة الثالثة

التداعيات على مصر

- **منسق الجلسة**: السيد السفير/ محمد العرابي
- **المحور الأول**: **التداعيات السياسية**
  - السفير د./ محمد حجازي
  - د./ سماء سليمان
- **المحور الثانى**: **التداعيات الاقتصادية**
  - أ.د./ سعد نصَّار
  - المهندس/ سامح فهمي
- **المحور الثالث**: **التداعيات الأمنية والعسكرية**
  - اللواء أركان حرب/ أسامة راغب محمد عطا
- **مناقشات**

كلمة منسق الجلسة

السيد السفير/ محمد العرابي – رئيس المجلس

أعاد سيادته التأكيد على ان الحرب الأوكرانية تُعَد واحدة من الحروب المهمة جدًا والفاصلة فى التاريخ الحديث، مشيرًا إلى أن التفاعلات الدولية المرتبطة بها فى غاية التعقيد، ومتعددة الأبعاد، بما فى ذلك تعدد أطرافها وتباين مصالحها.

ولا ريب أنه من الأهمية بمكان دراسة تداعيات تلك الحرب - التى لم تزل قائمة منذ اندلاعها عسكريًا فى 24 فبراير 2022 - على مصر، تحديدًا، بعدما تم تناول تداعياتها على بلدان المنطقة العربية فى الجلسة الثانية من هذا الملتقى الفكرى الهام.

وفى هذا السياق، تتناول أوراق هذه الجلسة كلاً من التداعيات السياسية، والاقتصادية، والأمنية والعسكرية، للحرب على مصر، يُقدِّمها عددٌ من الخبراء المشهود لهم بالكفاءة والموضوعية وعمق الرؤية، وذلك على النحو التالى.

المحور الأول

التداعيات السياسية

ا- ورقة السيد السفير د./ محمد حجازي – عضو مجلس إدارة المجلس بعنوان "مستقبل السياسة الخارجية المصرية في عالم مضطرب".

تشهد الساحة الدولية اضطراب غير مسبوق، لم تشهده منذ عقود، حيث تتعدد وتتداخل الصراعات والقضايا والمشكلات ما بين حرب ممتدة منذ اشهر بين روسيا واوكرانيا وتداعيات مستمرة لجائحة كوفيد 19، وضغوط اقتصادية وازمات في اسعار غير محتملة للطاقة, وانهيار في سلاسل القيمة الغذائية وتحدي التغيرات المناخية والذي صار حقيقة واقعة وليس خطر يهددنا في المستقبل, مع استمرار الصراعات المزمنة في مناطق مختلفة من العالم, وتداخل التهديدات المستمرة منذ سنوات والمتمثلة في الارهاب والهجرة غير الشرعية والانقلابات وانتشار المليشيات المسلحة, ومساعي قوى اقليمية لفرض هيمنتها وسيطرتها على محيطها الاقليمي, مع زيادة الضغوط والاستقطاب الذي تمارسه القوى الكبري, وتقف منطقة الشرق الاوسط وعالمنا العربي ليتحمل تبعات وضغوط تلك التحديات علاوة على مشاكله التي باتت مزمنة في فلسطين وسوريا والعراق واليمن, وعدم الاستقرار في السودان ولبنان وليبيا, مع خلافات باقية ومستمرة في المغرب العربي, وادوار سلبية لإيران باتجاه الخليج وتركيا باتجاه المتوسط وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي.

أولًا- مشهد مرتبك وتحديات متعددة

ويظل المشهد الدولي الخطر والمرتبك بسبب ممارسة قوى كبرى وحلفائهم لسياسات تنم عن تهور وحدة، تجافي المسئولية الدولية الملقاه على عاتقهم, وسط مؤسسات وهيئات دولية معطلة محدودة الدور والتأثير, حيث تكتفي بإدارة الازمات دون السعي لحلول ناجزة ، متأثرة بضغوط الإطراف الدولية الفاعلة, وبصعوبة التحديات وتداخلها.

وتظل الأزمة الناجمة عن استمرار المواجهة بين روسيا واوكرانيا أحد المهددات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين, حيث يمكن أن تؤدي إلي اتساع رقعة المواجهة، مع استمرار ما ينجم عنها من تبعات تمس دول بل وقارات العالم اجمع بضغوطها الاقتصادية والغذائية التي طالت الجميع خاصة في دول مثل مصر وتركيا وغيرهم لاعتمادهما على واردات الحبوب من دولتي النزاع, وما أدى إليه الصراع الممتد لثمان أشهر دون بارقة أمل في اي انفراجة، من ارتفاع اسعار الطاقة من غاز ونفط، ما تعاني منة حاليا أوروبا وبشدة في فصل الشتاء الحالي وفي باقي دول العالم خاصة في الاقتصاديات الأقل نمواً, والتي ما برحت تلعق جراح الضغوط الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد 19, حتى أدخلت قسراً في أتون معارك واستقطابات دولية كان لها تداعيات طالت ما تبقى لها من أرصدة وقدرات شحيحة لتتحمل ليس فقط الضغوط الاقتصادية وأسعار لا تتحملها لفاتورة الطاقة والأسمدة والغذاء, ولكن لتبعات سياسية واقتصادية وداخلية قد تقود لاضطرابات ومواجهات وعدم استقرار في تلك الدول، فقد يؤدي نقص الغذاء والوقود إلى زعزعة الاستقرار في كثير من

أنحاء العالم، فكثير من البشر في الأماكن التي تعاني بالفعل من أزمات إنسانية معرضين للخطر بشكل خاص ؛ فقد حذر برنامج الأغذية العالمي من أن 325 مليون شخص حول العالم يسيرون نحو المجاعة [1]

ونشر موقع "المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في مايو 2022تقريراً بعنوان "توقعات كبار الاقتصاديين لمستقبل الاقتصاد العالمي"؛ وجاء إصدار هذا التقرير في ظل حالة عدم اليقين حول التطورات الجيوسياسية المختلفة حول العالم، بما في ذلك تداعيات الأزمة الأوكرانية، علاوة على توقعات تراجع النمو العالمي، وتصاعد الحاجة إلى إدارة عالمية للأزمات، وجاء على رأس توقعات كبار الاقتصاديين حدوث ارتفاع في معدل التضخم، وانخفاض الأجور الحقيقية حول العالم، بجانب تدهور الأمن الغذائي، لا سيما في الاقتصادات النامية ، هذا فضلاً عن تدهور مسار الاقتصاد العالمي، فبدلاً من الدخول في مرحلة التعافي إثر محاصرة تفشي جائحة "كوفيد– 19"، نجد الحرب الروسية الأوكرانية وما صاحبها من ظهور أنواع جديدة من الفيروس تتسبب في العودة إلى عمليات الإغلاق في المراكز الصناعية الرئيسية نتيجة ظهور حالات تفشٍّ جديدة لفيروس " كوفيد–19"، وبالتالي فقد تراجعت توقعات النمو في ظل التحديات العالمية: فضلاً عن الأثر الإنساني المباشر للنزاع والعواقب الصحية المستمرة للوباء، أدت هذه التطورات إلى إجراء مراجعات لتوقعات النمو، وسط تفاقم الضغوط التضخمية، واضطرابات سلاسل التوريد، وبعد أن كانت التوقعات تُجمع في بداية عام 2022 على عودة الاقتصادات الكبرى إلى مسارات نمو ما قبل "كوفيد" بحلول نهاية العام، وتوقُّع "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" نمواً عالمياً عند حدود 4.5% في عام 2022، و3.2% في عام 2023؛ تشير أحدث توقعات "صندوق النقد الدولي" اعتباراً من أبريل 2022 إلى انخفاض النمو العالمي إلى 3.6% في عام 2022 من 6.1% في عام 2021، و4.4% في يناير 2022. [2]

وسط هذا المشهد الدولي بتبعاته ومخاطره، باتت أدوات التواصل الحديث والذكاء الاصطناعي والإرهاب الالكتروني وعصابات الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر, أسلحة تستخدم لإحداث أضرار متعمدة وتنفيذ أجندات دول لا تتورع عن استخدام الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة وسط كل هذه الفوضى لتحقيق أهداف سياسية وتغيير نظم حكم واستغلال ثروات البلدان المستهدفة دون مسئولية أو وازع أو رادع, في ظل صمت دولي ودون مسائله رغم إصدار الأمم المتحدة عام 2001 الاتفاقية الدولية لمنع استخدام وتمويل وتدريب المرتزقة.

ثانيًا- تأثير التحديات على السياسة المصرية

كان من الصعب علي دول كثيرة تجنب الانحياز لقوة دولية دون اخري بسبب التحالفات القائمة او رضوخا للضغوط والخضوع للابتزاز السياسي من القوي الكبري ، ولكن ماحصن مصر ضد كل ماوقع عليها من ضغوط للانحياز لطرف دون اخر، هو تمسكها دوما خلال كافة التحركات الخارجية بمبادئ الاحترام المتبادل والندية والشراكة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها واستقلالها مع العمل على دعم السلام والاستقرار في المحيط الإقليمي والدولي، ودعم مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول، والتمسك بمبادئ القانون الدولي، واحترام العهود والمواثيق، ودعم دور المنظمات الدولية وتعزيز التضامن بين الدول، فلم يكن لديها صعوبة في احتواء كل الضغوط بدرع ماهو معروف عنها من حياد والتزام بالقيم ومبادئ

[1] Fred Harter. 2022. 'Marching towards starvation, UN warns of hell on earth if Ukraine war goes-on", July 17 2022, https://bit.ly/3Fp3iHS

[2] Chief Economists Outlook. 2022, World Economic Forum, Geneva.

القانون الدولي، لذا لم يكن صعبا وهذا نهجها ان تصد اي محاولة لجرها لانحيازات مرفوضة، بل وتجنبها حرج الرفض من اساسة وهي معروف عنها وسياستها الخارجية الالتزام والحياد وقول الحق مهما كانت التبعات والتي قد تمارس ضدها متمثلة في سياسات ضاغطة ، كاستخدام قضايا مثل حقوق الانسان والحريات من آن لاخر للضغط علي قرارنا السياسي المستقل وعلي برنامج مصر الوطني والذي يسير في مسار جاد نحو مستقبل آمن وفي مشروع وطني قد لا يسعد نجاحه اعداء كثر.

وقد فرضت هذه التحديات العالمية المتداخلة والمتزامنة ، متعددة الاثار ، متخطية الحدود .. تحديا بالغ التأثير علي السياسة الخارجية لدول العالم المختلفة ، ومن ضمنها مصر بطبيعة الحال، التي بات عليها ان تواجة ضغوطا سياسة واعباء اقتصادية، كذلك بسب الغموض الذي يكتنف هذه الأزمات وتعدد تبعاتها وعدم القدرة علي التنبؤ بالموعد الذي قد تضع حرب مثل تلك القائمة بين روسيا واوكرانيا اوزارها ، او كيفية التنبؤ بديناميكيات الصراعات الاقليمية ، واستمرار تدخلات القوي الاقليمية ، بل ومدي عودة او تراجع ظواهر خطرة مثل الارهاب، والاخطر مدي القدرة علي تحمل ضغوط التاثيرات السلبية لتلك المواجهات والنزاعات الدولية علي الاقتصاد الوطني خاصة مع ارتفاع اسعار الطاقة والغذاء .

وقد حافظت مصر على استقلالها السياسي واستقرارها الأمني وأدارت عملية التنمية على مدار السنوات العشر الماضية، بصورة مكنتها من إدارة سياستها الخارجية بشكل مستقل وفقا لاستراتيجيات متوازنة، والانخراط الفعال في محيطها العربي والأفريقي، فضلا عن إتباع نهج يستند على أسس ثورة 30 يونيو 2013 والتي أكدت على ضمان استقلالية السياسة الخارجية وتنويع مصادرها وعدم التحالف مع القوى المتصارعة فإن مصر تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف تحقيقًا لمصالحها الوطنية.

وعلى المستوى الداخلي، أعلنت الحكومة المصرية عن حزم التخفيف الاجتماعي التي تشمل توسيع تغطية برامج التكافل والكرامة للتحويلات النقدية، ورفع المعاشات التقاعدية وأجور القطاع العام، والتدابير الضريبية، من بين إجراءات أخرى للتخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار. علاوة على ذلك، طلبت مصر دعم صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج اقتصادي شامل لمعالجة التداعيات السلبية للظروف الاقتصادية العالمية والحرب في أوكرانيا، واستعادة الاستقرار المالي الكلي، وترسيخ برنامج الإصلاح الهيكلي. [3]

ثالثًا- مجالات تحرك السياسة المصرية في ضوء التحديات

وفي خضم تلك المشكلات والتحديات الكبرى تقف مصر بصبر وشموخ في قلب المواجهة مسلحة بإرادة شعب, وجيش قوي, واقتصاد مثابر ومتحمل, وكذلك بدبلوماسية صلبة تشكل درع واقي قادر على احتواء الضغوط والعودة بمكاسب وانتصارات, رغم تشابك الصراعات وحجم التحديات, والتي باتت عابرة للحدود بآثارها وضغوطها التي تستلزم بالتبعية تطوير أدوات تحرك مغايرة، فبقدر التحديات الجديدة وما تفرضه, تتطلب عملية المواجهة أيضاً تعديل الأدوات وتعزيزها، للصمود في وجه تلك التحديات المستجدة والمتشابكة وغير المسبوقة، والتي تحدث متزامنة ومتداخلة سياسياً وامنياً واقتصادياً بل وجغرافياً دون حدود أو فواصل,

وعليه فان الدبلوماسية المصرية أمام تحديات كبرى غير تقليدية, تستلزم تحرك في المقابل يتسم كما كان حالها دوما وخلال تعاملها مع كل ما واجهته من قضايا بالعمق والفهم والوعي الاستراتيجي، لاسيما وأننا

[3] The World Bank. 2022. Country Overview, Egypt. https://bit.ly/3H7pZ4M

الآن أمام مرحلة تتشابك فيها القضايا على خطورتها وتنوعها، ما يستلزم رسم سياسات وطنية على المستوى المحلي ، مع تحرك إقليمي واعي لتعزيز قدراتها على المواجهة الجماعية للمخاطر, وعزل المهددات الإقليمية لتأمين واقع إقليمي محيط بنا لا يشكل تهديدا يستنزف قوانا ويشغلنا عن مواجهة المخاطر الأهم, مع الاستفادة بالمكانة المكتسبة لدبلوماسيتنا على الصعيد الدولي لتخفيف حدة الصراعات الدولية المؤثرة علينا، والمساهمة الواعية لاستخدام أطر العلاقات الثنائية والعلاقات مع المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية لدفع الأجندة الدولية لمزيد من التقارب والاستقرار والهدوء, وكذلك الاستفادة من الثقل والمكانة الدولية التي تحظى بها على صعيد العلاقات الثنائية بالقوى الدولية المؤثرة مع الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا, أو من خلال دورنا المرموق ذو المصداقية سواء على الصعيد الإقليمي العربي والأفريقي والمتوسطي, أو من خلال مصداقية ومكانة مصر في الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية وفي أروقة ومنظمات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية.

ولعل تفعيل الدبلوماسية المصرية لعلاقاتها في اطار حركة عدم الانحياز ما يساعدها في ظل اضطراب المشهد الدولي الراهن علي تفعيل احد آليات العلاقات الدولية المؤثرة بالتنسيق مع دول الحركة الأكثر تأثيرا وعلي رأسها الهند التي دعي رئيس وزرائها "نارندرا مودي" الرئيس المصري ليكون ضيف شرف رئيسي بعيد الجمهورية في 26 يناير بالهند، وكذا دعوة سيادته للمشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين التي ستترأسها الهند العام المقبل، ومما سيعطي دفعة لدعوة مصر لدول الحركة للاصطفاف مجددًا هو حدة الاستقطاب الدولي والضغوط التي تتعرض لها دول الحركة من القوي الكبرى ، والاثمان الباهظة التي تتحملها دول الحركة ودول العالم الثالث وغياب اي صوت رشيد علي المستوي الدولي يسهم في وقف هذا الاستنزاف الذي بات يطال الجميع ويدفع الاقتصاد الدولي للانكماش، ولعل رسالة الحركة الداعية لوقف العنف واستعادة الهدوء للساحة الدولية المضطربة، تكون مقدمة لاطلاق ميثاق وعهد دولي جديد لعالم ما بعد الجائحة يقوم علي إعلاء مبادئ القانون الدولي في إعلان يعيد الرشد ويوقف حالة التربص والعداء القائم والذي يتهدد مسيرتنا الإنسانية ويبعدنا عن مخاطر تتهدد كوكبنا.

كانت قمة المناخ علي سبيل المثال لا الحصر وما دار خلالها، وما حققته الدبلوماسية المصرية خلالها من انجازات على كافة الأصعدة, أحد النماذج العملية المعبرة عن قدرات الدبلوماسية المصرية وتأثيرها وفاعليتها سواء ما حققته من مكاسب على الصعيد الوطني من قدرات تنظيمية باهرة, وما أسهمت به على صعيد الأجندة الإقليمية والدولية بما عاد لقارتها الأفريقية ولعالمها الثالث, بواحد من أهم مكاسب مفاوضات المناخ والتي أنشأت وللمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً صندوقاً للخسائر والأضرار للدول الأكثر احتياجاً وتضرراً من تداعيات التغيرات المناخية, لتلتزم الدول الصناعية الكبرى للمرة الأولى بآلية تتابع التعهدات وتتلقى المشاركات الدولية لصالح الأكثر فقراً وتضرراً, كما لعبت الرئاسة المصرية دوراً فاعلاً في صياغة أجندة العمل المناخي وتقدمت بحلول ومبادرات خلاقه, وحافظت على مصالح قارتها الأفريقية ودول العالم الثالث.

وسيكون استكمال هذا الدور المهم في دعم أجندة المفاوضات الدولية لمواجهة تداعيات المناخ احد أولويات السياسة الخارجية المصرية في المرحلة القادمة, خاصة وهي الرئيس الحالي وحتى القمة القادمة للمناخ في ابوظبي COP28 وبعد الخبرات المهمة والمؤثرة والتي اكتسبتها في هذا الملف, الذي يعد الأخطر والذي سيبقى محلا لاهتمام لن يفتر ولعقود تالية فهو خطر عابر للحدود ويمس الكوكب, وسيكون لنا في هذا الملف دوماً دوراً مؤثرا ذو مصداقية, لا سيما وان ما اتفق عليه يستحق المتابعة لضمان التزام الأطراف بتعهداتها،

وكذلك الوقوف ضد بعض السياسات التي تدعو لها بعض القوى منها فرض ضرائب على المنتجات الكربونية والحد من انتاجها وتصديرها والدعوة لبدائل متجددة بدلاً من المصادر الاحفورية, وهي دعوة تبنتها دول الاتحاد الأوروبي في قمة المناخ في شرم الشيخ ، حيث رأت دول افريقيا والعالم الثالث ان في ذلك حرمان من ثرواتهم الطبيعية, بينما الدول الصناعية المسئولة عن الانبعاثات تسعى لتقف الان حائلاً دون اتفادتهم من ثراوتهم.

بعد تحدى المناخ ، سيكون لازماً ان تسهم الدبلوماسية المصرية كذلك بالعمل من اجل تحقيق تهدئة واستقرار إقليمي يسهم في اطلاق طاقات جمهوريتها الجديدة ، فالاضطراب في بلد واحد يشمل بالتبعية المحيط الإقليمي المجاور كله ، فما حدث مثلا منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 زلزل كيان المنطقة وحتي اليوم، وانهيار دولة المؤسسات في ليبيا وتدخلات الخارج في شأنها اسهم في انتشار الارهاب والجماعات المسلحة، وزاد من مخاطر الهجرة غير شرعية وهدد من أمن دول الساحل الأفريقي التي تعاني أمنياً بنفس القدر، وعليه فأن استقرار ليبيا وأمن دول الساحل الأفريقي واستقرارها سيقود لاستقرار الشمال الأفريقي وجنوب القارة، وسيمتد إيجابًا لجنوب القارة الأوروبية لتداخل جغرافية الأزمات بشكل عمودي، علي النحو الذي أكده حوار المتوسط الذي جرى في روما في مطلع ديسمبر الماضي بمشاركة مصرية فاعله .

ونتطلع في المرحلة القادمة لتوجه مصري أفريقي أكثر تفاعلا وحيوية يستكمل مسار الاندماج الاقتصادي واطلاق طاقات منطقة التجارة الحرة الأفريقية في مسعي لتحقيق حلم أفريقيا الواحدة ، حلم الإباء المؤسسين ناصر ونكروما ونيريري وسيكتوري وأحمدوا هيدجو واحمد بن بيلا وكاوندا ومانديلا، وغيرهم من القادة الأوائل الذين سعوا من اجل قارة واحدة متكاملة مزدهرة، وتحركاتنا تجاه القارة يجب ان تجعل مصر قبلة لدول القارة وابنائها في الصحة والتعليم والتأهيل في مختلف المجالات، ومساعدتهم في نقل الخبرات والتجارب والمبادرات الخلاقة وعلي رأسها تدعيم التوجه باطلاق مبادرة حياة كريمة علي الساحة الأفريقية، وهي المبادرة التي أطلقناها في قمة المدن الأفريقية في مدينة كيسومو الكينية في مايو 2022، وتبناها إعلان القاهرة للسادة وزراء التنمية المحلية والتخطيط والإسكان الأفارقة أعضاء اللجنة الثامنة بالاتحاد الأفريقي في 29-31 أغسطس 2022 بالقاهرة ، وخلال قمة المناخ اطلقتها السيدة وزيرة التخطيط والسادة وزراء التنمية المحلية والتعاون الدولي، ما يتيح نطاق اوسع للتعاون المشترك مع دول القارة، وستعمل الدبلوماسية المصرية كذلك في اطار دعم جهود القارة في مكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية وإعادة الاعمار وحفظ السلام ومواجهة الجائحة والتصدي لمخاطر التغيرات المناخية وتداعياتها.

وتظل قضايا بالمنطقة سبباً لعدم الاستقرار الدائم وفي القلب منها دوماً القضية الفلسطينية والتي مهما قيل عن تواريها وخفوت الاهتمام الإقليمي والدولي، ستظل في قلب وعقل الدبلوماسية المصرية بلا كلل ومهما كانت الانشغالات فستظل مكونًا رئيسيًا لحركتنا باتجاه الدول الفاعلة وباتجاه القوى الكبرى وباتجاه إسرائيل ذاتها، والتي يجب أن نوجه اهتماماً خاصاً لرأيها العام واستقطاب قوى الاعتدال إن وجدت بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني والاطراف العربية والدولية ذات التأثير، للدفع بأجندة الحوار والتفاوض المبني علي الأسس المتفق عليها للحل وصولاً لإقامة الدولة الفلسطينية، وان تؤكد الدبلوماسية المصرية أن حالة الجمود في التفاف الاسرائيليين وحكوماتهم حول الفكر اليميني المتطرف وللمرة السادسة لن تخرج بهم وبالمنطقة عن حالة عدم الاستقرار، والخوف أنه ما لم يسود السلام وتقام دولة فلسطين جنبا إلي جانبهم وفقا لمقررات الشرعية الدولية، وساد السلام علاقات إسرائيل مع مصر والأردن وان آوان ان تدرك اسرائيل وشعبها ان هذا هو

الطريق الوحيد الذي سيكفل لهم الامن والاستقرار الداخلي والاندماج الإقليمي ونيل الاحترام الدولي، وبغير ذلك فسيظل الحق الفلسطيني في الوطن يطاردهم، ويثقل ضمائرهم جيل بعد جيل، وبدون كلل.

وستظل التحركات الإقليمية الجادة لدبلوماسية المصرية باتجاه تعزيز التعاون الإقليمي مع الأشقاء في الخليج احد أهم ركائز الاستقرار السياسي والاقتصادي بالمنطقة، كما ينبغي مواصلة التعاون الجاد لخروج مشروعات إقليمية ناجزة وملموسة ما بين نطاق التعاون المصري الأردني العراقي ، وبنفس القدر لابد من تحرك دبلوماسي فاعل باتجاه دول المغرب العربي للمساهمة في تعزيز دولة المؤسسات الوطنية في تونس، والبناء علي ما حققته المشاركة الفاعلة مؤخرا للرئيس عبد الفتاح السيسي في القمة العربية بالجزائر والتواصل الذي تم مع شقيقه الرئيس عبد المجيد تبون، لما تشكله مصر والجزائر من ثقل يدعم استقرار ليبيا والشمال الأفريقي، ولعل دوراً مصرياً لرأب الصدع في العلاقات بين الأشقاء في المغرب والجزائر يكون من تحركاتنا الدبلوماسية خاصة علي مستوى القمة، ولا يخفي تحركات دولية وأخرى لقوى إقليمية لإبعاد الجزائر عن مصر سواء من قوى دولية بعينها أو من طرف إقليمي يعبث منذ سنوات في الغرب الليبي.

و ستسمر حتماً معادلة الحركة الإقليمية للدبلوماسية المصرية باتجاه شرق المتوسط، بعدما حققته من مكاسب وطنية أو ما حققته للأمن وللاستقرار الإقليمي ما سمح بإتاحة الفرصة للإطراف للعمل معاً من خلال منظمة غاز شرق المتوسط للاستفادة من الثروات الطبيعية بشكل أمن وترسيم الحدود بشكل منصف وفقاً لقواعد القانون الدولي دون الافتئات علي مصالح أو حقوق احد الإطراف، مع السعي الجاد لحوار بناء مع تركيا لاسيما في ظل مؤشرات ومصافحات تعد كلها بوادر طيبة لانجاز إقليمي مع قوة فاعلة نرتبط معها بأواصر تاريخية وثقافية وشعبية تتيح لنا فرصة العمل المشترك لبناء حوار وعلاقات جادة ومهمة تسهم في دعم الاستقرار الإقليمي، وربما تقود لدور أكثر فاعلية لبناء جسور الثقة الإقليمية مع اليونان وربما في المساهمة في تهيئة الأجواء بما يسهم في مساعدة كل من تركيا وقبرص خلافهما المستمر، واحتواء ما تسبب فيه من تصعيد وتوتر دائم.

وكذلك تعزيز قدرات مصر الإقليمية في محيطها الاستراتيجي الأخر وهو البحر الأحمر، وارتباطه بأمن مصر وامن الخليج واستقرار المنطقة، سيظل احد أهم أولويات الحركة المصرية بعد ما تملكته من قدرات بحرية متعاظمة تجعل منها القوى الإقليمية الأهم القادرة بالتعاون مع أشقائها وجيرانها فرض الأمن والسيطرة علي مضيق باب المندب كواحد من أهم الممرات البحرية وحماية خطوط الملاحة البحرية وصولا إلي قناة السويس وستظل قضايا الدفاع عن أمن مصر القومي احد ركائز سياسة مصر الخارجية سواء كان الأمر كما اسلفنا مرتبط بقضايا النزاع ومواجهه التهديدات الأمنية من نزاعات او إرهاب عابر للحدود تصدينا له وسنستمر في التصدي له ولمن وراءه من جماعات إرهابية كانت أو دول، ولكن ستكون قضايا مثل الأمن المائي حاضرة وبقوة علي أجندة السياسة الخارجية المصرية كما كانت دائمًا وسنعمل مع الأشقاء في السودان للضغط علي الموقف الإثيوبي للتوصل إلي حل قائم علي قواعد القانون الدولي بما يخدم مصالح الأطراف الثلاث وصولاً لاتفاق قانوني عادل وملزم يسمح لإثيوبيا بتحقيق أهداف التنمية والاستفادة بمكسبات السد مائياً وكهربائياً بشرط أن يحفظ لمصر والسودان حقوقهما المائية التاريخية المكتسبة وحقهما في الحياة.

ولعل ما أسلفنا بشأن قضايا الأمن الغذائى وأمن الطاقة ومواجهه تحديات التغيرات المناخية سوف تكون حتماً علي سلم أولويات تحركات مصر الخارجية في الفترة المقبلة، مع تعزيز الحركة الإقليمية بما يخدم الوضع الاقتصادي الداخلي سواء مع الدول والشركاء الإقليميين والدوليين ومع مؤسسات التمويل والجهات الدولية،

وهكذا ستبقي الدبلوماسية المصرية عنواناً للقدرة الوطنية والتميز، وصاحبة الحركة والمبادرة الخلاقة، التي تحمي مصالح، وتقدم من الرؤى والمبادرات ما يعزز أمن مصر القومي.

II- ورقة د./ سماء سليمان – وكيل أول لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ وعضو المجلس – بعنوان "السياسة الخارجية المصرية المتوازنة، واستثمارها لتقليل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية":

مما لاشك فيه أن الموقف الذي اتخذته مصر تجاه الحرب الروسية الأوكرانية والذي اتسم بالحياد كان له بالغ الآثر في تقليل تداعيات الحرب على مصر خاصة أن هذه الأزمة التى تسببت فى ارتفاع مستويات التضخم العالمية وحالة من الكساد التجارى وأزمة فى سلاسل الإمداد، وكان من الطبيعي أن تتأثر مصر بكل هذه الارتفاعات وتلك الموجات التضخمية المتلاحقة في العالم، فنحو 35% من التضخم في مصر يرد من الخارج تأثرا بتلك الموجات ..

تحاول هذه الورقة الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: كيف استثمرت مصر سياستها الخارجية المتوازنة لتقليل تداعيات الأزمة؟

ويمكن إيجاز التحركات السياسية لمواجهة الأزمة في الخطوات التالية:

أولا: وضع الحلول الاستباقية للأزمة من خلال سيناريوهات متوقعة للأزمة الدولية

ثانيا: استثمار مصر السياسة الخارجية المتوازنة مع دول العالم للتقليل من تداعيات الأزمة

ثالثا: البحث عن فرص في العلاقات الثنائية للبحث عن بدائل لحل القضايا الاقتصادية الناجمة عن الأزمة

ملاحظات مهمة:

بداية يمكن التنويه إلى عدد من الملاحظات كالتالي:

1. أن موقف مصر تجاه الحرب الروسية اللأوكرانية اتسم بالحياد وقد سعت مصر إلى تحقيق التوازن في علاقتها الدولية في ضوء تحديات وضغوط الحرب، كما رفضت توظيف مصر العقوبات الاقتصادية ضد موسكو، كما دعت لاجتماع عاجل للجامعة العربية لبحث الازمة وارسال وفد للوساطة وللجوء للحل السلمي، فضلا عن أنها تصوتت بالادانة ضد التدخل الروسي في اوكرانيا.
2. أن مصر سعت منذ تولي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم عام 2014 في انتهاج نهج متوازن يتسم بالمرونة تجاه القوى الكبرى والاقليمية فضلا عن فتح علاقات مع دول جديدة لم يتم زيارتها من قبل رئيس الدولة في آسيا وأوروبا وأفريقيا.
3. انتهج السيد الرئيس سياسة خارجية نشطة على مدار ثمان سنوات، احتلت فيها الدائرة العربية مركز الصدارة فى زيارات الرئيس الخارجية خلال الأعوام الثمانية، حيث بلغت أكثر من 43 زيارة، فيما احتلت القارة الأوروبية المركز الثانى بواقع أكثر 40 زيارة بينما احتلت الدائرة الإفريقية المركز الثالث بواقع أكثر من 30 زيارة، بينما بلغت زيارات الرئيس لدول آسيا نحو 19 زيارة، فيما زار الرئيس السيسى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 9 مرات خلال ثمانية أعوام 6 زيارات منها

لمدينة نيويورك للمشاركة فى الاجتماعات الدورية للجمعية العامة للأمم المتحدة بها، وثلاث زيارات للعاصمة الأمريكية واشنطن، من بينهم آخر زيارة لحضور القمة الأمريكية الإفريقية الأخيرة.
هذا بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع قادة ومسئولين دوليين- عربًا وأجانب- داخل جمهورية مصر العربية خلال الفترة (يونيو 2014 - يونيو 2022) بلغ أكثر من (1083) لقاءً منها 253 لقاءً قمة مع الملوك والرؤساء.
كما بلغ عدد زيارات الرئيس السيسى وجولاته الخارجية خلال هذا عام 2022 أكثر من (13) زيارة خارجية شملت (10) دول فى قارتين هما (أوروبا - آسيا «المنطقة العربية»)، وهذه الدول حسب الترتيب الزمنى للزيارة هى (العراق - المجر - اليونان - بريطانيا - فرنسا - الإمارات - الصين - بلجيكا - الكويت - السعودية).

أولا: وضع الحلول الاستباقية للأزمة من خلال سيناريوهات متوقعة للأزمة الدولية:

وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة بإعداد تصورات للسيناريوهات المختلفة للتعامل مع تداعيات هذه الأزمة، واتخاذ إجراءات تستهدف التخفيف من آثارها السلبية على المواطن والإقتصاد المصري، كما وجه وزارة المالية إلى الاستعداد بخطة طوارئ للتعامل مع الزيادات الحالية والقادمة في أسعار المواد التي يتم استيرادها من الخارج، فضلا عن التوجيهات لوزارتي الداخلية والتموين وباقي الأجهزة الرقابية بالمتابعة المستمرة لتوافر السلع وضمان عدم نقص أية سلعة، بالإضافة إلى إحكام الرقابة على الأسواق والتعامل بالقانون مع من يحاول استغلال الأزمة لرفع الأسعار بشكل غير مبرر.

وشكلت الحكومة لجنة أزمة لمتابعة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، على غرار لجنة أزمة جائحة كورونا، وهي تجتمع أسبوعيا ويتم عبرها متابعة توافر السلع الغذائية والمواد البترولية والعمل على التوجيه المستمر بها على ضرورة استمرار الرقابة على الأسواق، ومنع تخزين السلع أو إخفائها، والتنسيق المستمر مع الغرف التجارية للتأكيد على ضمان وجود سعر عادل للسلع بحيث لا تكون هناك مغالاة واستغلال للظروف الحالية.

وقامت الحكومة، في إطار خطة متكاملة للتعامل مع الأزمة الحالية، بوضع كافة السيناريوهات في الاعتبار، ومنها السيناريوهات المتشائمة، حيث وضعت الحكومة 3 سيناريوهات لأزمة الحرب الروسية على أوكرانيا فيما يتعلق بالتأثيرات الاقتصادية الناتجة عنها، السيناريو الأول: استمرار الحرب حتى نهاية الصيف، وسيناريو الثاني: استمرار الحرب عام آخر، والسيناريو الثالث وهو المتشائم: استمرار الحرب لأجل غير معلوم،

وقد عملت الحكومة على السيناريو الثاني، واعتبرت أنه إذا امتدت الحرب سنة سوف تتغير الأرقام الخاصة بالتضخم المرتبط بالأسعار العالمية والعقوبات المفروضة على روسيا والتى ستؤثر على أسعار بعض السلع ومن ثم اتجهت الحكومة للعمل على تنويع مصادر الاستيراد وعدم الاعتماد على مصدر واحد لتوفير السلع الأساسية .

ويمكن القول أن الحكومة بدأت العمل منذ عامين مع أزمة جائحة كورونا على زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على امتصاص الصدمات وزيادة الوزن النسبى لعدد من القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، وتحفيز زيادة وزن الاقتصاد الأخضر والحوكمة.

ثانيا: استثمار مصر السياسة الخارجية المتوازنة مع دول العالم للتقليل من تداعيات الأزمة:

1. أزمة الطلبة المصريين العالقين في أوكرانيا:

بذلت الدولة جهود مكثفة لإعادة المصريين بأوكرانيا، حيث تم التواصل المستمر مع المواطنين المصريين هناك من خلال تشكيل غرفة عمليات بوزارة الهجرة وأخرى بوزارة الخارجية للتواصل مع الجالية المصرية بأوكرانيا للوقوف على متطلباتهم.

وشملت الجهود في هذا الصدد أيضاً، تخصيص أرقام للتواصل مع السفارة المصرية في اوكرانيا، فضلاً عن تخصيص أرقام للتواصل مع سفارتي مصر في بولندا ورومانيا، وتخصيص أرقام للتواصل مع غرفة العمليات الخاصة بوزارة الخارجية لمتابعة أحوال الجالية المصرية في أوكرانيا.

وبشأن جهود إعادة المصريين العالقين بأوكرانيا ودول الجوار، تم اتخاذ الاجراءات التالية:

- تم إطلاق رحلتين لإجلاء المصريين العالقين من رومانيا إلى مصر في 1و6 مارس،
- وكذلك إطلاق 3 رحلات لإجلاء المصريين من النمسا في 4 و5 و6 مارس .
- إطلاق 3 رحلات لإعادة المصريين من المجر إلى مصر في أيام 1 و4 و6 مارس،
- بالإضافة إلى إطلاق 3 رحلات لإعادة المصريين العالقين في بولندا،
- ورحلة واحدة لإعادة المصريين العالقين في سلوفاكيا في أيام 4 و7 و11 مارس .

وقد كانت هذه الجهود بالتعاون بين مصر من ناحية وكل من دولة رومانيا والنمسا والمجر وبولندا وسلوفاكيا وهذه الدول يربطها بمصر علاقات قوية مما دفعها للتعاون مع مصر لعودة المصريين سالمين من اوكرانيا، كما أنها دول أوروبية زارمعظمها كل من السيد الرئيس عبر الفتاح السيسي في زيارات تعد تاريخية مما كان لهذه الزيارات أثرها في تسهيل مهمة وزارتي الخارجية والهجرة.

2. أزمة توريد القمح لمصر:

في البداية واجهت مصر أزمة في توريد القمح حيث كانت تعتمد في عام 2020 على 10 دول تعاقدت معها مصر لاستيراده بين روسيا وأوكرانيا وفرنسا ورومانيا واستراليا وبلغاريا والولايات المتحدة وليتوانيا وكندا والمجر.

واستحوذت روسيا على المركز الأول بإجمالي واردات 7.795 مليون طن تلتها في المركز الثاني أوكرانيا بكميات 3.167 مليون ، ثم فرنسا ووردت كميات 809.567 ألف طن ، ثم رومانيا بكميات 601.522 ألف ثم أستراليا التي وردت كميات 228.999 ألف طن، ثم بلغاريا ووردت كميات قدرهت 78.951 ألف طن. ثم الولايات المتحدة ووردت 74.668 ألف طن ، ثم ليتوانيا بكميات 69.120 الف طن ثم كندا بكميات 36.083 ألف طن ثم المجر بكميات 23.599 ألف طن.

تغير الوضع في عام 2021 ليصبح كالتالي:

تصدرت روسيا قائمة أعلى 10 دول استوردت مصر منها القمح خلال الـ 11 شهرا الأولى من عام 2021، حيث سجلت قيمة واردات مصر منها 1,2 مليار دولار وبكمية بلغت 4,2 مليون طن، بنسبة 69,4 % من إجمالي كمية واردات مصر من القمح.

وجاءت أوكرانيا في المرتبة الثانية بقيمة 649,4 مليون دولار، وبكمية 651,4 ألف طن بنسبة 10,7%، ثم رومانيا بقيمة 407,7 مليون دولار، وبكمية 387,2 ألف طن بنسبة 6,2%، ثم أستراليا بقيمة 105,5 مليون دولار، وبكمية 190,2 ألف طن بنسبة 3,1%، ثم فرنسا 63,8 مليون دولار، وبكمية 63 ألف طن بنسبة 1.%

ثم ليتوانيا بقيمة 16,9 مليون دولار، وبكمية 61 ألف طن بنسبة 1%، ثم مالديف بقيمة 3,6 مليون دولا، وبكمية 20 طن، ثم كندا بقيمة 1,8 مليون دولار، وبكمية 517 ألف طن بنسبة 8,5.%

ثم الصين 843,2 ألف دولار، وبكمية 3 آلاف طن بنسبة 0,05%، وأخيراً كوريا الجنوبية 280,6 ألف دولار، وبكمية 100 طن.

- **ومن الملاحظ التالي:**

- استمرت روسيا في صدارة الدول المصدرة للقمح لمصر عام 2021 تلتها أوكرانيا ثم رومانيا واستراليا وفرنسا وليتوانيا والمالديف وكندا والصين وكوريا الجنوبية.
- توجه مصر للاستيراد من كل من الصين وكوريا الجنوبية والمالديف وذلك في اطار تعزيز مصر للعلاقات الخارجية مع الدول الآسيوية، حيث أكد الرئيس عبدالفتاح السيسى خلال لقاءاته مع عدد من المسئولين الآسيويين حرص مصر على تعزيز آليات التعاون المشترك مع بلدان القارة الآسيوية على مختلف الأصعدة بما يحقق المصالح المشتركة وتعظيم حجم التبادل التجارى.

<u>في عام 2022:</u>

يمكن الاشارة إلى تصريح رئيس الوزرراء بـ " أن القاهرة لديها مصادر متعددة كبديل للقمح الروسي أو الأوكراني، منها فرنسا ورومانيا، وهما الأقرب من الناحية الجغرافية مما يقلل من فاتورة النقل."

ومن ثم فإن أهم الدول التي استوردت منها مصر أقماح في 2022، جاءت على رأسها روسيا بمقدار 5.4 مليون طن قمح، تلتها رومانيا بحجم 1.3 مليون طن، ثم فرنسا بمقدار 1.2 مليون طن، تلتها أوكرانيا بحجم 918 ألف طن، ثم بلغارية بمقدار 190 ألف طن، بعدها أستراليا بـ140 ألف طن، وألمانيا بإجمالي 117 ألف طن، ثم أمريكا بمقدار 66 ألف طن، وأيضًا الهند لم نستورد منها سوى شحنة واحدة بمقدار 61 ألف طن، والبرازيل بـ46 ألف طن.

- وقد سعت الحكومة إلى توفير 22 منشأ معتمد لاستيراد القمح، أبرزها روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا وكازاخستان والولايات المتحدة، وكانت لاتفيا أحدث إضافة في نوفمبر الماضي، والهند أخرها، فيما تجرى دراسات منذ عام مضى في دولتي باكستان والمكسيك من أجل اعتمادهما كمناشئ جديدة لاستيراد القمح.

- **ومن الملاحظ التالي:**

- تراجع ترتيب أوكرانيا الي المرتبة الرابعة للاستيراد وجاءت قبلها بالفعل كل من فرنسا ورومانيا، (التي زارها الرئيس في جولته الآسيوية الأخيرة في شهر فبراير 2023 للهند وأذربيجان ثم رومانيا) وكذلك ألمانيا، وهذا ترجمة للعلاقات القوية التي اتسمت بها العلاقات المصرية - الأوروبية بجانب قوى من التعاون والتفاهمات خاصة فى ذلك الوقت التى تمر به القارة الأوروبية والعالم الغربى بتوترات قوية على آثر الحرب الروسية الأوكرانية.

- ويمكن التنويه إلى أهمية العلاقات المصرية - الأوروبية، حيث أكد الرئيس على مكانة الاتحاد الأوروبى المهمة فى إطار السياسة الخارجية لمصر، والتى ترتكز على الاحترام والتقدير المتبادل لخصوصيات كل طرف، ليس فقط لكون الجانب الأوروبى الشريك التجارى الأول لمصر، وإنما فى ضوء الروابط المتشعبة التى تجمع بين الجانبين والتحديات المشتركة التى تواجههما على ضفتى المتوسط.
- حول العلاقات المصرية - الأوروبية على الصعيد الثنائى فقد أكدت تصريحات الرئيس عبدالفتاح السيسى خلال لقاءاته المتعددة مع القادة والمسئولين الأوروبيين حرص مصر على تعزيز التعاون المشترك بين مصر ودول القارة الأوروبية على مختلف الأصعدة وتبادل الرؤى ووجهات النظر حيال الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.
- وفيما يتعلق بالعلاقات المصرية الأوروبية، استقبل وزير الخارجية - خلال عام 2022 - عشرين وزيرا ومسئولا رفيع المستوى، كما قام بثمان زيارات خارجية إلى الدول الأوروبية، وأجرى 13 اتصالا هاتفيا.. وانعقدت ثلاث لجان مشتركة و10 جولات مشاورات سياسية وفنية، وثلاثة مجالس أعمال مع الدول الأوروبية.

مما يعكس فاعلية نشاط وزارة الخارجية على صعيد العلاقات المصرية الأوروبية الأمر الذي ساعد في سهولة استيراد القمح من الدول الأوروبية.

كما كان لتوجه مصر لاستيراد القمح من الهند وكازخستان (التي زارها الرئيس عبد الفتاح السيسي) فضلا عن قيام وزير الخارجية عام 2022 بأربع زيارات لدول آسيوية، واستقبل أربعة وزراء ومسئولين رفيعي المستوى، بالإضافة إلى انعقاد ثماني جولات مشاورات ومباحثات سياسية ومجلسين للأعمال مع الدول الآسيوية.

ثالثا: البحث عن فرص في العلاقات الثنائية للبحث عن بدائل لحل القضايا الاقتصادية الناجمة عن الأزمة:

1. **في مجال السياحة:**

يتضح الاستثمار الجيد للأزمة في قطاع السياحة خاصة والذي يستقبل عدد كبير من السائحين وخاصة من دولتي روسيا وأوكرانيا، ومن الملاحظ أن السياحة المصرية شهدت رواجا وخاصة من قبل السياح من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والذين يمثلون الجزء الأكبر في الوقت الحالي وتتوافد على مقاصد أسوان والأقصر، ويعود ذلك إلى الجهود التي بذلت من الدولة للترويج للسياحة في مصر خاصة مع التغيرات المناخية في الدول الأوروبية فضلا عن رخص تكلفة الرحلات إلى مصر في فصل الشتاء.

بالاضافة إلى عدم اعتراض حكومات هذه الدول لمواطنيها للتوجه لمصر لما تتسم به من أمن واستقرار فضلا على قوة العلاقات بين مصر وهذه الدول التي شهدت زيارات متبادلة وظهرت جلية في الحضور في مؤتمر المناخ وكذلك في التنسيق في الحرب الروسية الأوكرانية.

2. **في مجال الغاز:**

حققت مصر زيادة في قيمة الصادرات من الغاز الطبيعي والمسال لتصل إلى 8 مليارات دولار خلال العام المالي 2022/2021، كما تضاعف إنتاج الغاز ليسجل 69.2 مليار متر مكعب خلال العام المالي الماضي.

وقد وجهت الجزء الأكبر من صادراتها إلى الدول الأوروبية من بينها فرنسا وإيطاليا لتعويض نقص الغاز الروسي.

وتتميز علاقات مصر بفرنسا بأنها علاقات استراتيجية وتوافق في العديد من القضايا الاقليمية والدولية، فضلا عن ما شهدته العلاقات المصرية الايطالية من تطور كبير انعكس في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية منها.

وارتفعت مصر من المركز الـ19 عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي عام 2015، إلى المركز الـ13 عالميًا والثاني أفريقيا عام 2021، وفقا لبيانات شركة بريتيش بتروليم، وتحولت من دول مستوردة للغاز بين أعوام 2015 حتى 2017 إلى الاكتفاء الذاتي واستئناف التصدير في سبتمبر عام 2018.

3. في مجال تصدير الاسمدة:

استطاعت مصر أن تحل مكان روسيا كمصدر للأسمدة إلى الأسواق الأوروبية بقيمة صادرات 1.5 مليار يورو، وقد بلغت قيمة الزيادة في صادرات الأسمدة 187.5%، وقد تصدرت فرنسا قائمة كبار المستوردين تلتها إيطاليا ثم اسبانيا ثم اليونان، وهذه الدول لمصر علاقات قوية بها مما اتاح لمصر الفرصة للاستفادة من هذه الأزمة العالمية.

توصيات:

نظرا لمحاولة مصر اتخاذ خطوات استباقية لحل الأزمات المحتملة فإنه لاستمرار هذا النهج يفضل أنشاء مركز للإنذار المبكر يتبع رئاسة الجمهورية مباشرة ليقلل تداعيات الأزمات على الدولة.

وختاما، يمكن القول أن مصر استطاعت أن تستثمر سياستها الخارجية المتوازنة لتقليل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية سواء في حل أزمة المصريين العالقين في أوكرانيا من خلال تعاون دول الجوار مع مصر بسبب العلاقات القوية مع هذه الدول فضلا عن حل أزمة استيراد القمح وتوفير دول بديلة من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، بالاضافة إلى البحث عن فرص جديدة في مجالي السياحة والغاز والاسمدة اعتمادا على علاقات قوية واستراتيجية مع العديد من دول العالم.

المحور الثانى

التداعيات الاقتصادية

ا- ورقة أ.د./ سعد نصَّار – أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة ومستشار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ومحافظ الفيوم الأسبق – بعنوان "تداعيات الازمة الروسية الأوكرانية على الامن الغذائي في مصر":

شهد العالم في السنوات الأخيرة وما يزال العديد من الازمات بدءآ بجائحة كورونا ومرورا بالتغيرات المناخية العالمية ثم الازمة الروسية الأوكرانية. تلك الازمات التي أثرت علي امدادات الغذاء والطاقة ومستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصة الاعلاف والاسمدة . كما أدت الي الارتفاع الشديد في الأسعار العالمية لهذه المنتجات .

وتستحوذ روسيا وأوكرانيا علي حوالي 30% من صادرات القمح في العالم والذي يبلغ انتاجه حوالي 800مليون طن سنويا يتم أستهلاك حوالي 600مليون طن منه في أماكن الإنتاج ويدخل التجارة العالمية منه حوالي 200 مليون طن . كما تستحوذ روسيا وأوكرانيا علي 17% من صادرات الذرة في العالم .كما ان اوكرانيا هي المصدر الرئيسي لزيت عباد الشمس .كما ان روسيا واوكرانيا هما المصدرين الأساسيين للاسمدة النتروجينية والفوسفاتية . كما قامت بعض الدول الأخرى وفي اعقاب الحرب الروسية الأوكرانية بوقف تصدير منتجاتها من السلع الغذائية كما فعلت اندونيسيا بوقف تصدير زيت النخيل والذي يمثل حوالي 70% من واردات مصر من الزيوت النباتية . كما قامت الهند بوقف تصدير القمح . وقد ادي كل ذلك كما سبق ذكره الي التاثير علي امدادات الغذاء ومستلزمات الإنتاج الزراعي والي الارتفاع الشديد في الأسعار العالمية لهذه المنتجات . حيث ارتفع علي سبيل المثال سعر القمح من 250 دولارا للطن الي مايزيد عن 500دولارا للطن بعد الازمة. كما كانت مصر معتمدة في واردتها من القمح بصفة أساسية علي روسيا وأوكرانيا حيث يبلغ الانتاج الكلي من القمح في مصر حوالي 10 مليون طن سنويا ونستورد حوالي 10مليون طن سنويا يأتي حوالي 60% منها من روسيا ، 25% منها من أوكرانيا.

ولمواجهة تلك الازمات وتخفيف اثارها علي الامن الغذائي المصري فقد اتخذت مصر العديد من السياسات والإجراءات والتدابير . وفي الواقع فإن القيادة السياسية تولي قطاع الزراعة عناية ورعاية خاصة باعتباره احد الركائز الأساسية في الاقتصاد المصري حيث يساهم القطاع بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي ، حوالي 17% من اجمالي الصادرات السلعية ، حوالي 25% من اجمالي القوي العاملة . كما انه القطاع المسئول عن توفير الغذاء للسكان الذي يتزايدون باستمرار وكذلك توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة الوطنية وخاصة صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية . وتتمثل هذه الرعاية في التأكيد المستمر لفخامة السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي علي ضرورة العمل باستمرار علي زيادة الإنتاج الزراعي افقيا ورأسيا وتحقيق درجة اعلا من الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية وعلي زيادة الاستثمارات المخصصة للزراعة من الاستثمارات الحكومية في السنوات الاخيرة وكذلك تنفيذ العديد من المشروعات الزراعية القومية الكبرى وفي المتابعة المستمرة للأداء والانجاز في قطاع الزراعة.

وقد تضمنت السياسات والإجراءات والتدبير التي اتخذتها مصر في مجال تحقيق الامن الغذائي تنفيذ مشروعات للتوسع الافقي واستصلاح واستزراع أراضي جديدة وإقامة مجتمعات عمرانية زراعية وصناعية وخدمية متكاملة وزيادة الرقعة المأهولة . ومن هذه المشروعات مشروع الريف المصري لاستصلاح واستزراع حوالي 1.5مليون فدان معظمها (حوالي65%) في صعيد مصر ومشروع استصلاح واستزراع حوالي نصف مليون فدان في سيناء ومشروع الدلتا الجديدة بالضبعة والساحل الشمالي (حوالي نصف مليون فدان قابلة للزيادة الي مليون فدان ثم الي2.2 مليون فدان) ومشروع توشكي (حوالي 470 الف فدان). أي ان الدولة بصدد إضافة حوالي 3 مليون فدان اراضي زراعية تمثل حوالي ثلث المساحة المزروعة في مصر. ونظرا لمحدودية المياه في مصر حيث يبلغ اجمالي المعروض منها سنويا حوالي 60 مليار متر مكعب فقط (55.5مليار متر مكعب حصة مصر من مياه النيل وحوالي 4.5مليار متر مكعب من مياه جوفية وامطار) في حين ان اجمالي الطلب عليها سنويا يبلغ حوالي 80مليار متر مكعب أي ان هناك عجز سنوي حوالي 20مليار متر مكعب، فان الدولة تعمل علي تغطية ذلك من خلال تنفيذ مشروعات لتدوير وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بعد المعالجة رغم تكلفتها الباهظة. حيث بلغت تكلفة محطة معالجة مياه الصرف في بحر البقر والتي تبلغ طاقتها السنوية حوالي 2مليار متر مكعب حوالي 18مليار جنيه . وتستخدم تلك المياه المعالجة بعد خلطها بالمياه العذبة من ترعة السلام بنسبة 50% في مشروع الاستصلاح والاستزراع في سيناء .كما تعمل الدولة علي انشاء محطة معالجة علي ترعة الحمام بطاقة 6 مليار متر مكعب سنويا بتكلفة حوالي 80 مليار جنيه . وتستخدم تلك المياه المعالجة بعد خلطها بالمياه الجوفية في مشروع الدلتا الجديدة . كما تعمل الدولة علي ترشيد استخدام مياه الري في الزراعة والتي تستهلك حوالي80% من الموارد المائية وذلك من خلال التأكيد علي استخدام طرق الري الحديثة في جميع الأراضي الجديدة مع التحول التدريجي من الري بالغمر الي الري الحديث اوتطوير نظام الري السطحي في الاراضى القديمة وعلما بأن تطوير نظم الرى يؤدي ليس فقط الي توفير المياه وانما أيضا الي تحسين الإنتاجية والجودة وتخفيض التكاليف وبالتالي تحسين الدخول الصافية للمزارعين.

كما تعمل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي علي تنفيذ التوسع الرأسي في الزراعة أي زيادة إنتاجية وحدتي الأراضي والمياه من خلال قيام مراكز البحوث الزراعية باستنباط أصناف نباتية جديدة عالية الإنتاجية والجودة وذات الاحتياجات المائية الأقل والمقاومة للظروف المعاكسة او ظروف الاجهاد البيئي كالتغيرات المناخية والحرارة والجفاف والرطوبة والملوحة والأمراض والحشرات مع تعميم هذه الاصناق المعتمدة علي المزراعين وفقا للخريطة الصنفية الملائمة لمختلف المحافظات ومع تعريف المزارعين بالممارسات الزراعية الجيدة لهذه الأصناف الجديدة من خلال أجهزة الارشاد الزراعي.

كما تضمنت السياسات والإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة تحفيز المزارعين علي زيادة الإنتاج والتوريد من خلال مدهم بالأسعار المجزية التي تغطي تكاليف الإنتاج وتسمح لهم بهامش ربح مجزي وتتمشي مع الأسعار العالمية مع اعلان هذه الأسعار للمزارعين قبل الزراعة بوقت كاف مع توفير التقاوي المعتمدة المدعمة والاسمدة المدعمة والتوسع في الزراعات التعاقدية كما هو الحال في محاصيل فول الصويا وعباد الشمس والذرة علاوةعلي القصب والبنجر.

كما تنفذ الدولة العديد من مشروعات تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية مثل مشروع البتلو والتحسين الوراثي للماشية واستيراد الماشية عالية الإنتاجية و الجودة وانشاء مراكز تجميع الالبان والقري

الداجنة في الظهير الصحراوي ومشروعات الاستزراع السمكي في محور قناة السويس ومحافظات بكفرالشيخ (بركة غليون) وبورسعيد والفيوم وبني سويف وغيرها.

كما قامت الدولة بتنويع مصادر ومناشئ الاستيراد وفتح مناشئ جديدة حتي نتجنب مخاطر الاعتماد علي عدد محدود من مصادر الاستيراد. وحرصت الدولة علي ضمان وجود مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الاستراتيجية سواء من الإنتاج المحلي او الاستيراد يكفي لاستهلاك المواطنين من 4-6 شهور .وقد ساعد المشروع القومي للصوامع علي زيادة السعات التخزينية حيث زادت السعة التخزينية من حوالي 1.4 مليون طن في عام 2011 الي حوالي5.5 مليون طن عام 2022. وقد ادي ذلك الي القضاء علي الفقد في التخزين حيث كان هناك فقد نتيجة لتخزين القمح في الشون الترابية حوالي مليون طن سنويا.

كما توسعت الدولة في المنافذ الحكومية والتي يتم توفير السلع الغذائية بها بأسعار معتدلة. كما تعمل الحكومة علي مراقبة وضبط الأسعار للقضاء علي الجشع والارتفاع غير المبرر في أسعار الغذاء وبما يضمن حماية المنافسة ومنع الاحتكار . كما تعمل الحكومة علي تقليل الفقد في كل المراحل بدءا بالإنتاج ومروراً بالنقل والتخزين والتصنيع. وكذلك ترشيد الاستهلاك من خلال دراسة تعديل الأنماط الاستهلاكية وخلط القمح بالذرة اوالشعير او البطاطس او البطاطا لانتاج رغيف العيش.

وقد وفرت وزارة المالية في العام الماضي اعتمادا إضافيا بلغ حوالي 15مليار جنيه لمواجهة الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء المستورد وتخفيض العبء علي المواطنين.

ومن الجدير بالذكر ان الصادرات الزراعية قد زادت في السنوات الأخيرة حيث بلغت الصادرات الزراعية الطازجة في العام الأخير حوالي 6.5مليون طن بقيمة بحوالي 3.3مليار دولار كما بلغت الصادرات الزراعية المصنعة حوالي 3.7مليار دولار.

ومن الجدير بالذكر أيضا ان وزارتي الخارجية والتعاون الدولي قد قامتا بتوفير عدد من المنح والقروض الميسرة من شركاء التنمية لوزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي والتموين والتجارة الداخلية للمساعدة في مواجهة اثار الازمات العالمية علي الامن الغذائي في مصر . كما قامت القيادة السياسة ووزارة الخارجية بجهود كبيرة في مجالات ضمان استمرار توريد القمح من روسيا الي مصر وكذلك في مبادلة الديون بتمويل مشروعات تنموية وفي الدعوة الي مبادرة إقامة مركز لوجستي في مصر لتخزين الحبوب وإعادة تصديرها الي الدول العربية والافريقة وفي التعامل مع بعض الدول في مجال التبادل التجاري بالعملات المحلية الوطنية.

وقد أدت كل هذه السياسات والإجراءات والتدابير لمواجهة الازمات العالمية الي تخفيف أثارها علي الامن الغذائي في مصر. وفي الحقيقة فان مصر لم تعاني وعلي عكس الحال في العديد من الدول المتقدمة والنامية من عجز في المعروض من السلع الغذائية . كما ان أسعار الغذاء ظلت في الحدود المعقولة .علاوة علي زيادة الصادرات الزراعية المصرية .واوضح قطاع الزراعة في مصر انه من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية التي تتسم بالمرونة والقدرة علي مواجهة الازمات والتعامل معها واستعيبها .

وتحظي مصر إما باكتفاء ذاتي او فائض للتصدير من تسع مجموعات غذائية سلعية هي الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية والارز والذرة البيضاء والدواجن والبيض والاسماك واللبن الطازج. بينما تعاني من بعض العجز في عدد من المجموعات الغذائية مثل القمح واللحوم الحمراء والزيوت والسكر حيث تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الي حوالي 50% ، 50% ،15% ،87% علي الترتيب .

وتستهدف الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر 2030زيادة الإنتاج من المجموعة الاولي من السلع التي تتمتع مصر فيها باكتفاء ذاتي او فائض للتصدير من اجل زيادة الصادرات الزراعية بمعدل 15-20% سنويا مستفيدين من الاتفاقيات التجارية المصرية الدولية والاقلمية والثنائية . وكذلك زيادة الإنتاج من المجموعة الثانية من السلع التي تعاني مصر فيها من عجز من اجل تحقيق درجة اعلا من الاكتفاء الذاتي حيث تستهدف الاستراجية تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي تصل الي حوالي 65% ، 65% ، 60% ، 100% من القمح واللحوم الحمراء والزيوت والسكر علي الترتيب في عام 2030.

II-ورقة السيد المهندس/ سامح فهمي - وزير البترول والثروة المعدنية الأسبق – بعنوان "أهم التداعيات الاقتصادية بالنسبة لمصر نتيجة الحرب في أوكرانيا":

مما لا شك فيه إنه على الصعيد الجيواقتصادي فإن هذه الحرب ترتب عليها تداعيات اقتصادية غير مسبوقة منذ حوالي نصف قرن، وترجع هذه التداعيات بالأساس إلى العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة التي فرضت على روسيا بسبب الحرب والتي إمتدت آثارها المباشرة وغير المباشرة لتشمل معظم دول العالم .

وكنتيجة مباشرة للهجوم الاقتصادي الشامل على روسيا تم فرض ضغوط هائلة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وأصبح الاستقرار الاقتصادي العالمي هشا بدرجة كبيرة جداً .وأصبح هناك 3 محاور رئيسية هامة جداً يرجح أن تلعب دوراً هاماً في تشكيل التوقعات والنتائج الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة طبقا لما يلي:

1) التحول من الطلب غير الكافي إلى العرض غير الكافي (عائق رئيسي لنمو الدول).
2) نهاية السيولة الغير محدودة من البنوك المركزية.
3) الهشاشة المتزايدة للأسواق المالية .

أما بالنسبة لقطاع الطاقة فإن التحديات والشكوك التي تواجه نظام الطاقة العالمي تعتبر أعظمها على وجه الإطلاق منذ حوالي نصف قرن (فترة بداية السبعينيات من القرن الماضي).

وقد تسببت هذه الحرب بنقص كبير في إمدادات الغذاء والطاقة عالمياً وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على المواطنين في شتى بقاع العالم (الاستقرار /الصحة / دخل الأفراد ..... إلخ .)

وبالنسبة لمنظور الطاقة، فالنمو المتزايد للنقص في كميات الغاز والبترول والمنتجات البترولية والارتفاع المستمر لأسعار هذه السلع قد سلط الضوء على الأهمية المستمرة لأمن الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، وللأسف أضيف لهذه التحديات في نفس هذا التوقيت النتائج التي ترتبت على تحرر معظم دول العالم من القيود التي كانت مفروضة على بلادها ومواطنيها خلال جائحة الكورونا COVID 19 مما أدى إلى تزايد الطلب على الطاقة وعلى وجه الخصوص البترول والغاز والمنتجات البترولية وأدى ذلك إلى ارتفاع الاستهلاك ومع نقص الإمدادات الروسية أدى ذلك كله إلى إبراز مدى الهشاشة القائمة في النظام العالمي للطاقة وإرتفعت أسعار البترول والغاز لمستويات غير مسبوقة عالمياً .

وبالنسبة لمصر وتداعيات الحرب عليها من المنظور الاقتصادي فيمكن إبرازها فيما يلي:

1) يحسب لمصر قيامها منذ بداية الأزمة بتشكيل خلية أزمة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء للتعامل مع التداعيات الاقتصادية للحرب من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتأمين مخزون البلاد من السلع الاستراتيجية خاصة الوقود والتخفيف من الضغوط الملقاة على عاتق الاقتصاد المصري والمواطنين.
2) تحرك مصر الخارجي وإطلاق مبادرة عالمية لمبادلة الديون وتحويل الجزء الأكبر منها إلى مشروعات استثمارية مشتركة.
3) استفادت مصر كثيراً من تأثيرات الحرب على قطاع الطاقة العالمي وضاعفت مصر من صادراتها من الغاز الطبيعي المسال من مجمعات إساله الغاز المصرية بدمياط وأدكو بنسبة كبيرة خلال جدا عام 2022 حيث بلغت قيمة صادرات الغاز المسال حوالي 8.5 مليار دولار خلال عام 2022 وجاء ذلك في إطار سعي دول الاتحاد الأوروبي لإيجاد بديل للغاز الروسي وتنويع مصادر الطاقة بأوروبا وخاصة ألمانيا كبديل عن جزء كبير من الغاز الروسي .يوضح
وقد أصدرت الولايات المتحدة ومصر وألمانيا الاتحادية بياناً يوضح ملامح خطة تسريع إنتقال الطاقة في مصر بحيث يتم توفير جزء من الغاز المستخدم للسوق المحلي المصري على ان يتم تصديره وتوريده لألمانيا وعلى أن يقوم البنك الاوروبي للإنشاء والتعمير بالتنسيق لتحقيق هذا الاتفاق .
وفي نفس هذ السياق أيضا تم توقيع مذكرة إتفاق وتفاهم ثلاثية بين الاتحاد الاوروبي ومصر وإسرائيل (تحت مظلة منتدى غاز شرق المتوسط) لتصدير الغاز الوارد من إسرائيل إلى أوروبا بعد إسالته في مجمعات الغاز المسال المصرية وذلك للمساهمة لإيجاد بدائل للغاز الروسي المصدر لأوروبا وألمانيا على وجه الخصوص.

4) استمراراً للنجاح الذي تحقق في مجال التجارة الخارجية للغاز نتيجة إستغلال مجمعات الإسالة بدمياط وادكو واستغلال خطوط أنابيب للغاز برً وبحرًا خلال عام 2022 بقيمة 8.5 مليار دولار، فإن مصر تخطط لتصدير كميات من الغاز بقيمة حوالي 12 مليار دولار خلال العام الحالي (2023) وفي تقديري أنه في حالة نجاح مصر في زيادة كميات الغاز المصدرة عن الكميات المصدرة في عام 2022 فإنه يمكن تحقيق أهداف أعلى من تلك المخططة لأن وحدات الاسالة بطاقتها الحالية تسمح بزيادة كميات الغاز المسالة والمصدرة مما يعني إستفادة مصر من الطاقات الغير مستغلة بمجمعات إسالة الغاز وأيضاً يمكن لمصر الاستفاده من الاسعار الغير مسبوقة في الغاز المسال (والتي وصلت في بعض الشحنات الفورية إلى 60 دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية) مقابل متوسط أسعار غاز تقليدية في الاعوام السابقة للحرب تتراوح بين 4 -5 دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية.
5) الآثار السلبية الوحيدة والتي تأثر بها قطاع البترول المصري خلال عام 2022 كانت في ارتفاع أسعار النفط والبنزين والديزل والبوتاجاز والمازوت والبيتومين المستوردين من الخارج لاستكمال حاجة القطاعات الاقتصادية والمواطنين من الطاقة ولكن الحمد لله هذه الآثار كانت محدودة إلى حد ما نظراً للارتفاع المحدود لاسعار النفط ومنتجاته عالميا مقارنة بالارتفاع الجنوني الغير مسبوق لشحنات الغاز المسال الفورية .

مما سبق يتضح ان محصلة تداعيات الحرب على قطاع البترول المصري كانت إيجابية نتيجة ما سبق توضيحه.

المحور الثالث

التداعيات الأمنية والعسكرية

اللواء أركان حرب/ أسامة راغب محمد عطا – عضو المجلس وأستاذ العلوم الإستراتيجية والأمن القومي ونائب مدير أكادمية ناصر العسكريه العليا للدراسات العليا سابقا

الحمدلله ربَّ العالمين، حمداً طيباً مباركاً فيه، حمد الحامدين وشكر الشاكرين. الحمدلله الذي جعل لنا وطناً آمنا، يعيش فينا ونحيا علية ، يجري حبه في عروقنا وتتشرب نفوسنا التضحية والبذل والعطاء من أجله.

ومن لم تكنْ أوطانهُ مفخراً لهُ فليس له في موطنِ المجدِ مفخرُ
ومن لم يبنْ في قومهِ ناصحا لهم فما هو إلا خائنٌ يتسترُ
وَمن كانَ في أوطانهِ حاميا لها فذكراهُ مسكٌ في الأنامِ وعنبرُ
ومن لم يكنْ من دونِ أوطانهِ حمى فذاك جبانٌ بل أَخَسُّ وأحقرُ

السيدات والسادة ، الحضور الكرام ، لا يخفى على أحد منا أن الإنسانُ يَحتاجُ لأن يَعيشَ في حالةٍ من الأمن والاستقرار كي يَستطيع مُمارسة أنشطته بكلّ أريحيّةٍ، ولأجلِ ذلك فرضت الشّريعة الإسلامية مقاصد وضروريات يجبُ الحفاظ عليها وهي :- النّفس، والدين، والعِرض، والمال، ولا يُمكن لدولةٍ أنْ تتقدّم وتَتطوّر وتُحقّق الرفاهية لمواطنيها إلّا بتحقيق الأمنِ والاستقرار، ومن هنا أتى مفهوم الأمن القوميّ؟

يُعرّف الأمن القوميّ على أنّه قدرة الدّولة على تَأمين استمرار أساس قوّتها الدّاخلية والخارجية، والعسكريّة والاقتصاديّة في مُختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهدّدها من الدّاخل والخارج، وفي حالة الحرب والسِّلم على حدٍّ سواء.

و يُلاحَظُ هنا أنّ مفهوم الأمن القوميّ يعتمدُ على ثلاثةِ أمورٍ فرعية، هي:-

مفهوم التّحديات :- هي مُتغيّراتٌ أو مشكلاتٌ أو عوائق أو صعوبات تواجه الدّولة، وهي تكون من البيئة الدّوليّة أو الإقليمية أو حتّى المحليّة.

مفهوم المخاطر : - هي الإحباطات أو الضّغوط التي تطرأ في ظروف البيئة الدّولية أو الإقليمية أو الدّاخلية للدولة، وتُعيق تنفيذ المصالح الحيوية للدّولة أو التأثير في دورها على الصّعيدين العالمي والإقليمي.

مفهوم التّهديدات :- هي قضايا خارجيّة أو داخلية تقفُ في وجه تقدّم الدّولة في تطبيق استراتيجيّاتها القومية، مما يؤثّر بشكلٍ مباشر على مصالحها الحيوية، ومن المُحتمل أن تقودَ إلى خلخلة استقرار الدّولة وأمنها.

وللأمن القوميّ ثلاثةُ مستوياتٍ لا يتحقّق إلا باندماجها وتشاركها، وهيَ : -

المستوى الدّاخليّ : - هو مستوىً يتعلّق بحفظِ المجتمع وحمايته من أيّ اختراقٍ أو تهديد، وإقرار مفهوم الاستقرار في كافّة المجالات.

المستوى الإقليميّ : - يتعلّق بالصِّلات الإقليمية للدولة مع الدّول الأخرى.

المستوى الدوليّ : - هو مستوىً أعلى مما سبقه؛ إذ يتعلّق بحِراك الدّولة ضمن المُحيط العالمي.

السيدات والساده،

في ظل المفهوم السابق عن الأمن القومي فإن الحرب الروسيه الأوكرانيه وما تلتها من تداعيات وعلى الرغم من أن رحاها تدور بين بلدين أوروبيين إلا أن تداعياتها ومنذ أيامها الأولى قد تجاوزت حدود الجغرافيا الأوروبية لتشمل معظم قارات العالم ، وتأثيراتها تجاوزت ساحات الحرب وطاولات مفاوضات السياسة لتمتد إلى الغذاء والدواء والطاقة والسلاح ، وجميعهم ينعكس بطريقة أو بأخرى على الأمن القومي سواء بطرق مباشره أوغير مباشره ولا أحد يستطيع أن يتنبأ متى أو كيف ستنتهي هذه الأزمه.

وللأسف فأن منطقة الشرق الأوسط وكالعادة هي التي دائما ما تكون الأكثر تأثرا بالأزمات الدولية حتى البعيدة منها عن حدودها الجغرافية، حافظ إقليمنا على هذه العادة وكان من بين المناطق الأسرع والأكثر تأثرا بالأزمة الروسية الأوكرانية.

فقبيل اندلاع شرارة هذه الأزمة وحتى في أيامها الأولى كان هناك من يتوهم في منطقتنا أنها مجرد حرب تقليدية بين بلدين لا نشاركهم الإقليم ولا الدين ولا الثقافة ولا الاهتمامات ولا الطموحات ولا المصير، وأن لا علاقة لنا نحن العرب بها سوى أن نقف في صفوف المتفرجين المحايدين هادئين الأعصاب الذين لا يعنيهم من ينتصر أو من ينهزم أو كيف تسير الحرب أو متى تنتهي

لكن ما هي إلى أيام قليلة تلت الرابع والعشرين من فبراير الماضي إلا وقد أدرك معظم قاطني المنطقة حتى من غير الخبراء و المتخصصين أننا وإن كنا لا نشترك مع طرفي الأزمة في التاريخ أو الثقافة أو الدين.. الخ، وإن كنا لا نقتسم معهم الإقليم، إلا أننا نقتسم معهم ما هو أهم، فنحن نتقاسم معهم معظم مؤثرات الأمن القومي كما ذكرت سابقا كـــ الغذاء، والدواء والسلاح ..الخ

لذا وبعد أقل من ثلاث أسابيع من العمليات العسكرية على الأراضي الأوكرانية، وفي محاولة للبحث عن الرابط بين ارتفاع الأسعار في بلدانهم وبين أزمة عسكرية أبعد ما تكون عن حدودهم، كان مواطني عدد كبير من الدول العربية يبحثون عن ويتداولون فيما بينهم أرقاما تتعلق بنسبة إسهام طرفي الأزمة روسيا وأكرانيا في محاصيل غذائهم الرئيسيه أو أدويتهم

وبناء على هذه المعطيات.. فإن الأزمة الروسية الأوكرانية تمثل تهديدا جديا ووجوديا ومباشرا للأمن الغذائي العربي وبالتالي الأمن القومي العربي مما يستدعي حلولا عاجلة لتقليل تبعات هذه الأزمة إلى حدها الأدنى، وأخرى طويلة الأمد لتفادي تكرار آثارها.

بداية الأزمه

تعود أصول القضية الأوكرانية المعاصرة إلى العام 1991 مع تفكُّك الاتحاد السوفيتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها في نفس العام.

وفي العام 1994، جرى توقيع "مذكرة بودابست" التي تعهَّدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلِّي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي لصالح روسيا.

لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقًا. فانضمَّت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف، عام 1999، وبين عامي 2004 و2009، انضمت 9

دول من شرق أوروبا، بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابقة (بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا)، ثم لحقت بها بعد ذلك كل من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية. وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين 1999 و2020 نحو 14 دولة، تشكِّل نحو نصف الدول الأعضاء في الحلف الذي تأسس عام 1949.

ولم يعد متبقيًا من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وترى روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها، وتصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمة الناتو التي عُقدت في العاصمة الرومانية، بوخارست، عام 2008، عندما رحَّب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيْل عضويته، وهو ما كان، من وجهة النظر الروسية، بمنزلة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب.

فبدأت روسيا سلسلة من المواجهات العسكرية لمنع هاتين الجمهوريتين من الانضمام للحلف، وكانت البداية بالحرب الروسية-الجورجية، عام 2008، وقيام روسيا بضم إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية-الأوكرانية، عام 2014، ثم قيام روسيا بإعلان ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية.

وردًّا على ضمِّ روسيا لشبه جزيرة القرم، تسارعت معدلات التعاون العسكري والأمني بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، وتُشير بعض التقديرات إلى حصول أوكرانيا خلال الفترة من 2014 إلى 2021 على نحو 5.6 مليارات دولار من الولايات المتحدة، تشمل أسلحة ومعدات تدريب للجيش، ودعم مكافحة التهديدات السيبرانية، بالإضافة إلى الدعم الاستخباراتي لمواجهة التهديدات الروسية عبر "مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية".

كما أقرَّ حلف الناتو حزمة من المساعدات الشاملة لتعزيز الاستراتيجية الدفاعية والأمنية في أوكرانيا

وأظهرت استطلاعات الرأي خلال السنوات 2015-2021، التي أجريت داخل أوكرانيا، تنامي الاتجاهات المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، حيث كشف استطلاع، في 17 ديسمبر/كانون الأول 2021، عن تأييد 58% من الأوكرانيين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتأييد 54% الانضمام إلى الناتو، بينما أيَّد 21% فقط الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي بقيادة روسيا.

وفي العشرين من فبراير/شباط 2022، اعترف الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، باستقلال جمهوريتين انفصلتا عن أوكرانيا هما "لوغانسك"، و"دونيتسك". وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر، قامت القوات المسلحة الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية بدعوى أن ذلك جاء بناء على دعوة وجهتها هاتان الجمهوريتان الانفصاليتان للنظام الروسي للدفاع عنهما، في مواجهة ما أسماه النظام الروسي: "حرب الإبادة التي يشنُّها النازيون الجدد في أوكرانيا" ضد الأقليات من أصل روسي في الجمهوريتين.

وفي مقابل السياسات الروسية، توالت ردود الأفعال الدولية والإقليمية -سياسية واقتصادية وإعلامية بل وعسكرية- تجاه ما سُمِّي بـ"الغزو الروسي لأوكرانيا"، أو "العدوان الروسي على أوكرانيا"، خاصة مع حجم التدمير الذي شهدته الأراضي الأوكرانية في فترة زمنية وجيزة بعد بدء الحرب مباشرة. ومع تشابك الأطراف وتعقُّد المشهد الدولي أمام التداعيات التي ترتبت على الأزمة يبدو مهمًّا البحث في مدى تأثير الأزمة الأوكرانية، 2022، على بنية النظام الدولي.

في سياق تداخل قوى دولية في الأزمة الأوكرانية، نسعى هنا في هذة الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الإشكالي الآتي: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الأزمة الأوكرانية على بنية النظام الدولي، خاصة من حيث أنماط التفاعلات الدولية بعد الحرب، وتوازنات النظام الدولي القائم ومساراته المستقبلية، واحتمالات إعادة تشكيل دوائر ومناطق نفوذ الوحدات الدولية، وصياغة الأنساق الأمنية الإقليمية والدولية، وخاصة في أوروبا والشرق الأوسط؟

لذا دعونا نعتمد على نظرية اقتراب "النسق الدولي" في العلاقات الدولية، وهو أحد الاقترابات الفرعية، من منهج تحليل النظم، ويقوم على أن النسق يتكوَّن من مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها بنمط معين من العلاقات، وهو في حالة اتصال دائم مع بيئته من خلال آلية لضخِّ المدخلات إليه، ودفع المخرجات منه. ويسمح هذا الاقتراب بالتعرف بدقة على الديناميكية السياسية، ومن ثم محاولة فهم القوانين التي تحكم أو تتحكَّم في حركتها.

فالحرب الروسية-الأوكرانية ترتبط بالعديد من السياقات والأبعاد التي كان لها أهميتها في تطورات وتداعيات الحرب، ويمكن التمييز في إطار تداعيات الأزمة بين عدة محاور أساسية

كما يسمح الاقتراب بتتبُّع مسار التفاعلات بين النظام القائم ووحداته الأساسية وبيئته الداخلية والخارجية، والتعرف على ما قد يطرأ على عناصر هذا النظام وتلك البيئة من تغيرات بسبب هذه التفاعلات. وينطلق هذا الاقتراب من التفكيك والمقارنة وإدراك طبيعة العلاقات وأنماط المتغيرات، ثم يساعد على إعادة تركيبها مرة أخرى بطريقة تسمح بفهم أكثر منطقية لكيفية عمل النسق موضوع الدراسة.

الحرب الروسية-الأوكرانية - الأبعاد والتداعيات

أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بدء عملية عسكرية ضد أوكرانيا، في 24 فبراير/شباط 2022، ودعا جيشها لإلقاء السلاح والسيطرة على الحكم. وقد تعددت السياقات والتفسيرات لهذه العملية العسكرية، كما تعددت التداعيات التي ترتبت عليها، سياسيًّا واقتصاديًّا واستراتيجيًّا وعسكريا ، وهو ما سوف نتناوله في هذه المحاور.

التحولات الكبرى في استراتيجية الأمن القومي الروسية

خلال الفترة من 2008 إلى 2021، تبنَّى بوتين ما أسماه "استراتيجية استرداد النفوذ والمكانة"، التي تقوم على شنِّ حرب هجينة شاملة على كل الجبهات، وقامت هذه الاستراتيجية على عدة مستويات، برز في إطارها :-

أ- حرب سيبرانية هجومية واسعة النطاق، حيث كوَّنت روسيا جيش إنترنت وكتائب إلكترونية لبثِّ رسائل ومضامين تتفق والتوجهات الروسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وشنّ حملات إلكترونية سرية وكثيفة ضد بعض الدول الغربية. وهو ما تطلَّب العمل على تطوير القدرات الروسية في مجالات عمل وتكنولوجيا التنصت والرقابة والاعتراض والاختراق الإلكتروني، وغيرها من قطاعات ذات صلة.

ب- التدخلات العسكرية الروسية المباشرة أو غير المباشرة، كما في جورجيا 2008، وفي أوكرانيا 2014، ثم في سوريا 2015، سواء باستخدام القوات العسكرية الروسية أو عناصر من الشيشان، أو عناصر شركة "فاغنر" الروسية.

ج- تعزيز التحالفات، ويجري ذلك سواء من خلال تفعيل معاهدة الأمن الجماعي؛ حيث تدخلت القوات الروسية لقمع الاحتجاجات الشعبية ضد رئيس كازاخستان، قاسم جومرت توكاييف، في يناير/كانون الثاني 2022، أو عقد التفاهمات الاستراتيجية مع القوى الكبرى من خصوم الولايات المتحدة، مثل الصين عبر منظمة شنغهاي للتعاون. كما يجرى تعزيز هذه التحالفات عبر الارتباط بمصالح متبادلة قوية مع حلفاء الولايات المتحدة في التحالف الغربي، مثل ألمانيا وفرنسا، وتبادل التكنولوجيا العسكرية والتفاهمات الميدانية في سوريا مع إسرائيل، وتقاسم النفوذ مع تركيا في عدد من ملفات الحوار المشترك، ومساندة إيران في ملفاتها الإقليمية والنووية، والتوغل في مساحات استراتيجية جديدة في إفريقيا من خلال قوات فاغنر، واتباع دبلوماسية التسليح مع مصر وبعض دول الخليج العربية.

د- التطوير المتسارع للتكنولوجيات التسليحية والرقمية، وذلك من خلال العمل على دمج التقنيات الجديدة لمضاعفة القوة في أنظمتها القديمة للتسلح، والإعلان عن مجموعة برامج لأسلحة ذات قدرة نووية رئيسية لضمان قدرتها على اختراق أنظمة الدفاع الصاروخي الأميركية، وتطوير مجموعة من الأنظمة التي يمكنها مهاجمة الأقمار الصناعية أو تعطيل عملياتها. ويشمل التطوير أيضًا تعزيز القدرات الروسية في مجالات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتعطيل وتدمير أنظمة القيادة والتحكُّم الخاصة بالخصم وقدرات الاتصال، وتبنّي استراتيجية تعدين ضخمة لعملة البيتكوين في كازاخستان، للحدِّ من سيطرة الدولار الأميركي على الاقتصاد العالمي.

يمكن التمييز في إطار تداعيات الأزمة بين عدة محاور أساسية

1- **الخسائر الروسية والأوكرانية**

تعرضت روسيا لخسائر متنوعة من جرَّاء تدخلها العسكري في أوكرانيا، وتنوعت هذه الخسائر بين بشرية (في العمليات القتالية، مع طول الفترة الزمنية للحرب وعدم القدرة على الحسم وصلابة المقاومة الأوكرانية، مدعومة بقوات وسلاح وخبرات غربية)

واقتصادية (بسبب كثافة العقوبات الغربية، والتي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية، بما فيها قطاع النفط والغاز، وتجميد الأرصدة، وانهيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد، وإلزام العديد من حلفاء الولايات المتحدة بتنفيذ العقوبات ووقف التعامل مع روسيا)

وسياسية (مع عزلة روسيا عن المجتمع الدولي؛ حيث تضررت صِلات روسيا بالعالم الخارجي). وأضحت روسيا أكثر عزلة مما كانت عليه حتى إبَّان الحرب الباردة، وقُطِع التبادل التجاري والثقافي والسياسي، وأُغلِق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية، ومُنع الرياضيون والفنانون والسياسيون الروس من المشاركة في العديد من الفعاليات، وكذلك حُظِرت حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم.

وفي المقابل، ومع استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، تضخمت خسائر الاقتصاد الأوكراني؛ حيث توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كما لحقت بالبنية التحتية الأساسية من الطرق والجسور والموانئ أضرار كبيرة. فالحرب الروسية لم تستهدف تدمير المواقع العسكرية الأوكرانية فقط، بل أيضًا الأهداف المدنية، كما جرى استهداف البنية التحتية للاتصالات في أوكرانيا.

وأغلقت معظم الموانئ والمطارات الأوكرانية نتيجة الأضرار التي لحقت بها، كما أن كثيرًا من الطرق والكباري إما تضررت أو دُمِّرَت.

وتسبب إغلاق الموانئ الأوكرانية المُطلَّة على البحر الأسود في عرقلة حركة النقل البحري، وحاولت الحكومة الأوكرانية استبدال نقل البضائع الزراعية عبر السكك الحديدية إلى دول الجوار الأوروبي، قبل أن تحظر تصدير العديد من السلع الزراعية.

وعلى الرغم من صعوبة حصر الأضرار المادية في أوكرانيا بشكل نهائي حاليًّا، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن ما لا يقل عن 100 مليار دولار من البنية التحتية والمباني والأصول المادية الأخرى جرى تدميرها.

2- الخسائر الاقتصادية الأوروبية

واجهت الدول الأوروبية العديد من الأضرار والتحديات بسبب تداعيات الحرب، ومن صور ذلك

- تباطؤ النمو الاقتصادي

- حجم التبادل التجاري: حيث يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، وتشكِّل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وستؤثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والاتحاد الأوروبي، خاصة مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى بإلغاء وضع "الدولة الأولى بالرعاية" الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.

- تهديد الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا وتعرضها لخطر المصادرة أو التأميم بسبب الحرب والعقوبات الغربية

- تهديد أمن الطاقة الأوروبي: حيث تُعد روسيا أكبر مورّد للطاقة للاتحاد الأوروبي، فحوالي 40% من واردات الاتحاد من الغاز الطبيعي، ونحو 33% من وارداتها من النفط، مصدرهما روسيا.

- تهديد الأمن الغذائي: حيث تُعد روسيا أكبر مصدِّر للقمح في العالم، وتوفر كل من روسيا وأوكرانيا معًا أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية.

- أزمة اللاجئين الأوكرانيين: حيث غادر نحو 4 ملايين شخص أوكرانيا منذ بدء الحرب في أوكرانيا، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة. وهي أرقام مرشحة للزيادة كلما طال أمد الحرب، وتشير التقديرات إلى أن جهود إغاثة اللاجئين الأوكرانيين تتطلب نحو 30 مليار يورو (32.7 مليار دولار) خلال العام الأول فقط.

- تضرر قطاع الطيران والسياحة مع حظر الرحلات الجوية بين روسيا والدول الأوروبية، كما تُعد روسيا ثالث أكبر مصدر للسياحة في أوروبا بجانب تضرر العديد من قطاعات التصنيع، والبنوك والخدمات المالية.

3. الحرب الروسية-الأوكرانية ومأزق الشرق الأوسط

كما ذكرت بالأعلى لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط جاذبة للأزمات والصراعات عبر التاريخ، فضلاً عن كونها لعقود مضت ساحة مفتوحة لكل أنواع الحروب بالوكالة. ربما الغرب وروسيا سيتجهون إلى خيار الحروب بالوكالة لتفادي حرباً عالمية مفتوحة.

وقد شملت آثار الأزمة الأوكرانية منطقة الشرق الأوسط من عدة جوانب؛ سياسية واقتصادية ومالية، امتدت لكل دول المنطقة بحكم ارتباطاتها الوثيقة فى جميع المجالات مع كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، وروسيا وأوكرانيا، وهو ما وضع كل دول المنطقة فى عملية اختيارات صعبة فى الموازنة ما بين مصالحها وقضاياها المختلفة ومراعاة القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة عند تناول العلاقات والصراعات والأزمات بين الدول.

من الناحية السياسية حاولت أغلبية دول الشرق الأوسط اتخاذ موقفا محايدا من هذا الصراع بين القوى الكبرى وناشدت الأطراف المتصارعة باللجوء إلى الحوار والدبلوماسية لتسوية الخلافات والعمل على حماية الحقوق الإنسانية. وقد كان هذا المفهوم واضحا فى البيان الصادر عن اجتماع المندوبين الدائمين فى جامعة الدول العربية فى 28 فبراير 2022 والذى دعا إلى تأييد الجهود الرامية إلى حل الأزمة الأوكرانية من خلال الحوار والدبلوماسية، وأهمية احترام مبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ إجراءات التهدئة وضبط النفس واستمرار التنسيق بين الدول العربية للحفاظ على أمنها وسلامتها، وسلامة الجاليات والبعثات الدبلوماسية العربية فى أوكرانيا، وإجراء المشاورات والاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية.

ولكن إزاء المساعى القوية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، وطلب اتخاذ موقف واضح يدين العمليات العسكرية الروسية فى أوكرانيا، كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤشرا واضحا فى استجابة الدول العربية وتصويتها لصالح القرار بإدانة التدخل العسكرى الروسى فى أوكرانيا من جانب أغلبية الدول العربية باستثناء سوريا التى وقفت منذ بداية الأزمة بجانب روسيا وأيدت اعترافها باستقلال إقليمى دونتسك ويوهانسك عن أوكرانيا، والمغرب حيث تغيب مندوبها عن حضور جلسة التصويت على القرار، بينما امتنعت عن التصويت كل من الجزائر، والعراق، والسودان. واعتبر الرئيس الأمريكى بايدن القرار انتصارا كبيرا، حيث حصل على تأييد 141 دولة ومعارضة 5 دول فقط، وامتناع 35 دولة عن التصويت

وتمثِّل الحرب الروسية-الأوكرانية في أحد أبعادها تعبيرًا عن تنافس بين إمبراطوريتين، الأولى تفكَّكت (الاتحاد السوفيتي) وتخشى وريثتها (روسيا الاتحادية) من استمرار التفكُّك، والثانية تتراجع (الولايات المتحدة) ، وكل منهما تسعى لتوظيف الأقاليم الجيوستراتيجية لصالحها: رُوسِيًّا، لمنع استمرار التفكُّك في الداخل، وأميركيًّا، لمنع تسارع التراجع وتعزيز الحضور في أوروبا.

ولكن في المقابل، يتنامى الشعور بين النظم السياسية في إقليم الشرق الأوسط بتراجع السياسة الأميركية، كما برز في الخطة الاستراتيجية لإدارة جو بايدن، 2021، ومن شأن استمرار الأزمة الأوكرانية تعميق هذا التراجع، مما سيؤثر على علاقات الوحدات داخل الإقليم، وكذلك على درجة استجابة بعض هذه الوحدات للمطالب الأميركية بخصوص الأزمة الأوكرانية.

وإذا كان هذا بشأن التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة في المنطقة، فإن السياسة الروسية تواجه تحديًا من نوع مختلف، يتمثَّل في مدى قدرتها على التوفيق بين تناقضات الأطراف الإقليمية في الشرق الأوسط، ومن ذلك "التناقض بين المصالح الروسية والمصالح الإيرانية والإسرائيلية"، و"التناقضات الخليجية-الإيرانية"، و"المتطلبات الأمنية الإسرائيلية، والمتطلبات الأمنية السورية"، و"الالتزامات الروسية تجاه فلسطين وإسرائيل".

هذا بجانب التناقض في خريطة العلاقات الروسية-العربية، فالدول العربية، من حيث هذه العلاقات، تتوزع إلى مجموعتين: الأولى هي تلك الدول الأكثر استيرادًا للسلع المدنية الروسية (وهي بالترتيب: مصر، والمغرب، والإمارات، والسعودية، وتونس، والأردن، وقطر)،

والثانية هي الأكثر استيرادًا للسلع العسكرية الروسية (وتأتي سوريا على رأس قائمة الدول المستوردة للسلاح الروسي بنسبة 95% من أسلحتها، تليها الجزائر بنسبة 81%، ثم العراق بمعدل 44%، تليها مصر 41%، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3%).

ويبلغ حجم مبيعات الروس من السلاح للدول العربية بين 2017-2021 نحو 21% من إجمالي مبيعاتها، وإذا كانت العقوبات الاقتصادية على روسيا ستشمل السلع المدنية أكثر من السلع العسكرية، فإن حاجة روسيا للدول العربية المستوردة للسلع المدنية ستكون أكبر من حاجتها للدول المستوردة للسلع العسكرية، وهو ما قد يؤثر على بعض توجهاتها المستقبلية في المنطقة.

4- تداعيات الحرب الروسيه الاوكرانية على الأمن القومى للدول العربيه وشمال أفريقيا :-

تسببت الحرب بين روسيا وأوكرانيا في زيادة حادة في الأسعار العالمية للطاقة والقمح، دفعت أسعار النفط الخام فوق (100) دولار للبرميل، وسيكون لهذا تأثير إنساني مدمر في الدول الهشة بالفعل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تجد الدول الإقليمية التي كانت تكافح بالفعل من الناحية الاقتصادية نفسها أضعف وأكثر عرضة للضغوط الخارجية. وهذه الديناميكيات خطيرة بشكل خاص في منطقة يكون ارتفاع أسعار الخبز في كثير من الأحيان مؤشرًا على الاضطرابات السياسية وبالتالي وامنها القومي

التداعيات على دولة الإمارات العربية المتحدة

امتنعت الإمارات العربية عن التصويت على مشروع قرار فى مجلس الأمن، الذى وافقت عليه 11 دولة وامتنعت 3 دول هى الصين والهند والإمارات واستخدمت روسيا الفيتو ولم يصدر القرار، إلا أنها أيدت بعد ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما شهد لبنان خلافات وتبادل اتهامات بعد بيان لوزير الخارجية اللبنانى بإدانة العمليات العسكرية الروسية فى أوكرانيا ولم يعتمده مجلس الوزراء، وقد صوت لبنان مع قرار

الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يدين التدخل العسكرى الروسى. وكان نائب رئيس السيادة السودانى اللواء حميدتى فى زيارة لموسكو عند نشوب الأزمة الأوكرانية ونسب له قوله إن من حق روسيا الدفاع عن مصالحها، ولكن صدر توضيح من السفارة السودانية فى موسكو بأنه لم يصدر تصريحات مؤيدة لطرف معين، وقد امتنع السودان عن التصويت على قرار الأمم المتحدة الذى أدان التدخل العسكرى الروسى فى أوكرانيا.

ولم تنحَز الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير إلى أوكرانيا، مع أنها الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التي تشغل حاليًا مقعدًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتسبب امتناعها عن التصويت على قرار في 26 فبراير (شباط) يطالب بوقف فوري للهجوم الروسي على أوكرانيا، في قلق في واشنطن، ولندن، وباريس، وكثير من العواصم الغربية الأخرى. وكان أحد التفسيرات لقرار أبو ظبي هو أنها أرادت الاحتفاظ بعلاقة طيبة مع موسكو لتمرير القرار الذي تبناه المجلس بعد يومين، والذي وصف فيه الحوثيون في اليمن- الذين أطلقوا مؤخرًا صواريخ باليستية وطائرات بدون طيار على الإمارات- صراحةً بأنهم "جماعة إرهابية". ومثل كثير من جيرانها، ترى الإمارات الحرب في أوكرانيا صراعًا أوروبيًّا، فيما يشكل الحوثيون المدعومون من إيران تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي. ومع ذلك، ومن أجل تصنيف الحوثيين رسميًّا منظمة إرهابية، تحتاج الإمارات العربية المتحدة إلى دعم واشنطن والعواصم الغربية الأخرى. وسيتطلب ذلك بعض الدبلوماسية المرنة من الإمارات العربية المتحدة في سعيها إلى تسوية الأمر مع كل من الغرب وروسيا على السواء.

إجمالًا، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة المتحمسة لتعزيز علاقاتها مع البيت الأبيض موقفًا أكثر ليِّنًا إلى حد ما. ودعا سفيرها في واشنطن يوسف العتيبة منظمة أوبك وشركاءها إلى زيادة الإنتاج بشكل أكبر. ومع ذلك، قلل وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي- على الفور- من أهمية الدعوة.

<u>التداعيات على الكيان الصهيونى " إسرائيل "</u>

حاولت إسرائيل في بداية الأزمة اتخاذ موقف مراوغ ؛ فبينما هاجم وزير الخارجية يائير لبيد العمليات العسكرية الروسية، حاول رئيس الوزراء بينت أن يبدو محايدا وهو ما دعا أوكرانيا أن تطلب منه القيام بدور الوساطة مع روسيا لوقف إطلاق النار وبدء المفاوضات، ولكن رئيس وزراء إسرائيل اكتفى بالاتصال بالجانب الروسى دون نتائج، ولكنه قام بزيارة موسكو ومقابلة الرئيس بوتن يوم 5 مارس 2022. وأكدت الحكومة الإسرائيلية على حرصها على عشرات آلاف الإسرائيليين الموجودين فى أوكرانيا وعلى عشرات آلاف اليهود الأوكرانيين، وطالبت باللجوء للحوار لتسوية الخلافات. وقد صوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتخشى إسرائيل أن يزداد التقارب والتنسيق بين روسيا وإيران فى سوريا بما يؤثر سلبيا على العمليات العسكرية التى تشنها إسرائيل ضد الوجود العسكرى الإيرانى فى سوريا.

أما إيران فقد اتخذت موقفا متوازنا حرصا على علاقاتها مع روسيا من ناحية وبما لا يؤثر على مفاوضات فيينا لعودة الولايات المتحدة للاتفاق النووى مع إيران، كما امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة. ولم يكن وضع تركيا سهلا بحكم عضويتها فى الناتو من ناحية ومصالحها المتعددة مع روسيا وأوكرانيا من ناحية أخرى، وقد حاولت اتخاذ موقف متوازن، ولكن انتهى الأمر بأن قررت منع السفن الحربية من المرور عبر البوسفور والدردنيل، وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يدين التدخل الروسى فى أوكرانيا، واستمرت فى مساعيها للقيام بدور وساطة.

التداعيات على المملكة العربية السعودية

أدت العلاقات المتوترة بين السعودية والولايات المتحدة إلى تعقيد جهود واشنطن لحشد منتجي النفط العرب في الخليج لدعم حملة عزل موسكو، وتهدئة أسواق النفط، حيث يريد السعوديون الحفاظ على شراكتهم السياسية مع موسكو، التي تقود معها بشكل مشترك "أوبك +"، وترى "أوبك+" أن مع عدم وجود اضطراب في إنتاج الخام الروسي ستظل الأسواق العالمية مزودة بالنفط بشكل كافٍ.

ويمكن أن يشهد الموقف السعودي تغيرًا إذا ما قدمت واشنطن اتفاقية أمنية جديدة وشاملة من شأنها أن تهدئ مخاوف السعوديين بشأن إيران. وقد حافظ جونسون على علاقات مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أفضل من الرئيس الأمريكي جو بايدن.

التداعيات على قطر

يواجه منتجوا الغاز في الشرق الأوسط أسئلة أكثر إلحاحًا عن كيفية زيادة إمداداتهم. حتى قبل هجوم روسيا على أوكرانيا، كان الطلب يفوق العرض في أسواق الغاز الدولية؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، ولكن الآن، تُشكل حاجة أوروبا الماسة إلى تحويل وارداتها بعيدًا عن روسيا ضرورة لهذه المناقشات. هنا، يمكن القول إن المشكلة- والحل النهائي- أقل تعلقًا بالسياسة، وأكثر تعلقًا بالقدرة.

كانت إمارة قطر، وهي ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، المحور الرئيسي- حتى الآن- للجهود المبذولة لإيجاد إمدادات طاقة بديلة. ومنذ أواخر يناير (كانون الثاني)، تضغط واشنطن على الدوحة لإعادة توجيه صادرات الغاز إلى أوروبا. ومع ذلك، فإن الإنتاج القطري يقترب من طاقته القصوى، كما أنه يرتبط بعقود مع العملاء الرئيسيين في آسيا. وإذا فشلت الولايات المتحدة في إقناع شركائها الآسيويين بالاستغناء عن بعض شحناتهم لتسليمها إلى أوروبا، فستكون إمدادات الغاز الجديدة محدودة، وسيتم تسليمها بأسعار السوق الفورية، التي هي بالفعل في أعلى مستويات لها على الإطلاق.

التداعيات على شمال إفريقيا

تمثل شمال إفريقيا حلًا محتملًا آخر لمشكلات الطاقة في أوروبا، لكن هذا سيأتي مع تعقيدات كبيرة ليس أقلها الطريقة التي يمكن أن تهدد بها سياسات شمال إفريقيا الفوضوية استقرار الإمدادات، حيث أدت التوترات المتصاعدة بين الجزائر والمغرب إلى توقف صادرات الطاقة عبر خط الأنابيب الذي يربط بين الجزائر وإسبانيا. فالعداء الطويل الأمد بين الجزائر العاصمة والرباط لا يوفر سوى قليل من الأمل في التوصل إلى حل سريع، مع أن الأزمة الأوكرانية قد تدفع إلى بذل جهود أوروبية أقوى للتوسط في النزاع. ومع ذلك، لا

يزال بإمكان الجزائر توفير إمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، أو تصدير مزيد من الغاز شرقًا عبر خط أنابيب إلى إيطاليا.

وفي الوقت نفسه، فإن عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، والتهديد المستمر بالصراع، يجعلاها شريكًا غير مضمون للطاقة، ولا سيما بالنظر إلى قدرتها الإنتاجية المحدودة، فقد يدعم الأوروبيون من يرون أنه قادر على توفير استقرار قصير المدى في غرب ليبيا، حيث موقع خط أنابيب الغاز الرئيسي. لكن هذا لن يكون حلًا دائمًا؛ لذا يُثير التدهور السريع في العلاقات بين روسيا والغرب تساؤلات عن كثير من الصراعات الجارية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فموسكو يمكنها استخدام نفوذها العسكري في المنطقة، بما في ذلك قواتها النظامية في سوريا، والشركات العسكرية الروسية الخاصة، مثل مجموعة فاغنر في ليبيا؛ للضغط على المصالح الغربية.

السيدات والسادة

بعد أن تحدثنا عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية عالميا وشرق أوسطيا وأفريقيا دعونا نتحدث الأن عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على مصر عسكريا وأمنيا.

<u>موقف مصر من الحرب</u>

أوضحت مصر بعد التصويت بتأييد القرار بأن موقفها مبنى على إيمانها الراسخ بقواعد القانون الدولى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة البحث عن حل سياسى عبر الحوار وبحث جذور الأزمة ومسبباتها، ورفض توظيف منهج العقوبات الاقتصادية خارج إطار آليات النظام الدولى متعدد الأطراف من منطلق التجارب السابقة والتى كان لها آثارها الإنسانية السلبية البالغة، والتحذير من مغبة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الراهنة على الاقتصاد العالمى برمته والذى مازال يعانى من تداعيات جائحة كورونا.

ولم تستجب مصر لطلب منع السفن الحربية الروسية من قناة السويس؛ لأن ذلك لا يتفق مع اتفاقية القسطنطينية لقواعد العبور فى القناة فى حالات الحروب

وعلى الرغم من أن مصر ليست الدولة الوحيدة المتأثرة من الأزمة القائمة بين روسيا وأوكرانيا، لكن مصر تعد حالة خاصة بعض الشيء بسبب الصلات التجارية والسياحية التي تربط مصر بدول الأزمة وأوروبا علما بأن العلاقة المصرية المتنامية مع روسيا والتقاء سياسات البلدَين في مناطق النزاع في الشرق الأوسط لم يقوّضا شراكة مصر الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

فقد أرغمت الحرب في أوكرانيا الحكومة المصرية على السير على خيط رفيع بين روسيا والغرب، واحتلّت المناورات الدبلوماسية موقعًا متقدّمًا في جدول أعمال صنّاع السياسات المصريين في الأيام الأخيرة. فقد أصدرت الحكومة المصرية، بعد ساعات قليلة من تصويتها في مجلس الأمن الدولي مع قرار إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا، بيانًا سلّطت فيه الضوء على الحاجة الملحّة إلى معالجة هواجس الأمن القومي المشروعة لروسيا في ما يتعلق بأوكرانيا، وانتقدت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا على موسكو، مُعتبرةً أنها غير قانونية من منظور القانون الدولي.

وفي حال استمر التصعيد في المواجهة بين روسيا والغرب، ستتراجع على الأرجح قدرة الحكومة المصرية على المناورة بين الطرفَين، وسيتعيّن عليها قريبًا جدًّا أن تختار بينهما.

التداعيات المختلفة على مصر

من بداية الأزمة الروسية - الأوكرانية عملت الحكومة المصرية على عدد من المسارات المتوازية لتحقيق الأمن الغذائى، حيث اتخذت المزيد من التدابير، والسياسات الزراعية، والإجراءات التنظيمية الأكثر عمقاً واتساعاً وتنوعاً لتأمين الاحتياجات الغذائية، والتخفيف من الضغوط الملقاة على عاتق الاقتصاد المصرى والمواطنين محدودى الدخل. وعلى الرغم من التحديات التى تفرضها الحرب، بيد أنه يمكن تعزيز موقع مصر كمركز إقليمى للطاقة.

وفى هذا السياق، فلابد من معرفه طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين مصر وروسيا وأوكرانيا، وأثار الحرب على إمدادات الطاقة، والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبى. وبالتالى فإن تبلور ملامح الصورة النهائية للمسارات الاقتصادية ومستوى التأثير والتأثر بتداعيات الأزمة سوف يظل مرهوناً بالتطورات التى قد تحدث خلال الفترة القادمة والتى من شأنها أن ترسم خريطة العالم على المستوى الاقتصادى فى ظل تغير العلاقات وموازين القوى.

الخلاصة التحليليه للدراسة :-

في إطار المحاور التي تناولناها ، وفي ظل تطورات ومعطيات وسياقات الأزمة الأوكرانية 2022، يمكن الوقوف على عدد من الخلاصات الأساسية :

أولًا:- فيما يتعلق بالوحدات الدولية، كشفت الأزمة الأوكرانية عن حدود وطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الأساسية في النظام الحالي، مثل روسيا الاتحادية التي حركت الأحداث وكانت المبادر بالفعل في الكثير من تحولاتها، سواء في مرحلة ما قبل الحرب أو أثناء الحرب. وفي المقابل، برز دور الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها؛ حيث وجدت في الحرب تهديدًا كبيرًا للكثير من قيمها ومبادئها ونموذجها الحضاري، بل وفي مرحلة من مراحل الحرب، وجدت فيها تهديدًا حقيقيًّا لوجود العديد من الدول والأطراف في المعسكر الغربي، وفي مقدمتها دول أوروبا الشرقية سواء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى حلف الناتو بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، 1991.

وفي إطار الوحدات الدولية في مرحلة ما بعد الأزمة الأوكرانية، يمكن القول: إن هناك احتمالات قوية بظهور دول جديدة، وقد تختفي دول بحدودها التي كانت قائمة قبل الأزمة، وقد نشهد اتجاهًا نحو بناء تحالفات جديدة قد تصل في بعضها إلى درجة الاندماج، وخاصة بين بعض دول شرق أوروبا (بولندا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا) التي قامت بتفعيل المادة (4) من ميثاق حلف الناتو فيما بينها، أمام ما وجدته من تهديدات وجودية لأمنها واستقرارها.

ثانيًا:- فيما يتعلق بالبنيان الدولي، قد تدفع تداعيات الأزمة إلى تغير جذري في بنية النظام الدولي الراهن- من وجهة نظري- باتجاه نظام غربي أكثر هيمنة وأحادية، في ظل الأضرار الكبيرة التي ستطول روسيا

وحلفاءها في المواجهة الحالية إذا طال أمد الحرب في أوكرانيا. فالعقوبات الاقتصادية التي فُرضت على روسيا يمكن أن تعود بها لما كانت عليه عام 1999، ولن يساعدها الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز، أهم مصادر دخلها القومي، في ظل العقوبات المفروضة عليها، من الدول والشركات العملاقة والمؤسسات المالية والاقتصادية الضخمة. ولا أعتقد أن الصين يمكن أن تتورَّط في تقديم دعم عسكري مباشر لروسيا، في حال تمددت الحرب خارج المسرح الأوروبي، لأنها أكثر حرصًا على الحفاظ على مقدراتها وتأمين نموذجها على الأقل مرحليًّا، حتى تحتوي التداعيات المباشرة للأزمة الأوكرانية.

ثالثًا:- فيما يتعلق بالمؤسسية، سواء التنظيمية أو القانونية والمعيارية، واتساقًا مع الملاحظة السالفة، يُمكن القول: إن العالم بعد الأزمة الأوكرانية، سيتجه نحو مزيد من هيمنة المؤسسات الغربية، وهذا ما اتضح جليًّا في الأزمة؛ حيث تحركت معظم المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بل والصحية والرياضية والشركات الفنية والإعلامية -بدرجة كبيرة من التنسيق في توجهاتها وممارساتها وإجراءاتها- ضد روسيا وسياساتها وحلفائها. وجرى حشد الأغلبية العظمى من الهيئات والمؤسسات والشركات التابعة للمنظومة الغربية في مواجهة السياسات الروسية، وكان في مقدمة هذه المؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والناتو والاتحاد الأوروبي ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، بل وتوجيه رسائل نصية وخطابات رسمية لمعظم النظم السياسية في العالم، بتحديد مواقفها من الغزو الروسي لأوكرانيا.

رابعًا:- فيما يتعلق بالعمليات الدولية في مرحلة الأزمة الأوكرانية وما بعدها، فإنها تقوم على الجمع بين أقصى أشكال التعاون داخل المنظومة الغربية (وحدات ومؤسسات)، وأقصى أشكال الصراع بين المنظومة الغربية ومن يدور في فلكها من ناحية، وروسيا الاتحادية ومن يدور في فلكها من ناحية ثانية. وستستمر هذه الثنائية (التعاون+الصراع) عدة سنوات حتى تعود بنية النسق الدولي إلى حالة من الاستقرار المؤقت قبل أن تبدأ موجة صراعية جديدة مع بقايا روسيا الاتحادية أو مع الصين التي تنتظر الفرصة للقفز على قمة النظام الدولي.

خامسًا:- التأكيد على أن التحولات والتطورات التي تحدث في بنية النظام الدولي تنعكس بالتبعية، سلبيًّا وإيجابيًّا، على كل الأنظمة الإقليمية الفرعية التي يقوم عليها هذا النظام، ومن بينها النظام الإقليمي للشرق الأوسط.

وهذا يرتبط بطبيعة الحال بدرجة السيولة والتداخل الكبيرين بين الدولي والإقليمي، بل والدولي والمحلي في العديد من الأزمات الإقليمية، كما يرتبط بأنماط التفاعلات التي تربط بين الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وطبيعة هذه التحالفات ومتانتها، والأطر والضوابط الحاكمة لها.

وهو ما يعني إمكانية تعرُّض بعض الأطراف الإقليمية لضغوط وعقوبات سياسية واقتصادية وأمنية إذا حاولت أو فكرت في تجاوز الأدوار الوظيفية المرسومة لها سلفًا من جانب الولايات المتحدة، والمستقرة من عقود واقعًا.

يقال إن الذين لا يتعلمون من أخطائهم أو من أخطاء الأخرين ،، هم أنفسهم من كتب عليهم أن يعيشوا نفس الأخطاء مره أخرى حتى ولو كانت بصوره مختلفة

لذا دعونا نقف قليلا بالفحص والتمحصيص ونتأمل الأزمه الروسيه الأوكرانية ونتحدث عن الدروس المستفادة من تلك الحرب

ولعل الدرس المستفاد الأول أيها السادة هنا هو أننا قد أيقنا جميعا أن العالم لا توجد فيه هيئة أو مؤسسة يمكنها من حماية الدول من بعضها البعض؛ ما يجعل الدول قلقة بشأن إمكانية تعرضها لاعتداء خطير قد يهددها في وقت ما في المستقبل، وهذا الوضع يُجبِر الدول، وخاصة القوى العظمى، على القلق بشأن أمنها والتنافس على القوة. وتدفع هذه المخاوف الدول أحيانًا إلى القيام بأشياء مروعة

ثانيا – لابد لنا من إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي العربي وتضمين الأمن الغذائي باعتباره أحد مكوناته، وإعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الغذائي العربي والذي طالما كان الحديث عنه يعد من باب الرفاهية، أو من باب الشكليات أو المؤجلات في جدول أعمال اجتماعات بعض المنظمات والهيئات العربية، وإلى أن يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل الدول العربية من الغذاء عبر رفع معدلات الإنتاج المحلي والتوسع في زراعة المحاصيل الرئيسية، فلا مناص من العودة مرة أخرى لكن بإرادة حقيقية وجدية ونظرة مستقبلية، لدراسة إمكانيات وفرص التكامل الغذائي العربي من أجل تعزيز الأمن الغذائي لكافة دول المنطقة، عبر الاستثمار في مشروعات زراعية عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية عربية ضخمة وأراضي عربية شاسعة قابلة للزراعة على امتداد الوطن العربي، وموارد وتجارب عربية متميزة في مجالات عدة ترتبط بشكل أو بآخر بعملية إنتاج الغذاء و لا ينقصها فقط سوى التكامل

وإلى أن يتم ذلك لابد من الاستعداد من الآن بحزمة من السياسات لتحمل ومواجهة تبعات الارتفاع العالمي الحالي والمتوقع لأسعار الحاصلات الزراعية الرئيسية وكذلك الوقود، في ظل توقع منظمة "الفاو" ارتفاع مؤشر أسعار المواد الغذائية من 8 بالمئة إلى 20 بالمئة أعلى من مستواها الحالي، ولابد كذلك للدول العربية من ضرورة تنويع مصادر استيراد الغذاء، لا سيما القمح، واعتباره لا يقل أهمية عن تنويع مصادر السلاح

ثالثا- توضح الحرب في أوكرانيا أيضًا مفهومًا واقعيًّا كلاسيكيًّا آخر هو فكرة "المعضلة الأمنية"، التي تنشأ بسبب أن الخطوات التي تتخذها دولة ما لزيادة وتعزيز أمنها غالبًا ما تجعل الآخرين أقل أمانًا. فعندما تشعر الدولة (أ) بأنها غير آمنة وتسعى إلى خلق تحالفات أو زيادة تسلحها، فإن ذلك يؤدي إلى انزعاج وتحسس الدولة (ب) من هذه الخطوة التي تعتبرها تهديدًا لها، ما يجعلها تتصرف بنفس النهج؛ الأمر الذي يؤدي لتعميق الشكوك، وينتهي الأمر بافتقاد الأمن بالنسبة لكلتا الدولتين.

من هذا المنطلق يمكن تقديم تفسير منطقي لرغبة دول أوروبا الشرقية في الانضمام إلى حلف الناتو، نظرًا لمخاوفها طويلة المدى بشأن روسيا، ومن ثم يُتَفهَّم سبب اعتبار القادة الروس لهذا التطور أمرًا مقلقًا

إن رؤية الأحداث في أوكرانيا من منظور واقعي لا تعني أبدا تأييد أفعال روسيا في أوكرانيا، فالواقعية لا تدعو إلى الحرب خيارًا وحيدًا أو مرغوبًا فيه، بل ترى أن اللجوء إليها شر لابد منه بحكم قانون الصراع الموضوعي الذي يحكم ويضبط سلوكيات الدول.

وهو ما يعني الاعتراف موضوعيًّا بما يقع في أوكرانيا باعتباره سلوكًا متكررًا في الشؤون الدولية بالرغم من تداعياته السلبية.

وبالتأكيد فقد عجزت الليبرالية ، كأحد منظورات العلاقات الدولية، عن تقديم تفسيرات لما يحدث في أوكرانيا؛ فقد أثبت القانون الدولي والمؤسسات الدولية أنها تشكِّل حاجزًا ضعيفًا وعاجزًا أمام ممارسات وطموحات القوى العظمى.

كما أن الترابط الاقتصادي وفلسفة الاعتماد المتبادل لم تمنع موسكو من شنِّ غزوها على أوكرانيا، على الرغم من التكاليف الباهظة التي تكبدتها ولا تزال - نتيجة لذلك.

ولم تستطع القوة الناعمة إيقاف الدبابات الروسية، كما أن أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدانت الغزو (141 مقابل 5 مع امتناع 35 عن التصويت) لم يكن لها تأثير كبير على مسار الصراع، وتأكدت مقولات الواقعيون القائمة على أن القوة هي أساس للعلاقات الدولية.

أخيرا لي كلمه لدول العالم وارجو أن يتذكرها لي التاريخ يوما ما ،،،

نعم يمكن للمرأ أن يكون بطلا ... دون أن يدمر الأرض

حفظ الله مصر ارضا وترابا وقائدا وشعبا وجيشا وامنا ووطنا والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

مناقشات

- **السفير/ محمد العرابي:** أشار إلى أن الدولة المصرية خلال الازمة الاخيرة من ناحية السياسة الخارجية كانت قادرة على ان تسير في تحقيق التوزان بين المبادئ والمصالح، مؤكدًا أنها نجحت في تحقيق هذا الامر بشكل كبير.
- **د. حازم عطيه الله:** بالنسبة للشق الاقتصادي الذي انطوت عليه هذه الجلسة، فإن مصر متأثرة بالحرب الروسية / الأوكرانية على الصعيد السياحي بشدة؛ بالنظر إلى أن 40% من السياحة الشاطئية كانت تأتي من اوكرانيا، و50 % من روسيا، وبالتالي يجب دراسة هذا الموضوع، لأنه مصدر مهم من مصادر الدخل القومي، ومصر في اشد الحاجة للعملة الصعبة. ونحن في المجلس المصر للشئون السياحية قمنا بدراسة كاملة لهذا الموضوع لأنه سيكون له تأثير غير قليل سواء كان ذلك في المديين القريب والبعيد، ونذكر انه مع بداية الحرب كانت مصر اول دولة بعد ازمة كوفيد – 19 تفتح جسر جوي مع اوكرانيا لإخلاء 33 الف سائح اوكراني وروسي. وهذا يعني ان هذا العنصر الاقتصادي يجب النظر اليه.
- **السفير/ صلاح حليمة:** هناك بعض النقاط التي يجب توضيحها وربما تأتي بالتوصيات؛ أولاً: هناك كلام عن الحرب، مَن ينتصر ومَن يُهزَم، لكن لم تأتِ الفرصة للتحدث عنها سواء على المستوى العربي او على اي مستوى آخر. وأعتقد أن التحرك العربي ممثلاً فيما بدر من الجامعة العربية للوساطة بين روسيا وأوكرانيا يصب في مصلحة المنطقة العربية ككل ومصر بصفة خاصة، وفى التقدير فإن المسار الذي يجب التوجه اليه هو ضرورة وضع نهاية لهذه الحرب، إذ لابد ان يكون هناك جهد دؤوب لإنهاء هذه الحرب كما قال الرئيس السيسي. النقطة الثانية: فكرة الوصول للتسوية بشأن الامن الغذائي هو أمر يرتبط بشدة بالأمن القومي المائي، ومن ثم بالسد الإثيوبي، وبالتالى يجب إيلاؤه مزيدًا من الاهتمام.
- **ملحق دبلوماسي/ رانيا ابو الخير:** هناك عجز في المياه فى مصر بنسبة 35 مليار متر مكعب، فهل هناك مشاريع تحلية للمياه قابلة للتنفيذ؟ وما هي قدرة مصر في تنفيذ تلك المشاريع؟
- **أ./ ايمن عدلي:** هناك زيادة في الاسعار بنسبة 300% نتيجة الحرب الاوكرانية الروسية، والرئيس السيسي ذكر انه يجب على المواطن تجنب شراء مثل هذه السلع، فماذا لو استمرت الحرب الاوكرانية؟ لا شك أن مصر استفادت من هذه الحرب فى بعض الجوانب، حيث زادت صادرت الطاقة في حدود 12 مليار دولار، وينعكس ذلك على الموازنة العامة للدولة والاقتصاد العام، ولكن مع ذلك توجد تحديات اقتصادية كبيرة لا يمكن التغافل عنها.
- **د. اسامة راغب:** هل يمكن أن تستخدم روسيا تحديدا السلاح النووي بشكل تكتيكي؟ هل هذا وارد؟

الردود:

- **د. سعد نصار:** هل هناك علاقة بين زلزال تركيا وما حدث من كمية المياه الجبارة التي وصل حجم تخزينها 700 مليار متر مكعب على السد التركى هناك على القشرة الارضية؟ الملاحَظ أن قواعد الملء والتخزين تتوارى خلف الزلزال، وفى حالة السد الإثيوبى، فإن منطقة السد هى منطقة صدع خطير ولكن تبني ثلاثة سدود ورائها أو خلفها سد الاثيوبي، ولابد ان يتم التعامل معه خلال الاسابيع القادمة لكى يحول عملياً دون القيام بملء رابع.

من جهة أخرى، لا بد من التحرك بالتوازى فى عمليات ترشيد استخدام المياه، وتعظيم مشروعات تحلية المياه، فالأراضي الجديدة يجب ان تروى بطريقة الري الحديث والتنقيط بدل من طرق الري القديمة. وبالنسبة للأسعار، فإنها تزيد في العالم كله، لكننا نحاول ضبط الاسعار من خلال منافذ كثيرة تابعة لوزارة الزراعة والتموين ومراقبة الاسعار، وفي نفس الوقت تحملت وزارة المالية 15 مليار جنية ميزانية لسد العجز نتيجة زيادة الاسعار العالمية، حيث تسعى الحكومة للمحافظة على الاسعار في الحدود المعقولة.

- **د./ سماء سليمان:** أكدت أن مصر غيرت فكرتها عن الازمات، ولديها نظرة استباقية في التعامل معها ووضع سيناريوهات، معربة عن أن تكون هذه المناسبة فرصة للتوصية بوجود أحد مراكز الإنذار المبكر للأزمتا، وأن يكون هذا المركز تابعًا لرئاسة الجمهورية بشكل مباشر.
- **السفير د./ محمد حجازي:** فيما يخص سد النهضة، فإن معركة مصر الحقيقية هي معركة دبلوماسية بامتياز، وتتمحور ركيزة المفاوضات مع الجانب الإثيوبي بالأساس حول سنوات الملء والتشغيل، لأن لدى إثيوبيا هضبة جيولوجية منحدرة إلى حدٍ كبير لا تسمح لها إلا بقدرة تخزينية معينة، مع ضرورة التوافق حول آلية الصرف، وبالتالى يجب التوصل إلى توافق حول ادارة وتشغيل السد وفقا لاطار قانونى ملزم. وغنىٌ عن البيان أن مصر تحترم جميع المواثيق التي نصت عليها الامم المتحدة وتتعامل باحترام فى علاقاتها الدولية وكذا علاقاتها التاريخية في افريقيا، ولا يمكن التشكيك فى نزاهة قضيتها ومسعاها وتعاملها مع هذا الملف.

الجلسة الختامية

كلمة السيد السفير د./ عزت سعد

مدير المجلس

السيدات والسادة الحضور،

أود باسمكم جميعًا أن أتوجَّه بالشكر والتقدير للسيدات والسادة الذين شاركوا فى أعمال هذا المؤتمر الهام، سواء كانوا مُنسِّقى جلسات أو مُتحدِّثين أو مُعقِّبين، كما أشكر السيدات والسادة أعضاء المجلس على تفاعلهم النشِط مع المُتحدِّثين بالتعليق والنقاش، مما أدى إلى إثراء أعمال المؤتمر، وما خلص إليه من نتائج. كما نتقدَّم بخالص الشكر والتقدير لمعالي وزير الخارجية/ سامح شكرى، على تشريفه للمؤتمر ومشاركته القيّمة في الجلسة الافتتاحية له.

هذا، ولقد توافق المشاركون على أن موضوع المؤتمر فرض نفسه وبقوة، ليس فقط بالنظر إلى أن الحرب مثَّلت التطور الجيوسياسي الأكثر أهمية منذ عقود، وأنها العامل المهيمن على العلاقات الدولية منذ بدايات العام الماضي، وإنما أيضًا للتداعيات الجيوسياسية التي تنطوي عليها هذه الحرب، مُعِيدةً منافسة القوى العظمى والتحالفات الجيوسياسية إلى واجهة المشهد العالمي، وخلق حالة من الانقسام والاستقطاب الحاد، جعلت العديد من الدول، خاصة النامية، في حيرة من أمرها حول كيفية التعامل معها. أما التداعيات الجيواقتصادية، ارتباطاً بالعقوبات الغربية الاقتصادية غير المسبوقة على روسيا بسبب الحرب، فقد امتدت آثارها المباشرة وغير المباشرة لتشمل كل أرجاء المعمورة، مُحدِثةً اضطراب وفوضى وضغوطاً هائلة غير مسبوقة في الاقتصاد العالمي.

هذا في ظل شيوع حالة من عدم اليقين حول كيفية انتهاء تلك الحرب، فضلاً عن توقيت ذلك، إذ يُرجَّح – على الأقل - استمرارها العام الجاري، وربما لسنوات طويلة قادمة، أخذًا في الاعتبار أن أحد الأسباب الأساسية لاستمرارها هو كونها ليست حربًا إقليمية بين بلدين متجاورين، وإنما تنافسًا بين القوى الكبرى على بسط السيطرة والنفوذ على الساحة العالمية، أعاد إلى الواجهة أهمية "الجيوبوليتكس" ودورها المؤثر في التفاعلات الدولية، بشكلٍ لا يمكن إهماله أو التقليل من شأنه.

بالإضافة إلى ذلك، كشف "الهجوم الاقتصادي الشامل" ضد روسيا عن واقع جديد مهم، هو أن زمن العقوبات غير المكلفة والخالية من المخاطر، والتي يمكن التنبؤ بها، قد انتهى في الواقع. كما قضى ذلك الهجوم الغربي في الوقت ذاته على النظرية القائلة بأن الانخراط في حالة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتعزيزه بين الدول يؤدي إلى إحلال السلام الدائم فيما بينها، الأمر الذي بدا بوضوح على خلفية التخلِّي الأوروبي عن الغاز الروسي، رغم تغطيته لنحو 40 % من الاحتياجات الأوروبية من الغاز، وصعوبة توفير البدائل لذلك. بل لقد مضى الأوروبيون قدمًا، بقيادة الولايات المتحدة، بحشد كافة أنواع الدعم لأوكرانيا، سياسيًا وعسكريًا وماديًا وإعلاميًا وشعبيًا.

في السياق عاليه، عالج المؤتمر ثلاثة محاور؛ تناول الأول منها تداعيات الحرب على تنافس القوى الكبرى في الإقليم (الولايات المتحدة وروسيا والصين)، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن أوروبا كانت اللاعب الحاضر الغائب، حيث ظلت - راضية أو مرغمة – جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية، سواء بفرض عقوبات على صادرات الطاقة الروسية أو جزء من تحرك أمريكي أوسع لتأمين احتياجات الدول الأوروبية من الطاقة، في ظل تداعيات الحرب، خاصة من منطقة الشرق الأوسط. وتناول المحور الثاني التداعيات على

الدول العربية ودول الجوار (تركيا وإيران وإسرائيل)، فيما ألقى المحور الثالث الضوء على تداعيات الحرب على مصر، سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً.

وفيما يلي أهم النقاط التى يمكن استخلاصها من الأوراق والمداخلات أمام المؤتمر:

1- ارتباطًا بالمحور الأول، خلص المشاركون إلى ما يلي بوجهٍ خاص:

* التأكيد على أن الشرق الأوسط سيظل ساحة هامة لتنافس القوى العظمى. وقد يكون صحيحاً القول بأن كل من القوى الثلاث لا يملك نفس الأهداف في المنطقة، وأنه حتى لو لم تحاول روسيا أو الصين أن تحل محل الدور المهيمن للولايات المتحدة فيها، إلا أن لكلٍ منها أهدافًا تتعارض مع المصالح الأمريكية فيها. وبينما تحاول الولايات المتحدة الحد من بصمتها العسكرية في المنطقة، تحاول الصين توسيع نفوذها الاقتصادي دون استثارة الشركاء أو الانجرار عسكرياً. أمَّا روسيا فتسعى إلى تعزيز مصالحها الأمنية والاقتصادية، وبالتالي مكانتها العالمية، فضلاً عن البحث عن فرص لتقويض النفوذ الأمريكي. ومن ثمَّ، يمكن القول بأن العديد من التحركات وأهداف القوى الثلاث غير متماثلة، مع مراعاة أن تحركات كلٍ منها يمكن أن تؤثر على الأخرى في الإطار الأوسع لتنافس القوى العظمى.
* من المرجح، جرَّاء ذلك التنافس، أن تظل معظم صراعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حال من الجمود خلال عام 2023، بل إن هناك فرصًا للتصعيد وسيناريوهات مختلفة يمكن أن تُشعِل شرارة القتال هنا وهناك. وفي هذا السياق، فإن سياسات واشنطن تجاه سوريا والعراق واليمن لا تعدو أن تكون سياسات تهدئة وتسكين، ولن يتغير موقفها إزائها إلا إذا حاولت روسيا والصين تعزيز انخراطهما فيها. بالمثل، فإن الإدارة الأمريكية الحالية لن تقدم أية مبادرات لحل قضايا المنطقة، بما فيها القضية الفلسطينية، وستكتفي بالإدانة وغيرها من ردود الفعل غير المؤثرة على أرض الواقع.
* من جهةٍ أخرى، أشار المشاركون إلى استراتيجية الأمن القومى التى أعلنها الرئيس بايدن فى أكتوبر 2022، والتي تتضمَّن عناصر أهمها: أن النظام الدولى الذى بدأ بعد الحرب العالمية الثانية انتهى تقريبًا، وأنه سيتم تشكيل نظام دولى جديد خلال السنوات القادمة، تلعب فيه الصين دورًا كبيرًا. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة لن تفصل بين الصين وروسيا، حيث تنظر إليهما على أنهما كتلة واحدة يجب إضعافها. فى سياقٍ متصل، تشير الاستراتيجية إلى أن الصراع الراهن ليس على المصالح الاقتصادية فحسب، لكن صراع أيديولوجى بالأساس؛ بين الديموقراطية والسلطوية. وبالتالى، سيحدث تأطير لذلك، فى سياق محاولة واشنطن إيجاد نظام دولى جديد ذى شكلٍ جديد للعولمة، قد يكون على غرار نظام الاحتواء أو نظام الحرب الباردة أو غيرهما. والمهم فى هذا الصدد التأكيد على أن الاستراتيجية تقر صراحةً أو ضمنًا بأن النظام الأحادى القطب قد انتهى، وأننا تجاه قطبية متعددة الأطراف. كما تنطوى الاستراتيجية على إشارة ضمنية إلى نهاية توجه الولايات المتحدة لتغيير أنظمة سياسية بهدف فرض الديموقراطية، وذلك بتمييزها بين الدول السلطوية التى تحترم القواعد الديموقراطية العامة، وغيرها من الدول السلطوية. وهو تمييز يُرجَّح أنه وُضِع للحفاظ على علاقات واشنطن بدول الخليج تحديدًا.
* وجديرٌ بالذكر، ارتباطًا بما تقدَّم، أن الرئيس الأمريكي بايدن قد دعا في خطابه "حالة الاتحاد" أمام الكونجرس الأمريكي في 8 فبراير 2023 أن بلاده "لن تتخلَّى عن أن تبدأ سلاسل التوريد وتنتهي في الولايات المتحدة"، في معرض حديثه عن وصول التضخم إلى أرقام قياسية بسبب جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، وتعطل سلاسل إمدادات الغذاء والطاقة. الأمر الذي عدَّه بعض المشاركين إيذانًا صريحًا بنهاية العولمة بصورتها المعهودة، لاسيَّما وأنه يفتح المجال للحديث عن فكرة التوطين الكامل

لعناصر الإنتاج، بما لذلك من تداعيات سلبية على المدى الطويل، ليس أقلها القضاء تمامًا على فكرة الاعتماد المتبادل، وربما الاحتكار، ونشوء التوترات والخلافات... إلخ. لذا، كان الأوروبيون هم أول مَن ساورهم القلق جرَّاء هذا الخطاب.

* لم تكن الصين تتمنَّى أبدًا أن تندلع الحرب الأوكرانية، حيث كانت تأمل في استمرار مناخ الأمن والسلام النسبي؛ بغية تحقيق أهدافها التنموية وتعزيز قوتها الاقتصادية، بما يسهم في مضاعفة نصيب الفرد من الدخل القومي، وأيضًا تعزيز نفوذها الدولي، وتوثيق مبادراتها الاقتصادية الضخمة ذات الصلة. وأكَّد الحضور أنه فيما يتعلق بقضية تايوان، فإن الصين لن تُقدِم أبدًا على بدء حرب بشأنها؛ إذ إن ذلك ضد تقاليدها وتوجهات الحزب والدولة، كما أنه يُوقِعها في فخ العزلة والعقوبات الهائلة التي تواجهها روسيا حاليًا. وبالتالي لن تسمح بكين لواشنطن باستدراجها في أية مواجهات عسكرية، خاصة وأنها تدرك تمامًا أنه ليست لديها القوة العسكرية المكافئة للقوة العسكرية الأمريكية، رغم كونها ثاني أكبر دولة في العالم إنفاقًا على الجيش. ولقد بدا ذلك جليًا إبَّان الزيارة التي قامت بها رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي لتايوان في أغسطس الماضي، حيث اكتفت الصين بعمل مناورات عسكرية، دون شنّ عدوان على الجزيرة، رغم تصريحاتها الواضحة التي هددت فيها باستعمال القوة لاستعادة تايوان.

تطرَّق الحديث إلى الهند، كونها طرفًا مهمًا في التفاعلات الدولية الجارية، خاصة وأنها تقود ما يمكن تسميته بـ "الكتلة الممتنعة"، التى ظهرت بوضوح فى سياق التصويت على قرارات الأمم المتحدة، ارتباطًا بالأزمة، سواء كان ذلك بشكل مؤسسى أو براجماتى، والتى من المتوقع أن تلعب دورًا مستقبلاً، لاسيَّما وأن الثقل الاقتصادى لهذه الدول مختلف تمامًا عن أيام الحرب الباردة. وقد أشار المشاركون إلى أنه رغم المهادنة الهندية لروسيا، واستفادتها من السلاح الروسي، وكذا النفط والغاز الروسيين بأسعار منخفضة جدًا أثناء سريان الحرب الأوكرانية، وأيضًا رغم حقيقة أن نيودلهي طرفًا في تجمُّع "بريكس" إلى جانب موسكو وبكين، إلا أنه في سياق التقارب الراهن في علاقات روسيا بالصين، التي تتسم علاقتها بالهند بالتوتر، فإن واشنطن ستعمل على تهيئتها لتكون خصمًا مكافئًا للمنافِس الصيني. ودلَّلوا على ذلك بأن الهند جزء من آلية "حوار الأمن الرباعى - QUAD"، إلى جانب اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وذلك كآلية مُكمِّلة لجهود واشنطن لمضايقة الصين في محيطها الجغرافي، وتتضافر مع تكتل "AUKUS" السياسي العسكري الذي يجمع كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، والذي ستحصل الأخيرة بموجبه على غواصات تعمل بالطاقة النووية من كلٍ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

* وإجمالاً، اتفق المشاركون على أنه فى ظل ما يشهده العالم اليوم من تطورات غاية فى التعقيد، نتيجة التنافس الحاد بين روسيا والغرب من جهة، والصين والولايات المتحدة من جهةٍ أخرى، فإن هناك نظاماً عالمياً يتبلور، يقوم على تعددية الأقطاب.

2- <u>فيما يتعلق بالمحور الخاص بتداعيات الحرب على الدول العربية وكلٍ من تركيا وإيران وإسرائيل، لاحظ المؤتمر ما يلي:</u>

* أن التنافس المشار إليه يوفر فرصًا للدول المتوسطة أو القوى الإقليمية، سواء في إقليم الشرق الأوسط أو غيره، للعب دور أقوى، إلى جانب ما يمثله من تهديدات. وقد تجلَّى ذلك بوضوح في زيارات ثلاث من قيادات القوى الكبرى للمنطقة خلال العام 2022 (زيارة الرئيس بايدن للرياض في 13 – 16 يوليو، والرئيس بوتين لإيران في 19 من الشهر ذاته، والرئيس الصيني للرياض في 7 – 9 ديسمبر).

* وفي السياق عاليه، يعتقد الكثيرون أن التنافس الجاري، رغم ما ينطوي عليه من أزماتٍ اقتصادية قاسية، إلا أنه يوفر للدول العربية هامشًا لا بأس به للمناورة السياسية، ونوعاً من التوازن في العلاقات العربية /

الأمريكية، ارتباطًا أكثر بموارد الطاقة التي تزخر بها بعض الدول العربية، والحاجة الغربية المُلِحَّة إليها، بما يساعد في تقليص تداعيات أية تحولات محتملة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة. وأنه سيكون على القوى الكبرى المتصارعة إيلاء المزيد من الاهتمام لوجهات نظر البلدان العربية، خاصة إذا ما أحسنت الأخيرة استخدام ما لديها من أوراق، وتوافرت لديها الإرداة للقيام بذلك.

* ثمَّن المشاركون الموقف الحيادي الذي اتخذته البلدان العربية من الأزمة، وأنها لم تشارك في فرض العقوبات على روسيا. كما أعربوا عن ارتياحهم إزاء عدم إلقاء الدول العربية بجميع بيضها في السلة الأمريكية، وتبنّيها موقفًا متوزانًا إزاء كافة القوى الدولية المتنافسة. وفي هذا الصدد، يتم التأكيد على زيارة الرئيس الصيني المشار إليها للرياض، في أول قمة صينية / عربية، غير مسبوقة، ارتبطت بشكلٍ غير مباشر بالحرب الأوكرانية وتداعياتها، والحاجة المتبادلة لتعزيز التعاون في مجال الطاقة ومكافحة أزمات الغذاء وتغير المناخ. كما أُشِير إلى المفارقة في الموقف الأمريكي تجاه السعودية على خلفية مقتل خاشقجي من ناحية، وعدم إذعانها لزيادة إنتاج النفط نزولاً على رغبة الجانب الأمريكي من ناحية أخرى. ولاحظ المؤتمر التشابه بين بيان القمة العربية فى الجزائر فى نوفمبر 2022، ونظيره الخاص بالقمة العربية / الصينية فى الشهر التالى، من حيث التأكيد على حق الشعوب فى تطوير نظمها الخاصة، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

* بالنسبة لدول الجوار العربي الثلاث (تركيا – إيران – إسرائيل)، وضعت الحرب وتداعياتها الدول الثلاث أمام تحديات صعبة ومعقدة. وفي هذا الصدد، عملت تركيا على استثمار الأزمة لصالحها قدر الإمكان وفقًا لحسابات التكلفة والعائد، بما مكَّنها من لعب أدوار جيوسياسية حسَّاسة، كان لها انعكاسها في السلوك التركي في الإقليم، سواء فيما يتعلق بسوريا أو ليبيا. ومعروف أن تركيا أعلنت في البداية رفضها للعملية العسكرية الروسية، وأغلقت ممراتها البحرية أمام السفن العسكرية الروسية، إلا أنها رفضت الاشتراك في العقوبات الغربية التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على روسيا، بحكم علاقتها التجارية الضخمة مع روسيا (33 مليار دولار عام 2022) وكون الأخيرة مورِّدًا رئيسيًا للغاز إلى تركيا، بل واتفقت أنقرة في أواخر العام الماضي على إنشاء مركز توزيع لموارد الطاقة الروسية على أراضيها لبيعه للدول الأوروبية. هذا، فضلاً عن الوجود اللافت للمسيرات التركية في الحرب، وزيادة الطلب الإقليمي عليها، بما أعطى دفعة قوية للصناعات العسكرية التركية. وباتت تركيا رقمًا صعبًا في الحرب الجارية، ووسيطًا مدعومًا من الجانب الغربي. ومع ذلك، فإنه لا يمكن التقليل من التململ الأوروبي إزاء تركيا، كطرف غير موثوق به بالكامل، بشكلٍ يمكن القول معه أن الأوروبيين لا يرغبون في استمرار التوسط التركي في الأزمة الأوكرانية.

* أمَّا إيران، فقد انفردت بكونها الدولة الوحيدة التي اختارت دعم روسيا دبلوماسيًا وعسكرياً خلال الحرب، عبر عدم إدانة تدخلها في أوكرانيا، وتزويد روسيا بالطائرات المسيرة المؤثرة في ساحة المعركة، وهو ما قلَّص كثيراً من هامش المناورة أمامها، ورسخ وضعيتها كطرف أصيل في محور روسيا / الصين، كما كان لهذا الموقف انعكاسات حاسمة على فرص إحياء الاتفاق النووي المُوقَّع عام 2015، بما في ذلك دفع إيران للمضي قدمًا في تعزيز برنامجها النووي.

ويُشار إلى أن إيران خرجت بدرسٍ مهم من الأزمة الأوكرانية، يتمثل فى أن الحرب تُفرَض على الدول التى تتخلَّى عن عنصر الردع لديها، وأنه لا يمكن الاعتماد على الدول الأجنبية لتوفير الردع المطلوب إذا ما تطلَّبت الأمور ذلك. ومن ثمَّ، يلعب ذلك دورًا في عدم تخلِّي طهران عن تطوير قدراتها النووية. كما

يشجعها ذلك على تعزيز روابطها بروسيا، وإمدادها بالمزيد من المسيرات فى حربها مع الغرب، والتى من شأنها أن تعطى انطباعًا عمَّا يمكن لإيران فعله، رغم العقوبات. ولذا، يُلاحَظ أن الأوروبيين المعتدلين قد شغلتهم تلك المسألة بشدة، حتى أن موقفهم المعتدل تجاه إيران شابه التشديد.

* أمَّا إسرائيل، فقد حاولت في البداية تبنّي موقفًا محايدًا، أو هكذا وصفته، فرضته اعتبارات تتعلق بالحضور العسكري الإيراني في سوريا. إلا أنه مع الوقت، وبصفة خاصة منذ الكشف عن انخراط إيران في دعم روسيا بالمسيرات، تحول الموقف الإسرائيلي بشدة، فيما يتعلق بمهادنة روسيا، حيث تشير تقديرات غربية عديدة إلى وجود دعم إسرائيلي مخابراتي وعسكري (أسلحة دفاعية) لأوكرانيا مباشرة أو عبر الناتو، كما استفادت إسرائيل كثيراً من التداعيات الأمنية للحرب، في صورة مبيعات أسلحة للعديد من الدول الأوروبية، خاصة ألمانيا، بعد أن دفعت الحرب هذه الدول إلى زيادة إنفاقها الدفاعي.

* ارتباطًا بالدور التخريبي الذي تقوم به الدول الإقليمية غير العربية (إسرائيل وتركيا وإيران) في عددٍ من البلدان العربية، بما يهدد أمن المنطقة واستقرارها، تم التأكيد على أن التصدُّع الذي أصاب النظام العربي هو ما أدى إلى تعاظم النفوذ الإقليمي لهذه الدول، الأمر الذي يفرض على الدول العربية تفعيل آلية للأمن الجماعي والتوافق حول ماهية وأولويات المخاطر التي تواجه المنطقة العربية، وهي جسيمة ومتعددة الأوجه، وإحياء الجهود الرامية إلى إقامة القوة العربية المشتركة، التي قادتها مصر عام 2015 ولم تثمر عن ميلاد هذه القوة بسبب بعض المواقف العربية فى هذا الشأن. وفي هذا الصدد، أكَّد المشاركون الحاجة إلى إطلاق مبادرات تستهدف لمّ شمل الدول العربية فى إطار المنظمة الإقليمية، وحشد الأشقاء الأفارقة لدعم قضايا ورؤى ومواقف الدول العربية من القضايا المختلفة. وقد طُرِحَت في هذا السياق فكرة صياغة استراتيجية عربية شاملة للأمن القومي العربي، يتم الاتفاق بموجبها على مصادر التهديد والأولويات فى هذا الشأن، بما يعزز الأمن القومى العربى والعمل المشترك، واستقلالية القرار العربى.

3- <u>فيما يتعلق بالمحور الثالث المعنِى باستقصاء تداعيات الحرب على مصر سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً:</u>

* ثمَّنت المناقشات، بدايةً، مبادئ السياسة الخارجية المصرية من حيث عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، والحفاظ على سيادتها الإقليمية، وعدم التحيز لطرفٍ على حساب آخر بما يضر بالأمن القومي للدول الأخرى، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، في إطار الأمم المتحدة. وأعرب المشاركون عن ارتياحهم إزاء مضي مصر قدماً في سياستها الخارجية القائمة على تنويع الخيارات والانفتاح على الجميع. وهو الأمر الذي يمكن التعرف عليه بوضوح، سواء من تحركات مصر تجاه القوى الدولية الثلاث (الولايات المتحدة – روسيا – الصين) أو موقفها في الإطار المتعدد الأطراف، وذلك على الرغم من أن قيودًا قد تلوح من حينٍ لآخر على قدرة القاهرة على إقامة علاقة متوازنة مع تلك القوى، والحفاظ عليها.

* ولا يخفى أن القاهرة كانت أول مَن بادر إلى الدعوة لعقد اجتماع عاجل للجامعة العربية لبحث الأزمة الأوكرانية، وهو ما قاد إلى إنشاء مجموعة اتصال عربية في مارس 2022؛ للعب دور الوساطة بهدف تعزيز ودعم التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وكما أشار السيد وزير الخارجية في كلمته الافتتاحية، فقد بذلت مصر جهوداً حثيثة للتفاعل على المستوى الثنائي والمتعدد لاحتواء التداعيات السلبية للأزمة، مؤكِّدًا اهتمام مصر بالدفاع عن منظومة العمل الجماعي متعدد الأطراف، والتحذير من مغبة التحرك والعمل الدولي خارجها من خلال السعي لإرساء قواعد جديدة خارج هذه المنظومة.

* وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد وزير الخارجية لموسكو في أواخر يناير 2022، وتصريحاته خلالها، والتي أكدت مصالح مصر وعلاقاتها المتشابكة بالقوى المختلفة، بما

عبَّر عن رسوخ هذا التوجه في السياسة الخارجية المصرية، رغم الضغوط الجمَّة التي تواجهها، وتفهُّم كلٍ من موسكو وواشنطن لتلك السياسة. هذا مع إمكانية أن يخلق ذلك مجالاً لمصر للعب دور الوسيط الناقل للأفكار من الجانب الروسي للآخر الأمريكي، والعكس.

* **<u>على الصعيد الاقتصادي</u>**، ساهمت الحرب في تفاقم تداعيات أزمة كوفيد 19، خاصة بالنظر إلى الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء والطاقة. وحريٌ بالذكر هنا رفض مصر توظيف العقوبات الاقتصادية ضد موسكو ارتباطًا بالحرب في أوكرانيا، ويُحسب للحكومة المصرية في هذا الصدد قيامها، منذ البداية، بتشكيل خلية أزمة، برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء للتعامل مع التداعيات الاقتصادية للحرب، من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتأمين مخزون البلاد من السلع الاستراتيجية واحتياجاتها الغذائية، بما في ذلك التخفيف من الضغوط على الاقتصاد المصري والمواطنين من ذوي الدخل المحدود.
* **<u>من ناحيةٍ أخرى، أكَّد المؤتمر أن هناك آثارًا إيجابية للأزمة</u>**، وإن كانت لا تقارَن بتداعياتها الكارثية، تمثلت في مضاعفة الصادرات المصرية من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 100% تقريباً. وقد تحقق ذلك بفضل جهود حثيثة للاستفادة من تأثيرات الحرب على قطاع الطاقة العالمي، والتي كانت بمثابة الحافز الرئيسي لتحولات هيكلية إيجابية يُتوقَّع أن يشهدها هذا القطاع خلال السنوات المقبلة. ولقد تمثَّل محور هذه التحولات بصفة أساسية في تركيز العديد من دول العالم المتقدم على التحول نحو الطاقة النظيفة. وفي هذا السياق، تلاقت المصالح المصرية مع مساعي الاتحاد الأوروبي لإيجاد بدائل للغاز الروسي وتنويع مصادر الطاقة لديها، وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى توفير الاستهلاك المحلى للغاز المصري وتوجيهه للتصدير، مع زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة.
* من المهم هنا الإشارة إلى أنه في سياق دبلوماسيتها للتعامل مع أزمة الأمن الغذائي، طالبت مصر من داخل الأمم المتحدة، في سبتمبر 2022، بإطلاق مبادرة عالمية لمبادلة الديون، كما عرضت التعاون في إنشاء مركز دولي لتخزين وتجارة الحبوب على أراضيها. وقد لفت السيد سامح شكري وزير الخارجية – في كلمته خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة في سبتمبر الماضي - الانتباه إلى "التأثيرات المضاعفة" لما وصفه بـ "الأزمات المتعددة في الواقع الدولي وتشابكها" وعلى رأسها "الأمن الغذائي"، الناتجة عن "إخفاق المجتمع الدولي لسنوات طويلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي"، مشيراً في ذلك إلى ما أسماه بـ "الواقع بالمؤسف في إفريقيا".
* كان من بين أهم ما خلص إليه المؤتمر في هذا الشأن التأكيد على أن الأزمة ربما تكون بمثابة حافز للتخفيف من حجم الواردات المصرية، وتعزيز الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي، بما في ذلك تشجيع المزارعين على زراعة المحاصيل الرئيسية، وتنويع أسواق استيراد القمح والمواد الغذائية التي يحتاجها السوق المصري، وتوطين الصناعات الوطنية، وهو ما بدأت الحكومة المصرية في القيام به بالفعل.
* خلص المشاركون، ارتباطًا بالجانب الأمني والعسكري، إلى بعض الدروس المستفادة من الحرب حتى الآن، ومنها الأهمية الاستراتيجية للجيوش النظامية، وتحديثها باستمرار، بما يكفل تعزيز قدراتها لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها التكنولوجيا العسكرية والأمنية الحديثة. وقد أُشِير في هذا الصدد إلى أن المسيّرات تمثل الآن قدرات أساسية للقوات البرية، وأداة فاعلة في الحرب الحديثة. وفيما يتعلق بمستقبل دور روسيا كمورّد رئيسي للسلاح لدول المنطقة، بما فيها مصر، لا تبدو الصورة واضحة في هذا الشأن، وإن كان من المنطقي القول بأن طول أمد الحرب سوف يؤثر على صادرات موسكو من الأسلحة لزبائنها في المنطقة.

* يمكن القول بأن بنية العلاقات المصرية / الأمريكية تعانى من إشكالية حاليًا، نتيجة التغيرات الحادة التى اعترت البيئة الدولية، فضلاً عن اتساع دوائر الاهتمام المصرية، حتى أصبح التعاون العسكرى الذى يُعد أساس العلاقات الثنائية محدودًا برؤية مختلفة تمامًا عمَّا مضى، بحيث أنها لا تستطيع الاعتماد الكامل على احتياجاتها الدفاعية من الولايات المتحدة، خاصة وأن نوعية الأسلحة التى أصبحت مصر فى حاجة إليها اليوم لن توفرها لها واشنطن. وهذه مسألة تمثل فى حد ذاتها إشكالية بالنسبة لمصر فى النظام الدولى الجديد، من حيث أنه يجب عليها تعزيز التنوع والانفتاح على كافة الدول التى توفر لها الأسلحة التي تحتاجها، بينما تضمن فى ذات الوقت ألا تضعها واشنطن فى خانة "مع أو ضد".
* ومع ذلك، لا بد من التأكيد في هذا السياق على أهمية العلاقات المصرية / الأمريكية في الوقت الراهن؛ إذ إن الولايات المتحدة هى أحد شركاء التجارة الرئيسيين لمصر، بنحو 9 مليار دولار، كما أن مصر فى حاجة إلى مزيد من الانخراط الأمريكى، فى عهد الإدارة الحالية، فى أزمة السد الإثيوبى، وكذا لتفهم أمريكى أكبر فى الملف الليبى، بما فى ذلك مساعدة مصر على الوصول إلى الغاز الليبى الذى من العسير استثماره حتى الآن. من جهةٍ أخرى، يمكن مساومة واشنطن على تقديم بديل لشبكة الجيل الخامس الصينية، بما فى ذلك تعزيز المشاورات بين أجهزة الدفاع والاستخبارات فى كلا البلدين بشأن القضايا الأمنية الحساسة والمُلِحَّة، بما فيها القضية الفلسطينية فى ظل عودة نتيناهو على رأس تشكيل حكومى متطرف للغاية، عبَّرت الإدارة الأمريكية الحالية عن قلقها إزائه مراتٍ عديدة.
* وارتباطًا بالنظام الدولى الجديد قيد التشكيل، يجب على الدولة المصرية صياغة رؤية مستقبلية لتعظيم الاستفادة من عملية إعادة التشكيل الاقتصادى فى شكل جديد للعولمة، وذلك على غرار الاستفادة الهائلة التى حققتها مصر فى مجال الطاقة، عبر الاستراتيجية التى وضعتها لهذا الغرض على مدى السنوات الماضية. وإجمالاً، تم التأكيد على أهمية مضي مصر قدماً في تقليل الاعتماد على الخارج، وتنويع خيارات السياسة الخارجية المصرية تجاه القوى المختلفة، وكذا البناء على سياسة تنويع التسلح التى بدأتها مصر منذ عام 2014، بل واتخاذ سياسات غير متسقة إذا تطلب الأمر ذلك، وأيضاً تدعيم شبكة تحالفات جديدة، مثل منتدى شرق المتوسط والتعاون الثلاثى مع الأردن والعراق، بما يحقق مصالحها، ويعزز من مرونة حركتها فى ظل التقلبات الدولية الجارية، وما يليها من تطورات. بما فى ذلك ضرورة تفعيل وتنشيط الدور المصري عربياً وأفريقياً، وارتباط هذا الدور بشدة بعملية التعافي الاقتصادي التي تستوجب استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر.
* من جهةٍ أخرى، أعرب المشاركون عن ضرورة إنشاء نظام إنذار مبكر، في جملة من الخطوات الاستباقية، المعنية بتخفيف الأضرار الناشئة عن أيٍ من الأزمات الداخلية أو الدولية، قدر الإمكان، وبما يعزز من قدرة الدولة المصرية على مواجهتها بشكلٍ أفضل. فضلاً عن تعزيز الجهود في مجالات وأبعاد الأمن القومي؛ كأمن الطاقة والغذاء والمناخ، لاسيَّما في سياق ما تفرضه تحديات الواقع العالمي الراهنة. بالإضافة إلى تعزيز الجهود أيضًا في المنظمات الإقليمية والدولية التي باستطاعة مصر المحافظة فيها على مصالحها، والتي في مقدمتها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. هذا إلى جانب سعي مصر لتعزيز التنسيق مع الدول متشابهة الفكر، استعدادًا لما بعد ما يجري حاليًا على الساحة الدولية.